بســم الله الرحمن الرحيـم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم التاريخ

# النزاع الإماراتي الإيراني

# حول الجزر الثلاث:

# أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى

# (1971-1992)

# The Emirates – Iranian Conflict About the Three Islands: Abu Mousa, Tunb Great, Tunb Small (1971-1992)

إعداد الطالب

**محمد عبد القادر فالح البشابشة**

إشراف الأستاذ الدكتور

**أحمد الجوارنة**

تموز 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم التاريخ

# النزاع الإماراتي الإيراني

# حول الجزر الثلاث:

# أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى (1971-1992)

# The Emirates – Iranian Conflict About the Three Islands: Abu Mousa, Tunb Great, Tunb Small (1971-1992)

إعداد

**محمد عبد القادر فالح البشابشة**

بكالوريوس تاريخ / جامعة اليرموك 1990

دبلوم عالي تاريخ / جامعة اليرموك 1997

قُدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر في كلية الآداب – جامعة اليرموك للعام الدراسي 2007/2006م

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور أحمد الجوارنة ------------------------------------ مشرفاً ورئيساً

(أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة اليرموك)

الأستاذ الدكتور محمد رجائي ريان ------------------------------------ عضواً

(أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة اليرموك)

الدكتور نوفان رجا السوارية ------------------------------------ عضواً

(أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة الأردنية)

الدكتور وليد العريض ------------------------------------ عضواً

(أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة اليرموك)

**الفهرس**

| المحتويات | الصفحة |
|---|---|

# الإهداء

إلى والدي العزيزين

تقديراً لما قدماه لي من جميل

إلى أخوتي وأخواتي

إلى زوجتي وابنتاي

حباً وتقديراً

أهدي إليهم هذا الجهد المتواضع

**محمد**

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق وخاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعد ...

فإنـــه يطيـــب لي في هذه المناسبة أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى الأستاذ الدكـــتور أحمد الجوارنة الذي أشرف على إعداد رسالتي هذه والذي أحاطني برعايته وعنايته الكريمتيـــن، والـــذي كان لإرشاداته وتوجيهاته عظيم الأثر في إخراج هذه الرسالة بصورتها الحالية.

وفـــي هذا المقام لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور محمد رجائي ريـــان والأســـتاذ الدكتور وليد العريض والدكتور نوفان الحمود السوارية على تقبلهم مناقشة رسالتي هذه.

كمـــا أتقـــدم بجـــزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أساتذتي في قسم التاريخ في جامعة الـــيرموك واشكر العاملين في مكتبة جامعة اليرموك ومكتبة الجامعة الأردنية، والى العاملين فـــي مركـــز الوثائق والمخطوطات "الجامعة الأردنية" واخص بالشكر رئيس المركز الدكتور نوفان الحمود السوارية، والى العاملين في مكتبة جامعة آل البيت ومكتبة عبد الحميد شومان. والملحق الثقافي لدولة الإمارات العربية المتحدة في عمان، ومساعد الملحق الثقافي لجمهورية إيران الإسلامية في عمان.

ولا يفوتنـــي فـــي هـــذا المقام أن أسجل عظيم تقديري وشكري إلى الدكتور إبراهيم الشرعة الذي قدم لي الكثير من العون والمساعدة.

وأخـــيراً أزجـــي خالص مودتي وتقديري إلى كل من ساعدني في انجاز وإعداد هذه الرسالة، والله من وراء القصد.

**الباحث**

# المختصرات المستخدمة في الرسالة

## أولاً: المختصرات العربية

| المختصر | المعنى |
| --- | --- |
| ج | الجزء |
| د.ت | دون تاريخ نشر |
| د.ن | دون ناشر |
| د.م | دون مكان ناشر |
| ص | صفحة |
| ت | توفي |
| م | ميلادي |
| هـ | هجري |

## ثانياً: المختصرات الأجنبية

| Abbreviation | Meaning |
| --- | --- |
| Vol. | Volume |
| No. | Number |
| P. | Page |
| Ibid. | (Ibidem) (In the Same Place) |
| Op. Cit. | (opere citato) (In the work cited) |
| R. E. | Records of the Emirate |
| A. B. | Arabian Boundaries |
| I.O.R. | India Office Records and Library |
| P.R.O. | Public Record Office |
| F.C.O. | Foreign Confidential Office. |

## المقدمة

تعتــبر قضية النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حــول جــزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى مدخلاً لمرحلة جديدة من التوتر في منطقة الخليج العربي.

وتعــود جــذور النزاع بين الطرفين (الشارقة وإيران قبل توحيد واستقلال الإمارات العربــية في عام 1971) قديماً إلى مطلع القرن التاسع عشر وحديثاً إلى عام 1971م، عندما احتلــت القــوات الإيرانية هذه الجزر الثلاث في 30 تشرين الثاني عام 1971م، قبل انتهاء العلاقات التعاهدية بين بريطانية ودول الخليج بيوم واحد.

ومــن خلال المفاوضات التي قام بها الإنجليز في عام 1971 بين الطرفين باعتبارهم القــوة الحامية والمسؤولة عن الشؤون الخارجية والدفاع لهذه الدول والتي كانت تسيطر على الســاحل الغربي(العربي) منذ عام 1820م تم التوصل إلى اتفاق بتاريخ 29 تشرين الثاني من العــام نفسه يتضمن قيام إدارة مشتركة لجزيرة أبو موسى إذ تم الحفاظ على التعاهد والإدارة المشتركة بين الشارقة وإيران لمدة 21 عاماً.

وفــي شهر آب عام 1992م اندلعت الأزمة مرة أخرى عندما احتلت القوات الإيرانية جزيرة أبو موسى مجدداً، وقامت بطرد سكانها العرب وأوقف الإيرانيون سبل المواصلات مع الشارقة، وزعمت طهران أن حقها التاريخي في الجزيرة دفعها لضمها إليها.

ولا شك أن إيران التي لا تشعر بتهديد العراق لها في الوقت الحاضر بعد إنهاك قواه تــتجه إلــى اســتعادة موقعها كقوة عسكرية واستراتيجية رئيسية في منطقة الخليج العربي، وأمعنــت إيــران بسياســة التسلح بعد زوال الاتحاد السوفياتي من خلال شراء الأسلحة من جمهورياته منذ عام 1991م.

جاءت هذه الدراسة لتعرض النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية خلال الفترة 1971-1992 وجاء اختياري لعام 1971م لتكون بداية الدراسة كون إيران قامت باحتلال الجزر الثلاث في هذه السنة، وقد انتهت الدراسة بعام 1992 كون إيران أيضاً قامت باحتلال الجزء العربي من جزيرة أبو موسى المتفق عليه بموجب مذكرة التفاهم بين الشارقة وإيران عام 1971، وقد شهدت هذه الفترة عدة تطورات منها قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وحرب الخليج الأولى والثانية.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء المزيد من الضوء على النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التي مرت بمراحل تقارب وبعد طوال هذه المدة الزمنية.

ومما دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع هو أهمية الموضوع لأنه يمثل إحدى المشاكل التي تعاني منها بعض أجزاء الوطن العربي.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع:

1. الدراسة التي قدمها بيروز مجتهد زاده، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين.

وركز الباحث على قضية الخلافات بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول أزمة الجزر الثلاثة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، والمنازعات الإقليمية الإيرانية والعراقية، إذ ركز الباحث زاده على دراسة الجوانب التاريخية لهذه الخلافات.

2. وفي دراسة لأحمد جلال التدمري: الجزر العربية الثلاثة دراسة وثائقية، ركز الباحث التدمري على الوثائق العربية والأسانيد القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة في قضية الجزر الثلاث والتي تثبت ملكية هذه الجزر لدولة الإمارات وأحقيتها فيها.

3. وقدم محمد حسن العيدروس دراسة بعنوان الجزر العربية الثلاث والاحتلال الإيراني، نمـــوذج للعلاقـــات العربية الإيرانية. وهي مؤلفة من خمسة أجزاء بين الباحث فيها تطـــور قضـــية الجزر الثلاث خلال الفترة الممتدة بين عامي 1797-2000م، وركز الحديـــث عـــن أهمية الجزر الاستراتيجية والاقتصادية للجزر وحق السيادة على هذه الجـــزر مـــن قبل دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وتناول أيضـــاً الاحـــتلال الإيراني للجزر الثلاث عام 1971م، والأسانيد والحجج التي تستند إليها كل دولة لأثبات ملكيتها للجزر وتطور أزمة الجزر في فترة التسعينات.

قســـم الباحث دراسته إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة اشتمل الفصل الأول: الأهمية الاســـتراتيجية والاقتصـــادية للجـــزر الثلاث وجذور النزاع وهو بمثابة مدخل للدراسة، وقد عرضـــت فـــيه الموقع الجغرافي للجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، والأهمية الاقتصادية والاستراتيجية والجذور التاريخية للنزاع بين دولة الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث.

اســـتهدف الفصـــل الثانـــي الحديث عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث عام 1971م، حيـــث عرضـــت الدراســـة مقدمـــات الاحـــتلال مـــن خـــلال الدوافـــع الإيرانية للاستيلاء على الجزر والانسحاب البريطاني من الخليج والاتفاق الضمني البريطاني الإيراني علـــى الجـــزر الـــثلاث والتصـــريحات الإيرانـــية باحـــتلال الجزر الثلاث ثم الانتقال على الاحـــتلال العســـكري الإيرانـــي للجـــزر الـــثلاث والمواقـــف الإقليمـــية والعربية والدولية من الاحتلال.

تعرضـــت الدراسة في الفصل الثالث إلى التبريرات الإيرانية لاحتلال الجزر العربية حيـــث تناولـــت فيه الحجج التي تستند إليها إيران في ادعاءاتها في الجزر الثلاث وهي الحق

التاريخي والخرائط البريطانية والمصالح الاستراتيجية الإيرانية والأدلة على الملكية والاعتراف العربي بالسيادة الإيرانية على الجزر، وبعد ذلك مناقشة التبريرات الإيرانية (تقويم الحجج الإيرانية).

وأفرد الفصل الرابع للحديث عن الوثائق التاريخية والأسانيد القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة في مواجهة الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث حيث بينت الدراسة الأسانيد القانونية المبنية على الوقائع التاريخية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتشتمل على المراسلات التي تمت بين شيوخ القواسم على الجانب الغربي للخليج (رأس الخيمة والشارقة) وشيوخ إمارة لنجة العرب قواسم الجانب الشرقي للخليج، وكذلك الوثائق البريطانية وهي رسائل متبادلة بين حكام الشارقة ورأس الخيمة، والسلطات البريطانية ومنح امتيازات استخراج الموارد الطبيعية في الجزر للشركات الأجنبية.

واشتمل الفصل الخامس الحديث عن المستجدات على صعيد الجزر الثلاث في فترة التسعينات حيث تم استعراض مواضيع عدة كان لها تأثير مباشر على تطور النزاع حول الجزر بين دولة الإمارات وإيران من أبرزها التجاوزات الإيرانية لمذكرة التفاهم في جزيرة أبو موسى عام 1992م، والخلفية السياسية للتجاوزات الإيرانية، وتطرقنا بالحديث إلى موقف الإمارات من الاحتلال الإيراني، والموقف الإيراني ومجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ودول إعلان دمشق والأمم المتحدة من الاحتلال الإيراني لجزيرة أبو موسى.

اعـــتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر الأولية والمراجع الثانوية على النحو الآتي:

**Arabian Boundaries (A.B).**

**1- الوثائق غير المنشورة**

**Records of the Emirates (R.E)**

وهـــي عـــبارة عن مجموعة من الوثائق التي تتعلق بالخليج العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى أواخر الستينات من القرن العشرين وقد تم إعدادها على شكل مجموعات من الكتـــب الوثائقـــية عن طريق مؤسسة بريطانية تدعى (Archive Editions)، وتوجد نسخة مصورة في مركز الوثائق والمخطوطات بمكتبة الجامعة الأردنية، وتمكن الباحث من الإطلاع عليها.



**2- الوثائق المنشورة**

**أ. العربية:**

وقـــد اعـــتمد الباحـــث في أجزاء كبيرة من دراسته عليها وأبرزها محضر الاجتماع العادي السادس والخمسين الذي عقدته جامعة الدول العربية في الفترة ما بين 11 أيلول -17 كـــانون أول لعـــام 1971م، لمناقشـــة موضوع الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث، لما احـــتواه من توثيق ودراسة لمجريات الاحتلال الإيراني، وبيان عروبة هذه الجزر من خلال الوثائق التي قدمتها كل من إمارة الشارقة ورأس الخيمة للجامعة.

**ب. البريطانية (Foreign Office. F. O)**

المحفوظـــة في (Public Records Office) دار السجلات البريطانية (أصبح يشار إليها بعد سنة 1966 بـــ "Foreign Confidential Office (FCO)" وقد نشرت في جريدة الخليج العربي في أعدادها التالية:

1. عدد 7549 تاريخ 19 كانون الثاني 2000.

2. عدد 7552 تاريخ 22 كانون الثاني 2000.

3. عدد 7555 تاريخ 25 كانون الثاني 2000.

على موقعها على الإنترنت:

http://www.emirates-islands.org.ae/HTM-Docs/secret/22-1/htm

وهـي عبارة عـن مجموعة من البرقيات المتبادلة بين الحكومة البريطانية ووكيلها السياسي في دبي وسفيرها في طهران، توضح عروبة الجزر والتواطؤ البريطاني مع الحكومة الإيرانية.

**3- الكتب العربية والأجنبية**

اعـتمد الباحـث على مجموعة كبيرة من الكتب العربية والأجنبية والمثبتة في نهاية الدراسـة مـن أبـرزها: كتاب جابر إبراهيم الراوي، الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من احتلالها بالقوة وكتاب عبد الوهاب عبدول: الجزر العربية في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الناجمة عن استخدام القوة. ومن الكتب الأجنبية كتاب:

- Muhammad Morsy Abdullah, The United Arab Emirates A Modern History.

**4- الدوريات العربية والأجنبية**

اعـتمد الباحث على مجموعة كبيرة من الدوريات العربية والأجنبية المثبتة في نهاية الدراسة ومن أبرزها: (دراسات الخليج والجزيرة العربية، السياسة الدولية، المستقبل العربي)، ومن الدوريات الأجنبية (The Middle East Journal).

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في الوصول إلى الهدف الذي من أجله تم وضع هـذه الدراسـة وهـو رفد المكتبة العربية بمؤلف جديد عن تاريخ الإمارات العربية المتحدة،

وقضـــية نزاعها مع جمهورية إيران الإسلامية حول الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. والتمس العذر إن كان هناك أخطاء غير مقصودة، فما أنا إلا طالب علم بذل ما في وسعه، والكمال لله وحدة، وبه نستعين.

# الفصل الأول

## الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للجزر الثلاث وجذور النزاع

تتضـح الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للجزر الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) المتنازع عليها بين دولة الأمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية من خلال دراستها في أربعة مجالات، هي:

1- الموقع الجغرافي للجزر الثلاث.

2- الأهمية الاقتصادية للجزر الثلاث.

3- الأهمية الاستراتيجية للجزر الثلاث.

4- الجذور التاريخية للنزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث.

### أولاً: الموقع الجغرافي للجزر الثلاث:

#### 1. جزيرة أبو موسى:

تكتسـب جزيرة أبو موسى أهمية جغرافية خاصة، وبحكم موقعها المتميز والهام على مدخل الخليج العربي[1] من ناحية، وبحكم قربها من مضيق هرمز[2] من ناحية أخرى.

---

[1] أطلـق على الخليج العربي أسماء كثيرة منها: البحر الأدنى أو المر ويقابله فيها البحر الأعلى وهو البحر الأبـيض المتوسـط. انظر: قدري القلعجي، الخليج العربي (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992)، ص7. انظر الملحق رقم (1).

[2] سـمي هذا المضيق بمضيق هرمز نسبة إلى جزيرة هرمز الواقعة على ساحل مكران وعلى ضفاف نهر مينسـاب الإيراني حالياً، وجزيرة هرمز جزيرة صغيرة تقع في مدخل الخليج ويبلغ طولها 9 كيلو مترات وعرضـها 8.5 كـيلو متر، وقد اشتهر مضيق هرمز باسم باب الشرق السحري. انظر: عبد القادر حمود القحطاني، مضيق هرمز، وأمن الخليج العربي، مجلة الوثيقة، عدد 38 (البحرين: مركز الوثائق التاريخية، 2000)، ص58.

وتبعد عن إمارة الشارقة مسافة 45 ميلاً تقريباً، كما تبعد مسافة 50 ميلاً تقريباً عن الساحل الشرقي (الإيراني)[1]، وهي مربعة الشكل يبلغ طولها 7 كيلو مترات، وعرضها 7 كيلو مترات[2] وتعد من أكبر جزر الإمارات[3].

أما من حيث السكان فيبلغ عدد سكان الجزيرة حوالي 1500نسمة[4]، وهم جميعاً من العرب الأصليين من مدينة الخان التابعة لإمارة الشارقة وينتسبون إلى قبيلة السودان ويتبعون في أصولهم إلى عرب الخليج العربي وفي لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، ويدينون بالدين الإسلامي الحنيف وجميعهم سنة[5]، معظمهم ممن يعملون بحرفة الصيد والرعي والزراعة ولكنها على نطاق ضيق[6]. ويسكن في الجزيرة أيضاً بعض أبناء الجاليات العربية الذين يعملون في المرافق العامة، كالصحة والتعليم والدائرة الجمركية، إضافة إلى بعض العمال الأسيويين الذين يعملون في المناجم[7].



---

[1] عبد الوهاب عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة، (رأس الخيمة: مركز الدراسات والوثائق، 2001)، ص 163.

[2] جابر إبراهيم الراوي، الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من احتلالها بالقوة، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1981) ص 4-5.

[3] يصف لوريمر جزيرة أبو موسى فيقول: "هي جزيرة في الخليج أقرب بضعة أميال لمدينة الشارقة في ساحل عُمان منها لمدينة لنجة في إيران .... ومزروع عليها حوالي 150 نخلة ويقال أنها ملك لشيخ الشارقة، والسكان الدائمون يتكونون من عشرين أسرة. وهم يملكون أربعة جمال و60 حماراً، و40 بقرة، و200 رأس من الغنم، و7 مراكب لصيد اللؤلؤ و5 مراكب لصيد السمك ... ومن سالم بن سلطان عم شيخ الشارقة أخذ حق استخراج رواسب أكسيد الحديد الأسود في الجزيرة عام 1898م. وصاحب هذا الامتياز يدفع 250 دولاراً سنوياً لعم الشيخ لأنهم يدينون له بالولاء وعمالة من الإيرانيين (رجالاً ونساءً وأطفالاً)، يبلغون مائة نسمة، انظر: ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، القسم الجغرافي، ج4، (الدوحة: مطابع علي بن علي، (د.ت))، ص 1616-1617.

[4] سليم، زبال، جزيرة أبو موسى، مجلة العربي، (الكويت، 1968)، عدد 119، ص 38.

[5] لؤي بحري، الأطماع الأجنبية في جزيرة أبو موسى العربية (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1971) ص 7.

[6] زبال، المرجع السابق، ص 38.

[7] بحري، المرجع السابق، ص 7.

وقـد لجأت إيران في الآونة الأخيرة بعد السيطرة عليها عام 1971م لاستقدام بعض العائلات الإيرانية إلى الجزيرة والإقامة فيها[1].

تمـتد الجزيرة على أرض سهلية منخفضة ولكنها لا تخلو من بعض المرتفعات مثل جـبل محروقة وتل العماميل، وبلد عالي، وأعلى منطقة فيها تقع في منتصف الجزيرة ويبلغ ارتفاعها 360 قدماً فوق سطح البحر. كما يوجد في الجزيرة كتل من الأحجار ذات لون ذهبي لامـع ولعل أشهر المعادن التي تزخر بها هو أكسيد الحديد الأحمر[2]، كما أن مياهها عميقة تصلح لرسو السفن التي تعبر الخليج عند تعرضها لأحوال جوية سيئة[3].

ويسـود الجزيرة مناخ صحراوي حار ذو رطوبة عالية صيفاً وبارد شتاءً وأمطارها شـتوية، ولكـن زخات قليلة من المطر تسقط في باقي فصول السنة، وهذا ما يجعل أرضها تكتسـي بسـاطاً أخضـر من الأعشاب التي ترعى عليها الحيوانات المختلفة والتي تكثر في الجزيرة كالماعز والأغنام بالإضافة إلى حيوانات برية كالأرانب والغزلان وتكثر في الجزيرة بعـض أنواع الطيور كالنورس والصقور والقطا والحمام ولهذا يقصدها أهالي الشارقة للصيد والقنص[4].

---

[1] عبد الوهاب عبدول، الأسانيد القانونية المثبتة تبعية الجزر العربية الثلاث لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التاريخ العربي، عدد1، (المغرب: جمعية المؤرخين المغاربة، 1996)، ص 42.

[2] أكسـيد الحديـد الأحمر: هو تراب تستخرج منه الأصباغ والألوان كافة عدا اللون الأبيض وكذلك الحديد والذهـب ويسمى بالمنطقة بـ "المغر"، انظر: الجزر العربية بين الأطماع الأجنبية والاستراتيجية، سلسلة اعرف وطنك30، (بغداد: وزارة الإعلام-دائرة شؤون الخليج العربي، (د.ت))، ص 13.

[3] جزيرة أبو موسى: حورية قيد الاستيلاب، مجلة اليمامة، عدد 1236، (الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية، 1992)، ص 8.

[4] محمـد رشـيد الفـيل، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية ومأزق الاحـتلال الإيرانـي لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى (أبو ظبي: مركز الخليج العربي، 1999)، ص 182.

**2. جزيرة طنب الكبرى**

يدل اسمها على أصالتها العربية فكلمة الطنب عربية معناها "حبل الخباء والسرادق" أو "حبل طويل يشد به البيت والسرادق بين الأرض والطرائق"[1].

وفي معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة تعني كلمة الطنب "حبل الخباء أو بيت الشعر الذي يشده ويربطه بالوتد إلى الأرض"[2].

تقع الجزيرة على مدخل مضيق هرمز في الخليج العربي، وهي إحدى الجزر التابعة لإمارة رأس الخيمة وتبعد عن إمارة رأس الخيمة مسافة 75 كيلو متراً، وعن الساحل الشرقي للخليج العربي (الجانب الإيراني) مسافة 50 كيلو متراً ومساحتها 91 كيلو متراً مربعاً ويبلغ طول الجزيرة 12 كيلو متراً وعرضها 7 كيلو متراً وهي ذات شكل دائري تقريباً[3].

وتمتاز جزيرة طنب الكبرى بسطحها المنبسط قليل الارتفاع حيث تبلغ أعلى نقطة ارتفاع فيها 165 قدماً عن مستوى سطح البحر[4]، أقيمت على قمتها منارة لإرشاد السفن



---

(1) جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور: ت 711هـ، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، ج1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2003)، ص 653.

(2) فالح حنظل، معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، (أبو ظبي: وزارة الإعلام والثقافة، 1998) ص 383.

(3) أحمد حسن خرخور، جزر لها تاريخ، نبذة تاريخية عن جزر الإمارات الثلاث، (رأس الخيمة: مطبعة جلفار، 1998)، ص 11.

(4) يصف لوريمر جزيرة طنب الكبرى فيقول: "كانت تنطق بالإنجليزية طومب (Tumb) ... ولا يوجد بها إلا ستة أكواخ إحداها يملكه الشيخ ومرفوع عليه علم الشارقة وتقيم في اثنين من الأكواخ عائلات من بني ياس أصلهم من دبي وهناك كوخ تسكنه عائلة إيرانية من لنجة عاشت بالجزيرة منذ سنين في خدمة شيخ الشارقة...". انظر: لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج7، ص 2530.

وذلـــك في عام 1912م، بموافقة حاكم رأس الخيمة آنذاك الشيخ سالم بن سلطان القاسمي بناء على طلب من الحكومة البريطانية باعتباره صاحب السلطة والسيادة على الجزيرة[1].

وتمــثل إقامـــة المنارة في الجزيرة من الأهمية بمكان نظراً لموقع الجزيرة على خط سـير الســفن الداخلة إلى الخليج وكذلك الخارجة منه وهي الخطوط الملاحية للسفن التجارية ولناقلات البترول المحملة من مواقع الإنتاج في مختلف مناطق الخليج العربي[2].

ويسود الجزيرة مناخ صحراوي ذو رطوبة عالية صيفاً وبارد شتاءً وأمطارها تتساقط في فصل الشتاء وإن تساقطت زخات خفيفة في بقية فصول السنة.

تــتوفر فـــي الجزيرة المياه العذبة الصالحة للشرب وري المزروعات المختلفة والتي تدفقــت مـــن باطن الأرض عبر ينابيع عذبة مما جعلها تمتاز بتوافر المراعي الخصبة التي تغطـــي أرضــــها حيث كانت مرتعاً للحيوانات التي تعيش أرضها فمنها الداجنة ومنها البرية والبحرية مثل الجمال والأبقار والماعز والطيور بأنواعها والدجاج والغزلان.

وقــد أنشــئت علــى أرضها المرافق الحكومية المختلفة حيث أقيمت مدرسة ابتدائية للذكــور وأخــرى للإناث وعيادة صحية ومركز للشرطة، وفيها مسجدان للعبادة، وجميع هذه المرافق تخضع لإشراف حكومة رأس الخيمة[3].

ســكان هــذه الجزيرة هم من العرب ذوي الأنساب العريقة في أصولها حيث يسكنها حوالـــي 700 مواطن يعودون في أنسابهم إلى قبائل تميم وحريز يعيشون على صيد الأسماك

---

[1] محمد رشيد الفيل، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1988)، ص 204.

[2] أحمــد جلال التدمري، الجزر العربية الثلاث-دراسة وثائقية، (رأس الخيمة: مطابع رأس الخيمة الوطنية، 2000)، ص 67.

[3] خـــالد محمد القاسمي، الجزر العربية الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997)، ص 27.

والاتجار في أسواق دبي ورأس الخيمة[1] وتربية المواشي ومزارع النخيل. إضافة إلى سكانها الأصـــليين هـــناك عمال أسيويون يعملون في الفنار (المنارة) لإرشاد السفن ليلاً وغيرها من الأعمال الأخرى[2].

**3. جزيرة طنب الصغرى**

لا تخـــتلف جزيـــرة طنب الصغرى في أهمية موقعها عن أختيها طنب الكبرى وأبو موسى فهي تمتاز بموقع هام زاد في أهميتة قربها من مضيق هرمز الذي يعتبر صمام الأمان بالنسبة للخليج العربي والمحيط الهندي[3].

تســـمى (نابيوطنب)، تقع إلى الشمال الغربي من جزيرة أبو موسى تبعد عن الساحل العربـــي مســـافة 90 كيلو متراً[4]، وعن الساحل الشرقي (الجانب الإيراني) مسافة 43 كيلو مـــتراً[5]، وتقع على بعد 13 كيلو متراً إلى الغرب من جزيرة طنب الكبرى، وهي تبدو على شكل مثلث يبلغ طولها نحو 2 كيلو متراً من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي وعرضها 1 كيلو متراً عند نهايتها الجنوبية[6].

وهي جزيرة صخرية تتكون من ثلاث تلال داكنة اللون تقع في طرفها الشمالي تغطي سواحلها المياه عند المد وهي ترتفع على البحر بنحو 35 متراً، وتبلغ أعلى نقطة ارتفاع فيها حوالي 116 قدماً عن مستوى سطح البحر[7].

---

[1] عبدول، الجزر العربية الثلاث، ص 165.

[2] ولـــيد حمـــدي الأعظمي، النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية 1764–1971، (لندن: دار الحكمة، 1993)، ص 138.

[3] عبدول، الأسانيد القانونية المثبتة لتبعية الجزر الثلاث لدولة الإمارات، ص 43.

[4] محمد رشيد الفيل، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني، ص 195.

[5] عبدول، الجزر العربية الثلاث، ص 165.

[6] الفيل، دولة الإمارات العربية، المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني، ص 195.

[7] لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج7، ص 2531.

والجزيرة مجدبة وغير مأهولة بالسكان نظراً لعدم توفر المياه العذبة فيها وتأوي إليها الطيور في مواسم هجرتها ويؤمها الصيادون أحياناً من سكان طنب الكبرى للصيد والاستفادة من الطيور البرية والبحرية فيها[1].

يوجد فيها بعض المراعي إلا أنها غير مستغلة بسبب كثرة الأفاعي السامة وصغر مساحتها وقلة مواردها النباتية ولكنها غنية بالنفط كما أشارت التقارير الأولية لبعثات التنقيب[2].

**ثانياً: الأهمية الاقتصادية للجزر العربية الثلاث:**

تتمتع الجزر الثلاث بأهمية اقتصادية كبيرة قديماً وحديثاً، فكانت قديماً تعتبر من أهم الجزر التي تكثر فيها مصائد الأسماك حيث كان يقصدها أبناء الخليج وخاصة أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة ليعودوا وشباكهم تزخر بمختلف أنواع الأسماك لبيعها في أسواق دبي ورأس الخيمة، هذا بالإضافة إلى أنها كانت مقصد الكثير من السفن التابعة للشركات الأجنبية لشراء السمك وتجفيف بعضه وتصنيع البعض الآخر[3].

أما حديثاً فتمثل الأهمية الاقتصادية للجزر العربية الثلاث إحدى الدوافع التي أسهمت بشكل أو بآخر في دفع الحكومة الإيرانية إلى احتلال الجزر والتمسك بها وتتجلى أهمية الجزر الاقتصادية في صورتين:

**الأولى:** وجود المعادن والثروات الطبيعية فيها.

---

(1) محمد حسن العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية 1797-1921، ج1، (دبي: دار الكتاب الحديث، 2002)، ص 30-31.

(2) الجزر العربية بين الأطماع الأجنبية والاستراتيجية، ص 24.

(3) المرجع نفسه، ص 13.

الثانيــة: اعتــبارها طريقاً لمرور البترول والمنتجات الصناعية الإيرانية إلى أسواق الخليج والعالم الخارجي[1].

وتــتوفر في الجزر بعض المعادن والثروات الطبيعية الهامة كالبترول وأكسيد الحديد الأحمــر وكبريــتات الحديــد والكبريــت[2]. فقــد قامــت مؤسســة روبــرت فونكهاوس (Robbert Wonckhous Firma) الألمانية بتأسيس منجم صغير لها في جزيرة أبو موسى عــام 1906 لتصدير أكسيد الحديد المستخرج إلى الموانئ الألمانية غير أن الشركة لم تستمر فــي نشــاطها بسبب تعارض المصالح البريطانية مع نشاط الشركة[3]. فقد اعتبرت الأوساط البريطانية إقامة فونكهاوس منجم صغير على جزيرة أبو موسى أمراً لــه أهميته الخاصة تلك الأهمــية التــي لا تتعلق بالقيمة الاستراتيجية للجزيرة التي قيل آنذاك بأن بريطانيا ترمى إلى إنشــاء قاعدة بحرية حربية لها على تلك الجزيرة، أو بقضية استخراج الحديد من الجزيرة بل اعتــبرت بريطانــيا تلــك الخطــوة كمحاولة لتثبيت موطئ قدم ألماني في الخليج من خلال الاســتيلاء علــى جزيرة أبو موسى نفسها[4]. مما دفع بريطانيا إلى إيجاد خطة لإنهاء وجود الشركة الألمانية في الجزيرة حيث قام الشيخ صقر القاسمي حاكم الشارقة بتاريخ 16 تشرين الأول لعام 1907م بإنذار الشركة الألمانية بإنهاء وجودها في الجزيرة والتخلي عن المنجم في مــدة أقصاها العشرون من الشهر نفسه. إلا أن الشركة لم ترضخ لهذا الإنذار مما دفع الشيخ صقر في 21 تشرين الأول عام 1907م، التوجه إلى الجزيرة على رأس 300 شخص مسلح

---

[1] محمد عزيز شكري، مسالة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي، (دمشق: (د.ن)، 1972)، ص41.

[2] التدمري، المرجع السابق، ص70.

[3] طاهــر موســى عــبد، الاحتلال العسكري الإيراني لجزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام العراقية، 1983)، ص 28. ولمزيد من الاطلاع راجع أيضاً: رياض جاسم الأســدي، النشــاط الألماني في الخليج العربي، 1900-1914، مجلة دراسات تاريخية، العددان 73-74، (جامعة دمشق، 2001)، ص 222-229.

[4] بحري، المرجع السابق، ص 14.

من رجاله على ظهر قوارب شراعية وطردوا العاملين في شركة فونكهاوس وهم جميعهم من سـكانها المحليين وكان عددهم خمسة عشر رجلاً إلى ميناء انجه الإيراني وكان يرافقه قارب بريطانـي هـو لابويـنج (Lapwing) يحمل على ظهره القنصل البريطاني المستر كابريل (Mr.Kabriel) في بندر عباس وتم الاستيلاء على معدات الشركة وأجهزتها[1].

وفـي عام 1935 وقع الشيخ سلطان بن صقر القاسمي حاكم الشارقة عقداً مع شركة بريطانية هي شركة الوادي الذهبي (Golden Valley Oxide Company) لاستغلال أكسيد الحديـد الأحمر في الجزيرة[2]. على أن تقوم هذه الجزيرة بالمقابل بدفع مبلغ 500 روبية مما أثـار حفيظة الحكومة الإيرانية والتي بدورها أرسلت احتجاجاً شديد اللهجة إلى لندن، ولقد بدأ تصـدير الأكسـيد الأحمـر من جزيرة أبو موسى بكميات تجارية حيث غادرت أول سفينة ميـناء جزيرة أبو موسى في الشهر الرابع من عام 1936، وهي تحمل أول شحنة من معدن الأكسـيد الأحمـر وكانـت حمولـتها (1000) طن بعد أن خضعت عينات من هذا المعدن لفحـص مخـبري فـي المختبرات البريطانية في كلكتا بالهند لمعرفة مدى جودة هذا المعدن حيـث أفـادت النتائج بصلاحيته وجودته العالمية، وقد استمرت تستغل هذا المعدن حتى عام 1968م[3].

ويـتوفر النفط في هذه الجزر بكميات تجارية ويتضح ذلك من خلال ما أشارت إليه التقارير الأولية لبعثات التنقيب عن البترول حيث أعلن الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم

---

(1) المرجع نفسه، ص 15، وانظر أيضاً: القاسمي، المرجع السابق، ص 49-50.

(2) عبد، المرجع السابق، ص 27-28.

(3) محمـد حسـن العيدروس، التطورات السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1983)، ص 175-176.

الشارقة عام 1972م عن اكتشاف النفط في المياه الإقليمية لجزيرة أبو موسى بكميات تتراوح بين (13-20) ألف برميل يومياً[1].

وقد منحت إمارتا الشارقة ورأس الخيمة الامتيازات القانونية للشركة الأمريكية (Buttes Gas and Oil Company) للتنقيب عن البترول فاكتشفت حقل مبارك الذي يضم ثلاثة آبار نفطية[2] حيث تم تصدير أول شحنة عام 1974م، ويبلغ إنتاجها حوالي (12600) برميل يومياً[3].

وإلى جانب أكسيد الحديد الأحمر والنفط فإن الجزر تتوفر فيها بعض الثروات الطبيعية كاللؤلؤ والمراعي. هذا إلى جانب أن الموقع الجغرافي الهام للجزر والمتحكم في مسار خطوط الملاحة الدولية في الخليج يمكن أن يوفر دخلاً لا بأس به إذا ما اتخذت الجزر محطات لتزويد السفن بالوقود والخدمات الملاحية الأخرى أو في حالة فرض رسوم أو ضرائب العبور عليها[4].

أما الصورة الثانية للأهمية الاقتصادية للجزر فتشتمل في كونها طريقاً لمرور البترول الإيراني والمنتجات الصناعية والزراعية إلى أسواق الخليج والعالم الخارجي، فإيران التي ترى نفسها أنها أصبحت في مصاف الدول الكبرى القادرة على إنشاء الصناعات الثقيلة والخفيفة تؤكد أن حماية أسطولها التجاري في تحركاته داخل مياه الخليج وخارجه لا يتأتى إلا بفرض سيطرتها على الجزر الثلاث.

---

[1] عبد، المرجع السابق، ص 28.

[2] التدمري، المرجع السابق، ص 70.

[3] عبد، المرجع السابق، ص 28.

[4] الراوي، المرجع السابق، ص 64.

إضـــافة إلى أن إيران كانت تخطط عند احتلالها للجزر إلى زيادة تصدير النفط الخام يومـــياً -خـــلال العشرة أعوام القادمة- عن طريق مضيق هرمز ومن خلال المضائق التي تشكلها هذه الجزر[1].

**ثالثاً: الأهمية الاستراتيجية للجزر الثلاث:**

تعـــود أهمـــية الجـــزر العربـــية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الاستراتيجية إلى موقعها الهام، إذ تقع عند مدخل مضيق هرمز في الخليج العربي الذي يعتبر أحد أهم المضائق في العالم، فالدولة التي تسيطر عليه يمكنها التحكم في منطقة الخليج العربي كلـــه بسهوله[2]، لا بل التحكم في اقتصاديات العالم الصناعي أيضاً لأن كل عشر دقائق تمر ناقلة نفطية تمر عبر المضيق، ويعتبر المنفذ الأساسي لدول الخليج العربي كالعراق والكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وإيران، ويعتبر لبعض هذه الأقطار المنفذ البحري الوحيد كالعراق والكويت والبحرين وقطر[3]. وتشكل أيضاً الجزر الثلاث مركزاً للمراقبة يمكن منه رؤية سواحل العراق وإيران والسعودية[4].

فالجـــزر الثلاث في موقعها وأهميتها أشبه بالصمام الذي يشرف على الشريان المائي والملاحـــي الذي يمثله الخليج العربي المرتبط ببحر العرب والمحيط الهندي من جهة الشرق والبحر الأحمر من جهة الغرب.

---

[1] العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج1، ص 45-46.

[2] شملان العيسى، الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر العربية، مجلة المستقبل العربي، عدد 206، (بـــيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 52، وانظر أيضاً: صبري فارس الهيتي، الخليج العربي -دراسة الجغرافية السياسية، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1981)، ص 418.

[3] عبد الملك خلف التميمي، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج العربي-دراسة في العلاقات العربية الإيرانـــية 1887-1971م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 55، (جامعة الكويت، 1988م)، ص 131.

[4] جزيرة أبو موسى حورية قيد الاستلاب، ص 9.

والخليج العربي في واقع الحال يمثل منطقة التقاء لطرق المواصلات البحرية بين أسيا وأفريقيا وأوروبا كما يمثل منطقة التقاء الطرق التجارية المختلفة بين هذه القارات[1].

وبحكم الموقع الجغرافي لهذه الجزر فإنها تتحكم في الممرات الملاحية الدولية في الخليج العربي والتي حددتها المنظمة البحرية الاستشارية بين الحكومات (الأمكو)[2] (IMCO) في ثلاث مناطق بحرية بسبب طبيعتها الجغرافية وكثافة الملاحة فيها وهذه المناطق هي:

1. منطقة مضيق هرمز.
2. منطقة جزر طنب.
3. منطقة رأس تنورة.

وفيما عدا هذه المناطق الثلاث فإن الملاحة في الخليج العربي لا تخضع لأية تحديدات أو اتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة ولذا فإن تحديد الملاحة خارج هذه المناطق الثلاث يقع على عاتق ملاحي السفن أنفسهم[3].



---

(1) التدمري، المرجع السابق، ص 61.

(2) الأمكو: هي اختصار المنظمة الاستشارية الحكومية للملاحة البحرية. International Maritime Consultative Organization (IMCO)، أنشئت هذه المنظمة بموجب اتفاق وقعت عليه 35 دولة في 6 آذار، 1948، بعد أن تم التصديق عليه من قبل إحدى عشر دولة واتخذت المنظمة لندن مقراً لها. وتهدف المنظمة إلى دعم التعاون وتبادل المعلومات بين الحكومات فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالشحن في مجال التجارة الدولية واتخاذ الوسائل الفنية لتأمين سلامة الملاحة في البحار وتوحيد الأنظمة واللوائح في مجال الملاحة البحرية وإزالة القيود التي تعرقل الملاحة البحرية. لمزيد من الإطلاع راجع: مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية، 1976)، ص 584.

(3) حسين نـدا حسين، الأهمية الاستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي، (بغداد: منشورات وزارة الثقافة، 1980)، ص 87.

ومـــا يهمنا في هذا المجال هو بيان الأهمية الاستراتيجية للمنطقة الثانية منطقة جزر الطنب.

تقع هذه المنطقة في الجهة الجنوبية للخليج العربي باتجاه غرب مضيق هرمز وتمتاز بكـثرة جـزرها وأهمهـا جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ولذا فقد رسمت (الأمكو) خطين لمرور السفن فيها يقع الخط الأول من الشرق ويتجه نحو الخليج العربي بينما يقع الخط الثاني في الغرب ويتجه خارج الخليج العربي[1].

وبموجـب هـذه الخطوط فهناك مسار للسفن الداخلة إلى الخليج ويحاذي هذا المسار السـاحل الشـرقي (الإيراني) ومسار آخر للسفن الخارجة من الخليج يحاذي الساحل الغربي (العربي) ويبعد هذا المسار (المسار الخارج من الخليج)، شمالاً عن جزيرة طنب الكبرى (6) أمـيال بحرية وعن جزيرة طنب الصغرى (5.25) ميلاً بحرياً وعن جزيرة أبو موسى (13) ميلاً بحرياً[2].

وممـا زاد من الأهمية الاستراتيجية للجزر الثلاث وجود الثروات الطبيعية كالبترول وأكسـيد الحديـد الأحمر واللؤلؤ الطبيعي فالدول الصناعية الكبرى تعتمد اعتماداً كبيراً على بـترول الخلـيج العربي حيث يصدر الخليج العربي لهذه الدول ما يعادل (86%) من إنتاجه وهـذه الكمية الكبيرة من النفط لا بد أن تمر بالقرب من شواطئ الجزر الثلاث حيث الممرات الآمنة، يضاف إلى ذلك اعتماد دول المنطقة على عائدات البترول في استيراد كل ما تحتاجه من سلع عبر هذا الممر المائي الهام[3].

---

[1] حسين، المرجع السابق، ص 93.

[2] المرجع نفسه ، ص 139-140.

[3] عـبدول، الأسانيد القانونية المثبتة بتبعية الجزر العربية الثلاث لدولة الإمارات العربية المتحدة، ص 45، وانظر أيضاً: التدمري، المرجع السابق، ص 65.

وبحكم هذا الموقع الجغرافي المتميز للجزر فإنها صالحة للاستخدامات العسكرية حيث موقـــع الجزر القريب من مضيق هرمز مما يجعلها مركز رقابة على السفن التي تعبر الخليج العربـــي وهذا ما جعل بريطانيا تفكر عند دخولها منطقة الخليج العربي بإنشاء قاعدة عسكرية فـــي جزيرة أبو موسى ولنفس السبب فكرت ألمانيا عند دخولها منطقة الخليج العربي بإنشاء قـاعدة عسـكرية ومستودع للوقود بحيث تجعل من هذه القاعدة نقطة انطلاق إلى بقية الدول العربية الواقعة على الساحل الغربي للخليج العربي[1].

لذلــك فهي تعد منطقة عبور أو جسراً لهذه الغاية وتستعمل كنقاط للمراقبة العسكرية، أمـــا ســـواحلها الـــبحرية فتستخدم كملاجئ للغواصات وقواعد إنزال وأخيراً فإن عمق المياه الســـاحلية للجـــزر يصـــلح لإقامـــة قاعدة وميناء للسفن الحربية وقاعدة جوية مقابلة للساحل العربي[2].

**رابعاً:الجذور التاريخية للنزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث**

بعـــد انهـــيار دولة اليعاربة (1624-1741م) [3] بدأت قوة عربية جديدة تملأ الفراغ السياســـي الناجم عن ذلك الانهيار وكانت تلك القوة هي دولة القواسم[4] ومقرها رأس الخيمة

---

(1) بحري، المرجع السابق، ص 8.

(2) الفيل، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، ص 211.

(3) الـيعاربة: قبـيلة من أصل قحطاني وهم من أوائل من نزح إلى عُمان من اليمن وما بقي منهم من الوقت الحاضر يتـبعون طائفة الغافرية ويعيشون في عزلة حالة فقر وأهمال إذ قامت سلالة البوسعيد بمصادرة ممتلكاتهم في القرن التاسـع عشـر، وكـان لهم دور كبير في مقاومة البرتغاليين في الخليج العربي ومن أبرز حكام اليعاربة ناصر بن رشـيد، وسلطان بن سيف، وسيف بن سلطان. لمزيد من الاطلاع راجع صالح محمد العابد، دور القواسم في الخليج العربي 1747-1820، (بغداد: مطبعة العاني، 1976)ص 39-49.

(4) أطلقـت تسمية قواسم بشكل عام على كل القبائل القاطنة في المنطقة الواقعة ما بين رأس مسندم شمالاً و(أبو ظبي) جـنوباً التي كانت في خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر والعقدين الأوليين من القرن التاسع عشر تتبع في ولائها لشيخ القواسم ومقره في رأس الخيمة. ويتفق المؤرخون على أن القواسم برزوا كقوة مهمة منذ أواسط القرن الثامن عشر وأخذ نفوذهم بالتزايد بمرور الوقت حتى أنهار اتحادهم في أوائل سنة 1820م أي فترة دولتهم 1747-1820م. المرجع نفسه، ص64-70.

فكـــان الأسطول القاسمي هو القوة البحرية الرئيسية في مياه الخليج في منتصف القرن الثامن عشر.

امـــتدت علاقات القواسم إلى دول ومناطق عديدة في الهند والساحل الشرقي لأفريقيا وقـــد تركزت قوة القواسم في الساحل الجنوبي للخليج العربي وكانت أبرز مدنهم رأس الخيمة والشارقة[1].

ولقـــد اعترف المؤرخون الإيرانيون بنشاط القواسم وسيطرتهم على جزء من جنوب إيران والجزر العربية حيث ذكرت صحيفة كيهان (Keyhan) العربي أنه: "قبل الخوض في أسباب الصراع حول ملكية الجزر الثلاث لا بد من العودة إلى أواسط القرن الثامن عشر. فبعد مـــوت نادرشاه عام 1747م انحسر النفوذ الإيراني في منطقة الخليج الفارسي[2]. وهذا الأمر مهد الأرضية المناسبة لبدء التوغل القاسمي في المنطقة. والقواسمة أو الجواسمة اسم لعشيرة عربية قطنت الشارقة ورأس الخيمة ثم توجه فخذ من هذه العشيرة إلى إيران فاستقر في بندر لـــنجة[3]. واستناداً إلى مصدر تاريخي إيراني فإن رئيس الفخذ المدعو الشيخ سعيد بن قضيبب استطاع أن يستحوذ على أمرة هذا الميناء لقاء ألفي ريال إيراني .... وبعدة تناوب أولاده على أمـــرة الميناء من خلال تسديد بعض الإيجارات الشهرية، ولما كانت جزر أبو موسى وطنب

---

[1] محمـــد عـــبد الله الركن، البعد التاريخي والقانوني بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون، عدد 28، (الرياض: الشؤون الإعلامية للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1992)، ص 14.

[2] تســـمية الخليج بالفارسي يونانية على أساس الموقع بالنسبة لليونان. فاليونانيون عندما انطلقوا من بلادهم للتوسع والاكتشاف في عهد الإسكندر الأكبر عرفوا الخليج من خلال الأراضي الفارسية ومن طرف واحد. انظـــر: عبد الملك التميمي، مسمى الخليج دراسة في العلاقات العربية-الإيرانية، مجلة شؤون عربية، عدد 78، (القاهرة: جامعة الدول العربية، 1994)، ص 56.

[3] لنجة: مدينة مهمة تمتد حوالي الميل على طول الساحل الشرقي (الإيراني)، معظم سكانها من العرب الذي هاجروا إليها من ساحل عُمان غالبيتهم سنيون، وهي إحدى المراكز الرئيسية لتصدير اللؤلؤ وكانت إحدى مراكز القواسم المهمة. انظر: العابد، المرجع السابق، ص 76.

الكـــبرى، وطنب الصغرى تابعة لبندر لنكة فإن القاسميين استقر لهم الأمر فيها من خلال تلك الحقبة"[1].

وفـــي القرن الثامن عشر الميلادي امتد نفوذ القواسم إلى الساحل الشمالي في الخليج حيـــث اســـتقروا فـــي منطقة لنجة عام (1774م)، وبدأ الفرع الجديد من القواسم في ممارسة استقلاليته في كل منطقة ووضعوا الجزر الثلاث والساحل المحاذي للخليج تحت سيطرتهم[2].

وحدث في عام 1835م تقسيم عرُفي بين القواسم لملكية جزر الخليج، حيث أصبحتْ جزيرتا صيري وهنجام تابعة لقواسم لنجة وجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وصيربونعير تابعه لقواسم ساحل عُمان أي رأس الخيمة والشارقة[3].

وقد جاءت فكرة واضحة عن مسألة التقسيم بين القواسم في الرسالة التي أرسلها الشيخ ســـلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة إلى كرنك بيلي (Krink Belly)[4]. المقيم السياسي في بوشهر بتاريخ 28 كانون الأول عام 1864م، ويعتبر هذا الخطاب أول دليل لدينا عن أسلوب تقسيم هذه الجزر فيما بينهم ونصت هذه الرسالة على: "في العام الماضي أبلغتكم بتدخل سكان دبي في موضوع جزيرة أبو موسى وهذه الجزيرة تخصني، وتتبعني جزر طنب وأبو موسى



---

[1] الجـــزر الإيرانـــية الثلاث بين الشواهد العربية والتأليب الغربي، مجلة كيهان العربي، طهران، 8 تشرين الأول، 1994م.

[2] العيسى، المرجع السابق، ص 54.

[3] صـــالح بكـــر الطيار، إشكالية أزمة جزر الخليج العربي، بحث منشور في كتاب ندوة جزر الخليج أسباب النزاع ومتطلبات الحل ((د.م): مركز الدراسات العربي-الأوربي، 1994)، ص 46.

[4] كـــرنك بيلي (Krink Belly): عُين مقيماً سياسياً لبريطانيا في بوشهر (1862-1872) وفي تلك الفترة كانت بوشهر مقراً للمقيمية البريطانية، ويرجع سبب اختيار بوشهر مقراً للمقيمية البريطانية إلى وجود الوكالة الـــتجارية التي أسستها شركة الهند الشرقية عام 1736م، في هذا الميناء الذي أمتاز بصلاحيته لرسو السفن. انظر: حسن علي عبد الله الميرزا، القواسم والتطور التاريخي لقضية الجزر العربية الثلاث جزيرة أبو موسى وطنـــب الكـــبرى وطنب الصغرى (1747-1996)، رسالة ماجستير غير منشورة، (بيروت: جامعة القديس يوسف، 1996)، ص 48.

وصـــيربونعير مـــن أيـــام أجدادي، وأنه أمر معروف جداً منذ زمن قديم أن جزر طنب وأبو موســـى وصيربونعير تتبعني، وصري[1] تتبع قواسم لنجه... وإذا قمتم بالتحريات حول قولي فسوف تجدونه صحيحاً"[2].

ومما يؤكد هذا التقسيم بين فرعي القواسم على طرفي الخليج أن حاكم قواسم الشارقة الشـــيخ ســـالم بن سلطان قام في عام 1873م، بإرسال خمسين رجلاً مسلحاً إلى جزيرة أبو موسى لطرد قوارب قواسم لنجة منها، كما منع شيخ قواسم رأس الخيمة القبائل التابعة لقواسم لنجة من دخول جزيرة طنب عام 1871م، وكتب إلى شيخ لنجة القاسمي يحتج فيها على هذه الـــزيارة غـــير المســـموح بها وورد عليه حاكم لنجة بالإقرار بتبعيته الجزر لقواسم الساحل الجنوبي[3].

وممـــا يزيد وضوحاً في ملكية قواسم الساحل الجنوبي لهذه الجزر أنهم مارسوا كافة أشـــكال السيادة عليها فنجد على سبيل المثال الشيخ سالم بن سلطان حاكم قواسم الشارقة ينفي معارضـــيه السياســـيين إلـــى جزيـــرة أبو موسى عام 1879م، بل أن هذا الحاكم نفسه كان مقـــيماً فـــي جزيـــرة أبـــو موســـى عـــندما تم خلعه على يد ابن أخيه الشيخ صقر بن خالد عام 1883م[4].

---

[1] صـــري: تـــرد في الخرائط البريطانية باسم سروى، وهي جزيرة في منتصف الخليج وتقع على بعد 10 أمـــيال غـــرب بستانه أقرب نقطة على الساحل الشرقي (الإيراني)، ويبلغ طولها 3.5ميلاً من الشرق للغرب وعرضـــها 2.5 مـــيلاً مـــن الطرف الشرقي ومن ناحية الغرب فإن عرضها ميلاً واحداً. انظر: العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج1، ص 156.

[2] عـــبد الله، المصـــدر الســـابق، ص 322. وانظر أيضاً: نص الرسالة المنشورة على شبكة الإنترنت في الموقع: (http:// www.emirates-islands.org.ae). انظر الملحق رقم (2).

[3] محمـــد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، (الكويت: دار القلم، 1981) ص 323-324.

[4] المرجع نفسه، ص 132.

ومـــع اتســـاع أطمـــاع الإمـــبراطورية الفارسية في أواخر القرن التاسع عشر قامت الجـــيوش الفارسية بغزو لنجة عام 1887م، وطردت حكامها القواسم بعد حكمهم لها لما يزيد علـــى القـــرن وربع القرن من الزمن وواصلت مسيرتها فاحتلت جزيرة صري وذلك لتبعيتها لقواسم لنجة. ومن الجدير بالملاحظة أن قائد الحملة الفارسية لاحتلال الجزيرة (صري) ذكر في عداد تقرير له أن القواسم يستوطنون أبو موسى واعتبرها قاعدة لهم[1].

وأصـــبح الشـــيوخ الحاكميين تدريجياً تحت سلطة الحكومة الفارسية إلى أن اعترفوا بالنهاية بأنهم رعايا فارسيون يدفعون إلى الحاكم العام الفارسي في فارس ما يستطيع انتزاعه منهم من الضرائب وكانوا يحكمون لنجة بصفة موظفين فارسيين[2].

وأوكلـــت إليهم أيضاً مهمة جمع الضرائب من الجزر التي كانت من ممتلكات القواسم مـــثل صري وصيربونعير وأبو موسى وطنب وقد بنى الفارسيون ادعاءاتهم فيما بعد بملكية هـــذه الجزر على هذا الأساس وتناسوا أن قواسم لنجة أصلاً فرع من القبيلة الرئيسية (قواسم عُمان) ومركزها رأس الخيمة وأنهم كانوا يقومون بحكمها نيابة عن القبيلة بأكملها، وليس على أســاس أنهـــا ملك خاص بهم وأن الإدارة والقضاء في هذه الجزر، وإن كانت بيد شيخ لنجة القاســـمي وهـــو من أقارب شيخ الشارقة ورأس الخيمة إلا أنه كان يديرها نيابة عنهما وبعد انتهاء سيادة لنجة عام 1887م، انتقلت إدارة لنجة إلى رأس الخيمة وهذا يعني عدم الاعتراف بالوجود الفارسي على تلك الجزر[3].

---

[1] محمـــد حســـن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية 1921-1971، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985)، ص 254-256.

[2] نجدة فتحي صفوة، الشؤون العربية في الوثائق البريطانية-السيادة على جزر الخليج العربي، مجلة الباحث العربي، عدد 32، ( لندن: مركز الدراسات العربية، 1993)، ص 65.

[3] IOR: L/P. 397/P4512/28(Status of the Island of Tamb, Little Tamb, Abu Musa and Sirri) (Confidential). In R.E. Vol. 7 pp. 702-703.

ومع احتلال إيران لجزيرة صري ثارت مخاوف قواسم الساحل الجنوبي، من أطماع الإمبراطورية الفارسية التوسعية، وقد تحققت تلك المخاوف بسلسلة من المطالبات الإيرانية في الجـزر الأخـرى وقد اعترضت الحكومة البريطانية على احتلال إيران لجزيرة صرى بينما استمر القواسم في مطالبتهم بملكية تلك الجزيرة[1].

ولـيس مـن الواضح فيما إذا كانت هناك سيطرة فارسية فعلية في جزر طنب وأبو موسى وصري قبل عام 1750م، ويبدو من الواضح تماماً أنه لم تمارس أية سيطرة فعلية من قبل أي منهم بين ذلك التاريخ والاستيلاء على صري عام 1887م، ويبدو أن الجزر في الفترة التـي مرت بين هذين التاريخين كانت من الأراضي التي توارثها شيوخ العرب القواسم الذين كان لهم مصالح مماثلة لأولئك الذين كانوا موجودين على الساحل الفارسي[2].

ومن الجدير بالذكر أن علاقة ساحل الإمارات المتصالح[3]، ببريطانيا تعود إلى القرن السابع عشر عندما بدأ النفوذ الإنجليزي ينمو على حساب الهولنديين الذين استطاعوا الحصول علـى الأفضلية في منطقة الخليج، ولكن من حسن حظ الإنجليز أن الشاه في ذلك الوقت كان مستعداً للتحالف نتيجة كرهه لأساليب الهولنديين العسكرية والدبلوماسية[4].

---

(1) Rosemarie Said Zahlan, The Origins of the United Arab Emirates, (London: The Macmillan Press, Ltd., 1978), p.80.

(2) صفوة، المرجع السابق، ص 66.

(3) سـاحل الإمـارات المتصالح: أطلق هذا الاسم نسبة إلى الهدنة البحرية الدائمة التي أبرمت سنة 1853 وحتى سنة 1921، وكانـت هـذه الإمارات تتألف من أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين، وفي سنة 1921 انفصلت رأس الخـيمة عـن الشـارقة وأصبحت مشيخة مستقلة وفي سنة 1936 أصبحت (كلبا) وهي مشيخة أخرى تابعة للشـارقة وأصبحت الإمارة السابعة في هذا الساحل إلا أنه أعيد ضمها إلى الشارقة سنة 1952، غير أن جزءً آخر مـن الشـارقة وهو الفجيرة انفصل عنها سنة 1952، ولا تزال الفجيرة الإمارة السابعة في دولة الإمارات العربية المـتحدة فـي الوقـت الحاضر. روز ماري سعيد، النزاع حول الجزر العربية في الخليج 1928–1971م، دراسة للعلاقات العربية الإيرانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 6، ( جامعة الكويت، 1976)، ص 11.

(4) محمـود علي الدواد، أحاديث عن الخليج العربي، (بغداد: مديرية الفنون الشعبية، وزارة الشباب (د.ت))، ص 9.

كـــان البريطانيون قد دخلوا المنطقة بصفة تجار أولاً حيث كانوا يعملون في شركة الهـــند الشرقية[1] ومع مرور الزمن أصبحوا يحتكرون التجارة لصالحهم مما أثار انزعاج القواسم سكان المنطقة فأخذوا يهاجمون السفن البريطانية وقد تضافرت عدة عوامل ساعدت علـــى نجاح الأعمال العسكرية البحرية التي قام بها القواسم ضد سفن شركة الهند الشرقية البريطانـية في الخليج فقد كانت الأوضاع في الإمبراطورية الفارسية غير مستقرة هذا من جهـــة ومن جهة أخرى فإن الشركة لم تكن ترغب في استنزاف قواها في نشاطات تتصل باســتتباب الأمـــن فـــي الخليج بعد تغلب بريطانيا على الثورات لاسيما ثورة عام 1857م الكبرى التي قادها المسلمون ضد الوجود البريطاني في الهند وكان من نتائجها سقوط دولة المغول المسلمين في الهند[2].

ونتيجة للأعمال العسكرية التي قام بها القواسم ضد سفن الشركة البريطانية جعلت بريطانـــيا تـــتهم القواسم بالقراصنة، فأرسلت حملة عسكرية بحرية عام 1819 إلى رأس الخـــيمة حيـــث دمرت المدينة وموانئ القواسم الأخرى وقد تكبد العرب خسائر كبيرة في الأرواح والممـــتلكات أثـــناء القتال. انتهت بتوقيع معاهدة مع شيوخ ساحل عُمان في عام 1820 مـــع المقـيم البريطاني وكانت حلقة من سلسلة المعاهدات التي عقدتها بريطانيا لتأكيد ســـيطرتها علـــى الخليج وقد تعهد الشيوخ بالامتناع عن مهاجمة السفن البريطانية وبذلك ضمنت بريطانيا عدم مقاومتها[3].

---

[1] بنهاية عام 1600م تم تأسيس شركة الهند الشرقية بموجب مرسوم ملكي بتاريخ 1600/12/31م، أصدرته الملكة اليزابيث الأولى ( Elizabeth I) (1533-1603) بوصفها المؤسسة لتجارة لندن مع الهند. انظر: ارنولـــد ت. ويلسون، تاريخ الخليج، ترجمة محمد أمين عبد الله، (لندن: دار الحكمة، 2001)،ص 100-110.

[2] علـــي عـــبد الله فارس، شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي، 1600-1858، (الشارقة: المسار للدراسات والنشر، 1997)، 163-64.

[3] كاملـــيا أبو جبل، سياسية بريطانيا تجاه مشيخات الساحل العماني 1840-1971، مجلة دراسات تاريخية، العددان، 81-82، (جامعة دمشق، 2003)، ص 195.

وإلــى ذلــك الحيــن لم تكن بريطانيا تولي اهتماماً لانزعاج الفرس والعثمانيين من تصــرفاتها وكانــت تــنظر إليهم على أنهم ضعفاء لا يشكلون تهديداً لها، ولكنها بدأ من عام 1890م بــدأت تشــعر بتهديد حقيقي بعد أن أصبح مجالاً للتنافس بين الدول العظمى كفرنسا وروسيا وألمانيا[1].

ومــن هــنا بــدأت العلاقات البريطانية مع الإمارات العربية تدخل نطاق المعاهدات والاتفاقــيات السياسية والاقتصادية إضافة إلى المشاكل التي واجهتها بريطانيا في الهند نتيجة ثورات متلاحقة ولذلك حاولت بريطانيا اللجوء إلى التعهدات الفردية من الشيوخ لضمان عدم تعــاونهم مــع الجهــات الأخرى إلا بموافقتها فكانت المعاهدة المانعة التي وقعت بين شيوخ المــنطقة وبريطانــيا بحضور المقدم أس تالبوت (A.C. Talbot) المقيم السياسي في الخليج بتاريخ 5 آذار عام 1892م والتي تنص على تقديم الولاء والطاعة لبريطانيا وعدم القيام بأية اتفاقية أو بيع أو رهن أو تنازل إلا بموافقة الحكومة البريطانية وبهذا تكون بريطانيا قد أرست قواعدها وضمنت سلامة وجودها في منطقة الخليج العربي دون منازع[2].

ومــنذ احــتلال إيران لإمارة لنجة عام 1887م ومضايقة رجال الجمارك الإيرانيين للــتجار العــرب لمع نجم جزيرة أبو موسى وطنب نتيجة توجه السفن إليها ونزوح الأهالي والتجار إليها بعد فرض الضرائب عليهم من قبل الفرس خاصة وأنهم لم يكونوا رجال حرب وكانوا غير قادرين على مقاومة الحكومة الإيرانية [3].

---

[1] عبد الله، المرجع السابق، ص 29-30.

[2] علــي محمــد راشد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية بين إمارات ساحل عُمان وبريطانيا 1806-1971، (أبو ظبي: منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، 1989)، ص 74-75. وانظر أيضاً: لوريمر،المصدر السابق، القسم التاريخي، ج2، ص 1193.

[3] الــتدمري، المــرجع السابق، ص 51، وانظر أيضاً: فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي 1853-1914، ج2، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1984)، ص 108.

عندها شعرت إيران بأن تجارتها في المنطقة قد تدهورت لا سيما وأن التجار العرب قـد اهـتموا بجزيرة أبو موسى لتكون ميناءً تجارياً ومركزاً أساسياً لتصريف بضائعهم إلى الخـارج وطالـبوا الشركات البريطانية أن تجعل جزيرتهم من بين الموانئ التي ترسوا فيها السـفن تمهيداً لخلق سوق حرة فيها بعيداً عن أطماع إيران ثم أخذت الجزيرة تنافس الموانئ الإيرانية فتحركت إيران لفرض سيطرتها على جزيرة أبو موسى[1].

إضافة لما تقدم فإن روسيا كانت تشكل ضغطاً على إيران في تلك الفترة -نهاية القرن التاسـع عشـر وبداية القرن العشرين- في الوقت الذي كان فيه النفوذ البريطاني في منطقة الخلـيج وجـنوب إيران مستقراً، كانت بريطانيا لا تريد الضغط على إيران في مسألة الجزر حـتى لا تـترك فرصة لتقارب إيراني روسي من جهة أو أن تستغل روسيا ذلك فتعمل على تقوية نفوذها في إيران من جهة أخرى.

ومـنذ ذلك الوقت بدأت إيران تفكر في بناء أسطول بحري بعد تزايد النشاط التجاري فـي الخليج، واعتمدت على ألمانيا في بناء بعض السفن التي تحتاجها وهذا التوجه قد أزعج بريطانـيا التي كانت تعمل جاهدة على احتكار النشاط في منطقة الخليج وعدم إفساح المجال لمنافسة القوى الأخرى[2].

بعـد ذلك قررت السلطات البريطانية في المنطقة الإيعاز لشيخ الشارقة إلى رفع علمه علـى جزيرة أبو موسى كدلالة لسيادته عليها وكان هدف هذا الإجراء قطع المحاولة الفارسية لاحتلال جزيرتي طنب وأبو موسى وخاصة عندما تبين للفرس أهمية الوضع الجديد لجزيرة

---

[1] التميمـي، الاحـتلال الإيرانـي للجـزر العربـية، ص 135، وانظر أيضاً: العيدروسي، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج1، ص 238.

[2] جمشـيد ممتاز، الوضع القانوني لبعض جزر الخليج: أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، مجلة شؤون الأوسـط، عـدد 47، (لبنان: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1995)، ص 56، وانظر أيضاً: التميمي، الاحتلال الإيراني للجزر العربية، ص 135.

أبـــو موســـى بعد احتلال إيران لإمارة لنجة وصري، وحين وجد الإيرانيون أن مصالحهم قد تتضرر نتيجة هذا التحول قاموا بمحاولة ضم الجزيرة كي تبقى مصالحهم في أمان وقد حدث ما كان متوقعاً فقد أنزل علم الشارقة عن الجزيرة من قبل الإيرانيين في نهاية شهر آذار عام 1904 ورفع العلم الإيراني مكانه[1].

وقـــد أدى هذا الحادث إلى اعتراض حاكم الشارقة على هذا التصرف الإيراني وطلب مـــن الحكومة البريطانية واستناداً إلى اتفاقية الحماية الموقعة بينهما اتخاذ الإجراءات اللازمة لضـــمان الهويـــة العربـــية للجزر، واعترفت حكومة الهند بخطورة الوضع، وتخوف الممثل السياســـي البريطاني في الخليج بتكرار حادثة صري التي ادعت فارس ملكيتها، ووافق على إجـــراء حكومة الهند بإرسال سفينة حربية إلى هناك تحمل جنوداً وممثلين عن شيخ الشارقة لإزالـــة العلـــم الفارسي ورفع العلم العربي وبعد التحذير البريطاني للحكومة الإيرانية وافقت الحكومة الإيرانية على تنزيل علمها عن الجزيرة وإعادة علم الشارقة[2].

وفـــي عام 1905 قدمت الحكومة الإيرانية شكواها ضد قيام شيخ الشارقة بتشييد أبنية جديـــدة فـــي طنب الكبرى وبعد التحقيق بالموضوع ثبت بطلان الادعاءات الإيرانية وقامت الحكومـــة البريطانية في الوقت نفسه بإنذار الحكومة الإيرانية بأن مسألة صري ما زالت قيد

---

(1) IOR: L/p/127 "Shaikh Sagar bin Khalid's Explanation of the Position in regard to Abu Musa": In R.E. Vol. 6, pp. 531-532.

(2) IOR: L/P 397 "Temporary Persian Occupation of Abu Musa and Tamb, 1904". In R.E, Vol. 7 pp. 704-705.

وانظـــر أيضاً: Muhammad Morsy Abdullah, The United Arab Emirates, A Modern History, (London: Crom Helm, 1978).pp 244-245.

أيضـــاً: هوشـــانج أمـــيري أحمـــدي، النزاع الإيراني–الإماراتي الأبعاد الاستعمارية والسياسية، مجلة شؤون الأوسط، عدد 44، (لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث، 1995)، ص 34.

التحقيق والمفاوضات وأن إثارة الإدعاءات الإيرانية بطنب تعني إثارة مسألة احتلال جزيرة صري[1].

وفي أوائل عام 1912م، تم القرار من قبل الحكومة البريطانية على بناء فنار (منارة) لإرشاد السفن على جزيرة طنب[2]. وتقدمت بطلب الأذن من الشيخ صقر بن خالد حاكم رأس الخيمة والشارقة. وقد وقعت اتفاقية بين الشيخ صقر والمقيم البريطاني في الخليج برسي كوكس (Percy Cox)[3] في 13 تشرين الأول 1912 وافق فيها الشيخ صقر للسلطات البريطانية على إقامة المنارة من جهة، وأكد فيها المقيم البريطاني من جهة أخرى أن يضمن حاكم الشارقة سيادة على الجزيرة[4]. ويمثل طلب الحكومة البريطانية من الشيخ صقر السماح لها ببناء منارة على جزيرة طنب دليلاً على عروبة الجزيرة. وقد احتجت إيران على هذا الإجراء ولكنها لم تجد أي رد من قبل الحكومة البريطانية[5].

وعند استقلال رأس الخيمة عن الشارقة عام 1921 واعتراف حكومة الهند بذلك في العام نفسه، واعتبار جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى من أملاك رأس الخيمة، بينما بقيت جزيرة أبو موسى وصري تابعة لإمارة الشارقة التي منحت في أوائل عام 1921 شركة

---

[1] الأعظمي، المرجع السابق، ص 32، وانظر: بحري، المرجع السابق، ص 19.

[2] الاعظمي المرجع السابق، ص32.

[3] بيرسي كوكس (Percy Cox) (1864-1924): عسكري إداري استعماري بريطاني شغل منصب قنصل ومعتمد سياسي لبريطانيا في منطقة الخليج العربي وبالتحديد في مسقط (1899-1904)، عين أثناء الحرب العالمية الأولى ضابطاً سياسياً ورئيساً للقوة البريطانية-الهندية الاستكشافية طيلة الحرب وشغل منصب المندوب السامي البريطاني في العراق 1920-1923. انظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج5، (بيروت: مؤسسة هانياد، 1995)، ص 220.

[4] القاسمي، المرجع السابق، ص 52. أنظر الملحق رقم (3).

[5] العابد، المرجع السابق، ج2، ص 108، وانظر أيضاً جوليان ولكر، الأسس التاريخية للنزاع حول جزر الخليج حتى سنة 1971، بحث منشور ضمن كتاب ندوة جزر الخليج العربي، أسباب النزاع ومتطلبات الحل ((د.م): مركز الدراسات العربي-الأمريكي، 1994)، ص 66.

بريطانـــية امتيازاً للحفر واستخراج أكسيد الحديد الأحمر واحتجت إيران على ذلك الأمر لأنه يؤثر في عمل مناجم وعمليات التنقيب في هرمز ورأت عرض مطالبها المتعلقة في طنب وأبو موسى وغيرها على عصبة الأمم[1]. وجاء الرد على الاحتجاج الإيراني بالرفض من الوزير المفوض البريطاني في طهران وحالت بريطانيا دون ذلك[2].

وفـــي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى اختفت تقريباً أي تهديدات استراتيجية لوضع بريطانيا المسيطر في منطقة الخليج فقد انتهت الإمبراطوريتان العثمانية والروسية ولم تعد ألمانيا في وضع يسمح لها باتخاذ مواقف قوية وسعت بريطانيا على ثبات الأوضاع[3].

وقـــد بعثـــت إيران في عام 1925م بعثة جيولوجية لفحص كميات الأوكسيد الأحمر الموجـــود في جزيرة أبو موسى ولكن بريطانيا وقفت ضد استغلال إيران للجزر وأعلنت مرة أخرى أنها عربية[4]، وهددت بريطانيا بإرسال سفينة حربية إلى الجزيرة للمحافظة على حقوق شـــيخ الشارقة الذي تعود الجزيرة لأمرته، ولم يكن قصد بريطانيا من ذلك المحافظة والدفاع عن عروبة الجزر بقدر محافظتها على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية[5].

ســـعت إيران عن طريق الحكومة البريطانية عام 1930 إلى إقناع حاكم رأس الخيمة بالموافقـــة علـــى منحها عقد بيع أو استئجار جزيرة طنب الكبرى لمدة خمسين عاماً[6]. ولكن

---

(1) العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج1، ص 262. وأيضاً: صفوة، المرجع السابق، ص67.

(2) جمـــال زكـــريا قاســـم، الخليج العربي، دارسة لتاريخ الإمارات العربية في عهد التوسع الأوروبي الأول 1507–1840م، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1985) ص 306.

(3) ريتشـــارد ســـكوفيلد، الخـــلاف حـــول جزر الخليج أبو موسى وجزر طنب خلفية تاريخية، مجلة الباحث العربي، عدد 32، (لندن: مركز الدراسات العربية، 1992)، ص 14.

(4) العيسى، المرجع السابق، ص 54.

(5) مصـــطفى عبد القادر النجار، بريطانيا وتحديد السيادة على جزر الخليج العربي في فترة ما بين الحربين العالميتين كما تكشفها الوثائق البريطانية، مجلة الخليج العربي، عدد8، (جامعة البصرة،1977)، ص30–31.

(6) سعيد، المرجع السابق، 23، وانظر أيضاً: الطيار، المرجع السابق، ص 47.

الشـــيخ سلطان بن سالم وضع شروطاً رفضتها إيران وهذه الشروط تتضمن الإبقاء على علم رأس الخـــيمة مـــرفوعاً على الجزيرة وأن لا تكون لإيران أية سلطة على السكان وكذلك لا تكون للجمارك الإيرانية أية سلطة في الجزيرة وأن يدفع بدل إيجار سنوي مقدماً في بداية كل عـــام[1]. وقد عرضت بريطانيا الطلب نفسه على الشيخ صقر بن سلطان حاكم الشارقة ولكنه قوبل بالرفض أيضاً[2].

عرض (تيمور تاش) وزير البلاط الإيراني أن تتخلى إيران عن المطالبة بجزيرة أبو موســـى والبحريـــن مقـــابل تدخل بريطانيا لدى حاكم رأس الخيمة لبيع جزيرة طنب الكبرى والفنار المقام عليها ولكن حاكم رأس الخيمة رفض ذلك العرض[3].

وأثـــارت إيـــران أزمـــة فـــي عـــام 1934 عـــندما مـــنح حـــاكم الشـــارقة امتياز اســـتثمار أكســـيد الحديـــد الأحمـــر فـــي جزيـــرة أبو موسى لصالح شركة الوادي الذهبي (Golden Valley Oxide Company) البريطانـــية، فـــبعد علـــم الحكومة الإيرانية بذلك طالبـــت بإلغـــاء العقـــد حـــتى تحل مشكلة السيادة على جزيرة أبو موسى واعتبرت الامتياز بـــاطلاً كما أكدت تبعية الجزيرة لها وأن أي إجراء يتعلق بالجزيرة يجب أن يتم الاتفاق بشأنه معها[4].

---

(1) IOR:L/P Statement of the Conditions Required by the Ruler of Ras-Al-Khaimah, in R.E. VOl. 7, p 743.

(2) سعيد، المرجع السابق، ص 23.

(3) ورداد خونساري، الأفاق الإيرانية بخصوص جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى، بحث منشـــور ضمن كتاب ندوة جزر الخليج العربي-أسباب النزاع ومتطلبات الحل)، ((د.م)، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1994)، ص 164. وانظر أيضاً: التدمري، المرجع السابق، ص 106-107، وأيضاً: Zahlan, Op. Cit., P. 127.

(4) محمـــد حســـن العـــيدروس، الجـــزر العربية والاحتلال الإيراني 1921-1941، ج2، (دبي: دار الكتاب الحديث، 2002) ص 172-173.

ولم تلتفت السلطات البريطانية للاحتجاج الإيراني ويبدو أن إصرار بريطانيا على بقاء جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى تحت سيادة الشارقة ورأس الخيمة يرجع أساساً إلى وجود أكسيد الحديد والنفط في هاتين الجزيرتين واستغلال الشركات البريطانية لهذين المعدنين. وخوفاً من إن أي تغير في مسألة السيادة على الجزيرتين لصالح إيران يؤثر على المصالح البريطانية فيهما وفي منطقة الخليج[1].

وتواصلت المحاولات الإيرانية للسيطرة على الجزر العربية الثلاث فقد أقدمت في عام 1951 على إرسال لجنة إلى جزيرة أبو موسى لإجراء تعداد سكاني وتوزيع بطاقات الهوية الشخصية فيها[2]. فأرسلت المفوضية البريطانية في طهران برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 29 كانون الثاني عام 1951 تحمل رقم (62) تقول فيها: "أن الحكومة الإيرانية قد أعطت تعليماتها إلى المسؤولين الإيرانيين في جنوب إيران لإرسال بعثة إلى جزيرة أبو موسى لإجراء إحصاء لسكانها وتوزيع هويات إيرانية عليهم". كما أن إيران قد أقامت فناراً (منارة) لإرشاد السفن في الجزيرة. وفي رسالة من وزارة الخارجية البريطانية في طهران المؤرخة في 26 شباط 1951 تسأل فيها عما إذا كانت إجراءات إيران لإحصاء سكان جزيرة أبو موسى وإقامة فنار لإرشاد السفن ما تزال مستمرة[3].

وأكدت السلطات البريطانية في المنطقة أن جزيرة أبو موسى تابعة للشارقة وأن الحلفاء قد استخدموها في عام 1941م وأن البحرية البريطانية تتردد على الجزيرة في زياراتها باستمرار. وفي أواخر شهر آذار من عام 1963 تواترت الأنباء عن قيام إيران

---

(1) التميمي، الاحتلال الإيراني للجزر العربية، ص 140.

(2) محمد حسن العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني 1941-1979، ج3 (دبي: دار الكتاب الحديث، 2002) ص 49. وانظر أيضاً: التدمري، المرجع السابق، ص 82.

(3) التميمي، الاحتلال الإيراني للجزر العربية، ص 140.

باحتلال جزيرة أبو موسى وتحديداً مياهها الإقليمية بوضع علامات أدخلت فيها الجزيرة ضمن الحدود الإيرانية. إلا أن المسؤولين عن إمارة الشارقة قاموا بخطوة مضادة تمثلت في رفع تلك العلامـــات وإزاحتها إلى ما بعد جزيرة أبو موسى[1]. فعند هذا التاريخ وحتى عام 1971م لم تحاول إيران اتخاذ إجراء لاحتلال الجزر وإنما استمرت في مطالبتها بها[2].



---

[1] محمـــود علي الدواد، عوامل الوحدة والتجزئة في الجزيرة العربية في التجربة الوحدوية المعاصرة تجربة الإمارات العربية المتحدة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 30.

[2] الأعظمي، المرجع السابق، ص 151-152.

## الفصل الثاني

## الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث عام 1971م

### أولاً: مقدمات الاحتلال:

#### 1- الدوافع الإيرانية للاستيلاء على الجزر:

أ- المتغيرات التي طرأت على المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية

بالرغم من أن مسألة الجزر لم تشهد تطوراً حاسماً خاصة منذ الفترة الممتدة بين عام 1936م، حتى بداية الحرب العالمية الثانية، إلا أنه من الملاحظ أن العامل الأساسي الذي أثر في نمط العلاقات العربية الإيرانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية هو قضية النزاع حول ملكية جزر أبو موسى وطنب ولكن التغير الذي طرأ على الأطراف الأساسية للقضية ينصب أساساً على الموقف البريطاني تجاه المشكلات حيث ظلت خلال هذه الفترة تلعب دور الوسيط بحكم علاقة الصداقة التي تربطها مع إيران، وفي الوقت نفسه تنامي مصالحها في هذه المنطقة ولهذا ظل الوضع ثابتاً فقد قامت بريطانيا بعملية ضبط التوتر ولم يثر هذا الوضع إلى حالة التفجر إلا في عام 1971م، أي بعد القرار البريطاني بالانسحاب من الخليج[1].

ومن العوامل التي أسهمت في تفجر الوضع وإثارة قضية الجزر بشكل جاد وعنيف ظهور إيران الحديثة تحت قيادة محمد رضا شاه[2]،حكم إيران .خلفاً لأبيه رضا شاه عام1941، ولم يكن قد تجاوز الواحدة والعشرين من عمره[3]. والذي تمكن منذ عام 1953 وبتأييد من

---

[1] ر.م.بوريل، الخليج العربي، ترجمة حبيب مكي مؤمن، (بغداد: مركز دراسات الخليج العربي، 1976)، ص 22

[2] المرجع نفسه، ص 23.

[3] محمد رضا شاه: ولد في عام 1919م وتوفي في 27 تموز 1980، هرب من بلاده في عام 1953م، وعاد إليها في العام التالي حتى أقصاه عن الحكم الإمام الخميني في عام 1979، فترك البلاد مرة أخرى وتوفي ودفن في مصر، انظر: عمر المدني، جمهورية إيران الإسلامية، مجلة آفاق الإسلام، عدد3، (عمان: الدار المتحدة للنشر، 1993م)، ص 129.

الجيش من القيام بعملية بناء دولة حديثة ومستقلة في إيران ومن مؤشرات هذا البناء النمو الضخم للمؤسسة العسكرية من حيث التدريب والعتاد حتى أصبحت القوة الوحيدة الفاعلة في منطقة الخليج العربي[1].

ب- المتغيرات التي شهدتها المنطقة والمتعلقة بعلاقات إيران مع الإمارات المتصالحة في إطار مضمون أوسع وهو علاقة هذه الإمارات مع الدول العربية فسوف نلاحظ أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قد شهدت تطوراً من نوع آخر يرجع أساساً إلى الجهود التي كانت ترمي إلى تحقيق الوحدة بين الدول العربية، والتي كان لها أثرها في إثارة اضطراب الشاه ومن ثم فلا بد من أن ينعكس ذلك على سياسته تجاه المنطقة[2].

إن النظرة العامة لعلاقة إيران مع الدول العربية توضح أن السمة الرئيسية لعلاقة إيران مع هذه الدول كانت الاضطراب وخاصة مع مصر نتيجة لانتشار القومية العربية[3]. ويقصد بذلك العداوة التي نشأت بين الشاه وعبد الناصر والتي انعكست بشكل أو بآخر على علاقة إيران بالبلدان العربية خاصة التي تقع على ساحل الخليج.

لقد كان الخوف الأساسي للشاه في أوائل الخمسينات منصباً على الأنشطة التوسعية السوفياتية والخوف من وقوع إيران تحت السيطرة السوفياتية وهذا ما شجعه على طلب العديد من الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، فبينما كان خوف عبد الناصر من الأحلاف الغربية وهذا ما دعاه أن يسلح نفسه عن طريق الكتلة الشرقية، ومن ثم فإن الأرضية التي ينطلق الرَّجلانِ منها تختلف عن الآخر خاصة وأن عبد الناصر عقب حرب السويس 1956، أصبح القائد والمتحدث باسم القومية العربية وبالتالي فإن سمعته وأنشطته قد أخذت بالتنامي داخل

---

[1] بوريل، المرجع السابق، ص 23.

[2] زكريا نيل، بؤرة الخطر في الخليج، (القاهرة: مطابع الأهرام، 1974)، ص 22-23.

[3] صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، (د.م): مكتبة الأنجلو المصرية، 1974)، ص 388.

منطقة الخليج العربي خاصة بسبب تأكيده على عروبة البحرين وأبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، مما يعني ذلك من وجهة نظر الشاه الخطر الكبير للدور المصري المتنامي في شؤون الخليج والذي زاد من مخاوف شاه إيران تجاه عبد الناصر وطموحاته في المنطقة[1].

ومما زاد من توتر العلاقات الإيرانية العربية هو علاقة إيران بإسرائيل فالاعتراف بالأمر الواقع من جانب إيران بإسرائيل عام 1950، وتدفق البترول الإيراني إليها كان سبباً لقطع عبد الناصر علاقاته مع إيران، وأن يدعو الدول العربية الأخرى لاتخاذ الطريق نفسه، ولذلك أصبحت الاختلافات بين مصر وإيران تأخذ مظهر تنازع عربي إيراني خاصة وأن عبد الناصر كان يحاول أن يعزل إيران عن كل الدول العربية[2]، وبالرغم من ذلك فهناك اتجاهان واضحان يتعلقان بالعلاقات العربية مع إيران:

الأول: يرتبط بسوريا ومصر والعراق الذين كانوا ينظرون إلى إيران على أنها نظام ملكي توسعي.

والثاني: يتعلق بدول ساحل الخليج العربي فعلى الرغم أنهم يتفقون مع دمشق والقاهرة وبغداد من حيث المبدأ إلا أن منحاهم العقلي يختلف مع ذلك فهم يبدون متأثرين بالروابط الإسلامية والتاريخية معتقدين أن فتح حوار مع إيران هو أمر يمكن أن يسمح في إيجاد حل لمشكلاتهم معاً. ومما زاد في هذا التوجه الهزيمة العربية في حرب حزيران عام 1967[3].

ج- أما المتغير الثالث الذي يمثل تطوراً آخر حول مسألة الجزر ويتعلق بالعلاقة بين إيران وبريطانيا، ويمكن تناوله في الفترة الممتدة بين عامي 1941-1968، فقد كان لاحتلال إيران

---

[1] نيل المرجع السابق، ص 23.

[2] Abdullah, Op. cit., p. 277.

[3] Ibid, p. 278.

من جانب القوات البريطانية والسوفياتية في فترة الحرب العلمية الثانية وتعيين محمد رضا شاه بالقوة أثرهما الواضح ليس فقط على الشعب الإيراني ولكن على اتجاهات الشاه الصغير نحو بريطانيا.

لم تتمكن بريطانيا من مواجهة الاتحاد السوفياتي وهو ما كان يعني فرض التزام من الولايات المتحدة بأن تزيد حجم مساعداتها لإيران وتحل محل بريطانيا وتلعب الدور نفسه الذي كانت تلعبه بريطانيا كقوة غربية مهيمنة على المندلقة. وفي الوقت نفسه تسعى الولايات المتحدة في صد التأثير السوفياتي وحصره ونتج عن ذلك تقلص حجم السيطرة البريطانية وخاصة فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية. فقد تقلصت امتيازات البترول لبريطانيا إلى 40%، ومعنى ذلك أن هذا التخفيف يزيد من أثر القوة الإيرانية الجديدة وخاصة وأن عوائد البترول أصبحت موجهة إلى عمليات النمو الاقتصادي الإيراني[1].

تعددت الأهداف الإيرانية من عملية الاستيلاء على الجزر الثلاث فهناك الهدف السياسي الذي يعكس رغبة إيران في الهيمنة على المنطقة ويفرض سيادتها عليها، لأهداف استراتيجية نظراً لتحكم هذه الجزر في موقعها بمدخل الخليج فالإشراف الإيراني على الساحل الشرقي للخليج يهدده وجود الجزر تحت سيادة أخرى ويمثل الهدف الاقتصادي دافعاً أساسياً لإيران للاستيلاء على الجزر وذلك لأنها غنية بأوكسيد الحديد الأحمر والبترول[2].

---

[1] بوريل، المرجع السابق، ص 14.

[2] محمد نصر مهنا، الخليج العربي، التطور الحديث والمعاصر، أمن الخليج والتطلعات الإيرانية (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 1996)، ص 439-440.

وانظر أيضاً: الطيار، المرجع السابق، ص 45.

2- الانسحاب البريطاني من الخليج العربي:

ظلت بريطانيا تلعب دور الحامي للمصالح الرأسمالية في الخليج العربي منذ أن فرضت حمايتها على حكام ساحل عُمان في عام 1820م وحتى تاريخ إنهاء الحماية في النصف الثاني من القرن العشرين 2 كانون الأول 1971 [1].

ففي 16 كانون الثاني عام 1968 أعلن هارلود ويلسون (Harold Willson) زعيم حزب العمال ورئيس الحكومة البريطانية في مجلس العموم البريطاني "لقد عزمنا على سرعة سحب قواتنا من الخليج في نفس هذا التاريخ، وقد بينا لحكام الخليج أن اهتماماتنا الأساسية في رخاء الخليج ما زالت كما هي"[2].

فقد حدد القرار موعداً أقصاه نهاية عام 1971، من أجل إتمام الانسحاب، وعلل ذلك بدوافع اقتصادية وسياسية وعسكرية واستراتيجية، وتعود أسباب الانسحاب كما أوضح الكتاب الأبيض[3] الصادر في عام 1967، إلى رغبة بريطانيا الدخول في السوق الأوروبية المشتركة وهذا يتطلب تغيرات أساسية في سياسة الإنماء البريطاني إضافة إلى تخفيض نفقات الدفاع لمواجهة الخطط الاقتصادية الداخلية[4].



---

(1) عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج، ص 152.

(2) محمد عبد الغني، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 20، (جامعة الكويت، 1975)، ص 27.

(3) الكتاب الأبيض: ويسمى أيضاً بالورقة البيضاء، وهو عبارة عن تقرير تفصيلي أعدته وزارة المالية البريطانية في عام 1967م، ناقشت فيه موضوع التخفيضات الأساسية لنفقات الدفاع، وتحدثت أيضاً عن ضرورة الانسحاب من شرق السويس في منتصف عام 1970م، والتي اهتمت بشكل أساسي بإيجاد بدائل جديدة فعالة لما كان قائماً قبل الانسحاب. انظر: محمد جاسم شكر، الانسحاب البريطاني في الخليج العربي وتكون دولة الإمارات العربية المتحدة، 1960-1971م، رسالة ماجستير غير منشورة، (بيروت: جامعة القديس يوسف، 1997)، ص 71-75.

(4) أمل إبراهيم الزياني، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، (القاهرة: (د.ن)، 1977)، ص 154.

بالإضافة إلى اقتناع بريطانيا أن وجودها في الخليج يتطلب إجواء يسودها الأمن والسلام وهذا يخدمها أكثر من الوجود العسكري الذي قد يضر بمصالحها الاقتصادية وهذا ما عبر عنه جورج براون(George Brown) وزير الخارجية البريطاني آنذاك حيث قال: "فهم بريطانيا الأول المحافظة على مصالحها الاقتصادية ولا يكون ذلك إلا في أوضاع مستقرة وسليمة"[1].

ومنذ إعلان قرار الانسحاب أخذت الدوائر الرأسمالية والغربية تطرح تساؤلات خطيرة حول آثار الانسحاب ومسألة ملء الفراغ الذي سيترتب عليه وأظهرت مخاوف واضحة من مخاطر التغلغل السوفياتي والصيني في المنطقة[2].

أما وجهة النظر العربية حول الفراغ فقد توجهت حول تحميل بريطانيا مسؤولية خلق هذا الفراغ تاريخياً وسياسياً وعسكرياً وذلك بعزل منطقة الخليج العربي سياسياً من العالم عن طريق تكبيل حكامه بقيود المعاهدات الجائرة وغير المتكافئة ومنعه من الاتصال بالعالم والأخذ بالأنظمة الحديثة في الإدارة والسياسة والقضاء على قوته العسكرية والبحرية والحيلولة دون قيام قوى محلية ذات نفوذ، وجعل مياه الخليج مرتعاً للبوارج البريطانية وترك شؤون الأمن الداخلي دون تنظيم أو ترتيب[3].

---

[1] جمال زكريا قاسم، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 1997)، ص 2-3.

[2] الزياتي، المرجع السابق، ص 197.

[3] المرجع نفسه، ص 198-200.

أما الجانب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فقد رأت أن إيران خير من يحمي مصالحها وخير من يقوم بدور الحارس البديل لبريطانيا لحل مشكلة الفراغ وذلك لأسباب سياسية وعسكرية واقتصادية واستراتيجية[1].

وتأكيداً لهذا التوجه فقد زودت الولايات المتحدة الأمريكية إيران في الفترة الممتدة بين عامي 1968-1970م، بكافة ما طلبته من أسلحة ومعدات عسكرية لتقوية مركزها وضمان تفوقها العسكري على الدول الخليجية، استعداداً لأداء دورها المرسوم لها في الخليج العربي حتى أصبحت إيران القوة البحرية الأولى في الخليج العربي[2].

وجاء رد الفعل الإيراني إيجابياً على قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي لتحقيق أطماعها التوسعية في الجزر العربية، فقد أصدرت بياناً بتاريخ 1 نيسان 1968، توضح فيه موقفها من الانسحاب البريطاني جاء فيه:

أ. معارضة ارتباط المنطقة ببريطانيا.

ب. المطالبة بما تدعيه من الأراضي التي سلختها بريطانيا من إيران ومعارضة تسليمها للعرب وتأكيد التمسك بالحقوق الإيرانية في الخليج الفارسي (العربي)[3].

**3- الاتفاق الضمني البريطاني الإيراني على الجزر الثلاث:**

كان على بريطانيا أن تؤمن انسحاباً هادئاً من المنطقة ووجدت على عاتقها مهمات كبيرة أهمها تأمين المنطقة قبل الانسحاب عن طريق تأمين حارس بديل للمصالح الأجنبية.

---

[1] عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج ، ص 154.

[2] المرجع نفسه، ص 155.

[3] سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، الكتاب الثاني، "إمارات ساحل عُمان"، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1972)، ص 25.

ونظراً لتأرجح الموقف البريطاني الدائم بين الدعم والمعارضة في آن واحد تجاه الإمارات العربية وإيران[1]، والذي أكده خسرو خسرواني سفير إيران في القاهرة خلال اجتماعه مع الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية سليم اليافي بالقاهرة حيث قال: "... وعندما قرر الإنجليز الانسحاب من الخليج كانوا يعملون معنا وضدنا. ويعملون على حبال متعددة وكنا نعلم أنهم لن يتركوا المنطقة إلا محملة بالمشاكل ... والحقيقة أننا لم نحتل الخليج بل هم الذين احتلوه. أما بقية الجزر فيعلمون أنها جزر إيرانية ويعلمون أنها لنا، لقد كانوا يحتالون علينا ويحتالون عليكم ويتكلمون معنا ومعكم بلغات مختلفة. ولو قالوا منذ الأيام الأولى أنها جزر غير إيرانية لكان لنا حديث آخر ولو قالوا أنها إيرانية لتغير الموقف"[2].

وهو يقصد بذلك أن بريطانيا كانت وراء المماطلة بقضية الجزر وإلا لأصبحت الجزر منذ فترة طويلة تحت السيطرة الإيرانية[3].

ويتضح من خلال ذلك التواطؤ البريطاني مع إيران رغم معاهدات الحماية التي أبرمتها مع شيوخ الإمارات بهدف بسط سيطرتها على الجزر العربية. ويتأكد ذلك من خلال تصريحات المسؤولين البريطانيين بهذا الصدد فقد صرح المعتمد البريطاني بولارد (Bullard) قبيل الاحتلال الإيراني للجزر بما يلي: "ليس من المنطق أن تتحدثوا عن الاتحاد قبل أن تحلوا مشكلة الجزر مع إيران فالحصان لا يمكن أن يوضع خلف العربة كما يقول المثل الإنجليزي، وطالما

---

(1) القاسمي، الجزر الثلاث، ص 83-84.

(2) مذكرة اجتماع السيد سليم اليافي بالسيد سفير إيران في القاهرة بتاريخ 1971/12/4م، الموجودة في كتاب جامعة الدول العربية، دور الاجتماع العادي السادس والخمسين لمجلس جامعة الدول العربية 11 سبتمبر (أيلول)- 7 من ديسمبر (كانون أول) 1971م، ص 960-961.

(3) القاسمي، الجزر الثلاث، ص 84.

أنتم لا تعطون إيران الجزر التي تعتقد أنها بحاجة إليها للدفاع عن المنطقة فالاتحاد لا يمكن أن يقوم لسبب وهو معارضة إيران لهذا الاتحاد وإيران أقوى دولة في المنطقة"[1].

ولكن مهما يكن فإن بريطانيا قد لعبت دوراً غير حيادي في علاقاتها مع الطرفين تجلى بتواطئها مع إيران وهذا ما يشبه دورها أيام سلمت فلسطين للعصابات الصهيونية وكان للمبعوث البريطاني في منطقة الخليج العربية وليم لوس (William Luce) دور كبير في الضغط على الحكام العرب للقبول بطلب إيران التنازل عن الجزر مقابل إغراءات مادية وعلاقات ودية والتلويح بالقوة في حال عدم قبول ذلك[2].

فقد عمل لوس قبيل الانسحاب البريطاني بشكل عملي بإجراء الترتيبات اللازمة لتصفية التبعات والأعباء الملقاة على عاتق بريطانيا فكانت له لقاءات رئيسية مع شاه إيران محمد رضاه خان والشيخ صقر بن محمد القاسمي شيخ رأس الخيمة والشيخ خالد بن محمد القاسمي شيخ الشارقة حول قضية تبعية الجزر[3].

وتتلخص المقترحات البريطانية في تقسيم السيادة وعوائد النفط بينهما وبين إيران على أن تدفع لهما منحة سنوية وتتعهد إيران بعدم إذاعة أية أنباء عن تواجد قواتها في الجزر إلا بعد مرور أكثر من عام ونصف وذلك لعدم إثارة الرأي العام العالمي وخاصة الرأي العربي وقد قوبلت هذه المقترحات بالرفض من حاكم رأس الخيمة بينما قبلها حاكم الشارقة.

فقد عبر شيخ الشارقة عن أسفه الشديد لتعاون بريطانيا مع إيران وتقديمها هذه المقترحات التي تخدم إيران وتضعف من حق السيادة العربية وأعلن رفضه للانضمام إلى اتحاد

---

[1] سليم اللوزي، رصاصتان في الخليج، (بيروت: منشورات الحوادث، 1971)، ص 131، وانظر أيضاً: العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج3، ص 163.

[2] التدمري، المرجع السابق، ص 119، وانظر أيضاً: القاسمي، الجزر الثلاث، ص 87.

[3] العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج 3، ص 163-190.

الإمارات مفضلاً بقاءه تحت الحماية البريطانية معتقداً بأن الحكومة البريطانية سوف تحميه من الغزو الإيراني[1] حسب اتفاقية الحماية مع بريطانيا علماً بأن بريطانيا لم ولن تحارب ضد إيران نظراً لمصالحها المشتركة.

وحاولت بريطانيا أن تمارس ضغوطها على حاكم رأس الخيمة للقبول بالمقترحات الإيرانية القائمة على إصرار الشاه على السيادة الإيرانية الكاملة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لموقعهما الاستراتيجي وقربهما من الأراضي الإيرانية. وهذا يعني أن البريطانيين كانوا مشتركين في تسليم الجزر العربية إلى إيران سواء بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة[2].

فقد رفض حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر القاسمي العرض البريطاني الذي يقضي ببيع الجزيرتين (طنب الكبرى وطنب الصغرى) إلى إيران بمبلغ مليون ونصف المليون على أقساط لمدة تسع سنوات ويقضي الاقتراح أيضاً بأنه إذا عثر على النفط أو غيره من المعادن في أي من الجزيرتين أو في مياههما الإقليمية فإن لرأس الخيمة 49% من العائدات الصافية، وأشار الشيخ إلى أن هذه الجزر عربية والدفاع عنها واجب وطني[3].

أما حاكم الشارقة خالد القاسمي فقد وافق على العرض البريطاني ووقع مذكرة تفاهم في 29 تشرين الثاني 1971، مع إيران بخصوص جزيرة أبو موسى بحيث لم يعترف أي فريق بسيادة الفريق الآخر عليه[4]، وأهم بنود المذكرة:

---

[1] خالد العزي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، (بغداد: مطبعة الجاحظ، 1972) ص 232.

[2] العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج3، ص 192.

[3] زهدي سمور، أبعاد الموقف الإيراني في جزيرة أبو موسى، محاضرة ألقيت في منتدى عبد الحميد شومان الثقافي (عمان) بتاريخ 1992/10/31، ص 26 وانظر أيضاً: Zahlan, Op. Cit., P. 127.

[4] عبد الله، المصدر السابق، ص 383، وانظر أيضاً: العيسى، المرجع السابق، ص 55، وأيضاً: سكوفيلد، المرجع السابق، ص 17.

أولاً: أن ترتيبات هذا الاتفاق لا تمس نظرة الشارقة في سيادتها على جزيرة أبو موسى حيث يبقى علم الشارقة مرفوعاً وكذلك يبقى مركز الشرطة والدوائر الحكومية ويبقى أبناء الشعب تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة

ثانياً: ستقوم شركة بيتس (Bitss) وهي شركة أمريكية بالكشف والتنقيب عن النفط والمصادر الطبيعية في جزيرة أبو موسى ومياهها الإقليمية حيث يجري تقسيم داخلها مناصفة بين الطرفين.

ثالثاً: تسمح حكومة الشارقة لقوة إيرانية بالمرابطة في الجزيرة وفي أماكن محددة يتفق عليها.

رابعاً: تحصل الشارقة بموجب هذه الترتيبات على مليون ونصف المليون من الجنيهات الأسترلينية سنوياً ولمدة تسع سنوات وتدفع للشارقة مباشرة ليجري إنفاقها على مصالحها العامة وتتوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنية إسترليني[1].

وهكذا فإن بريطانيا وقبيل إنهاء اتفاقيات الحماية التي تربطها بالإمارات العربية سعت في الخفاء لاستخلاف إيران مكانها والمتتبع لدورها في المنطقة يلاحظ بجلاء أنها لم تكن جادة أبداً في حماية الحقوق العربية وتصريح معتمدها في دبي جفري آرثر (Jeffrey Arthur)، ويتضح من ذلك قوله: "كل ما أستطيع أن أقوله هو أننا غير مسؤولين -أي بريطانيا- عن كل ما جرى وما أقدمت عليه الحكومة الإيرانية".

وأضاف قائلاً: "كنا في الواقع نظن أن الجزيرتين ستؤولان إلى رأس الخيمة لكن الشاه يؤكد منذ زمن أنه سيحتلها كما أني شخصياً اعتبر أن احتلالهما يعني انتهاء القضية، وعندما

---

(1) Husain, Al Baharha, The Arabian Gulf States, Their Legal and Political and .their International Problem, (Singapore: Tieh wan Press, 1978), p.345.

وانظر أيضاً: سمور، المرجع السابق، ص 27-28، وأيضاً: عبد الله، المصدر السابق، ص 383،

أقول أن القضية قد انتهت وأعني أن ذلك حقيقة واقعة وهي أن الجزيرتين جزء من إيران... هذا هو الواقع..."[1].

وقد نشرت جريدة الخليج[2] في أعدادها المتوالية تباعاً الوثائق السرية التي أفرجت عنها الحكومة البريطانية بعد أن كانت في طي الكتمان لفترة تزيد عن ثلاثين عاماً وهي تحمل الحقائق التي تؤكد عروبة الجزر، والتواطؤ البريطاني مع الحكومة الإيرانية، ففي برقية سرية تحمل الرقم 1111 تاريخ30 تشرين الأول/ 1968 موجهة إلى البحرين ودبي جاء فيها: "إننا نعتقد أن من المهم بالنسبة للوكيل السياسي في دبي أن لا يؤجل اجتماعاته مع الحاكم وكلما بدت إجابته أكثر عفوية كان ذلك أفضل"[3].

فالكلام العفوي يظهر للحاكم صدق كلام الوكيل لأنه يبدو بعيداً عن التكلف كأن يقول له في مقطع آخر: 'لم نتوصل إلى اتفاق مع إيران بشأن خط الوسط البحري بين الإمارات المتصالحة وإيران ولم ننجح حتى في جعل الإيرانيين يوضحون أسس الصياغة التي ربما رغبوا بها"[4].

وتظهر خطورة اللعبة البريطانية في الفقرة الثالثة من البرقية، رغم أن بريطانيا قد اعترفت صراحة بسيادة رأس الخيمة على جزيرتي طنب حيث تنص الوثيقة: "... لقد اعترفنا دائماً بسيادة رأس الخيمة على جزيرتي طنب وقد علم الحاكم مؤخراً بهذا من مناقشات الوكيل

---

(1) محمد علي رفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرر، (القاهرة: (د.ن)، 1972)، ص 540.

(2) جريدة الخليج العدد (7552)، تاريخ 22 كانون الثاني، 2000، وموقعها على الإنترنت: http://www.emirates-:islands.org.ae/htm- docs/secret/22-1/htm.

(3) P.R.O., FCO, 8/960, The Tunbs, No.1111, 30/10/1968.

(4) Ibid.

السياسي للمسودة الإيرانية الأخيرة وموقفنا بشأن السيادة ظل معروفاً تماماً لدى الشاه منذ عدة سنين...."[1].

وفي برقية أخرى يقول السفير البريطاني السير دي. رايت (Sir D. Wright) في طهران: "لقد قمت بطرح نقطة إضافية مفادها أن الشيخ خالد أخبرنا بأنه تلقى أنباء عن توصل حكومة جلالة الملكة إلى اتفاق معهم بشأن خط الوسط وأن جزيرتي طنب تقعان في الجانب الإيراني منه وقد شعرنا بأننا مجبرون على إخبار الشيخ خالد بأن الأنباء غير صحيحة"[2].

ويكفي أن نشير هنا إلى ما توحي به كلمة مجبرون من إخفاء للحقيقة عن الشيخ خالد وبالتالي التواطؤ مع الحكومة الإيرانية.

وتتناول مجموعة الوثائق السرية البريطانية تقارير من سفير بريطانيا في طهران ووكيلها السياسي في دبي حول زيارة ولي عهد رأس الخيمة إلى طهران حاملاً معه مسودة رسالة بديلة للمسودة التي اقترحها الإيرانيون وتشير هذه الوثائق إلى أن الإيرانيين رفضوا مسودة رأس الخيمة وأبلغوا الشيخ خالد بأنهم اتفقوا مع البريطانيين والسعوديين على خط وسط بحري يعطي جزيرتي طنب لإيران.

وتوضح الوثائق نفسها أنه في يوم 9 تشرين الثاني 1968م، اجتمع الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة بالمقيم السياسي بالخليج وليم لوس (William Luce) وسلمه مسودتين إيرانيتين جديدتين نقلهما له طبيب إيراني يعمل بالعيادة الإيرانية في إمارة عجمان وقد وجد

---

[1] Ibid. أنظر الملحق رقم (4).

[2] P.R.O., FCO, 8/960/1, The Tunbs, No. 1656, 30/10/1968.

الشيخ صقر أن المسودتين غير مناسبتين، ونقل عنه قوله: "إن المبدأ الوحيد الذي يمكن للإيرانيين استخدام الجزيرتين على أساسه يتمثل في عملية تأجيرهما"[1].

ومن خلال مطالعة هذه الوثائق نلاحظ أن إصراراً دائماً من حاكم رأس الخيمة في الحصول على اعتراف إيران بالسيادة على الجزيرتين وهو لا يتوانى عن المطالبة بحقه أمام البريطانيين والإيرانيين على حد سواء.

وهناك برقية أخرى بتاريخ 30 تشرين الأول 1968 تحمل الرقم 494 موجهة إلى البحرين تتحدث عن عودة الشيخ خالد ولي عهد رأس الخيمة من إيران غاضباً نظراً لأنه لمس من الإيرانيين تشدداً تجاه كل ما يتعلق بجزيرتي طنب ورفضهم المسودة التي حملها معه ومطالبته بقبول مسودتهم وطرح الوكيل السياسي للشيخ خالد: "... حكومة جلالة الملك سوف تحترم كافة التزاماتها طالما أن رأس الخيمة تحت حمايتها"[2].

كما توضح الوثيقة المؤرخة في 12 تشرين الثاني 1968 خشية بريطانيا من إثارة الرأي العام العربي في حال تم منح جزيرتي طنب لإيران، ولذلك حاولوا التهرب من هذا الطرح ويتركوا الأمر للملك فيصل ليتولى إبلاغه وتسويقه لحاكم رأس الخيمة ... وفي حال منح جزيرتي طنب لإيران -سواء كان ذلك رسمياً أم من خلال الأمر الواقع- فإن العالم العربي سيرى التغير باعتباره تحويل ملكيه أرض عربية ومن المؤكد أن يثير هذا الأمر عاصفة من الاحتجاج حتى ولو تبناه الملك فيصل ... وفي حال التوصل لاتفاق يشمل الجزر خلال المحادثات الحالية في الرياض فإنني آمل أن نترك الأمر برمته للملك فيصل ليتولى إبلاغه وتسويقه لحاكم رأس الخيمة"[3].

---

[1] جريدة الخليج العدد (7555)، تاريخ 25 كانون الثاني، 2000، وموقعها على الإنترنت المشار إليه سابقاً:
P.R.O., FCO, 8/960/1, The Tunbs, No. 1656, 19/11/1968.

[2] P.R.O., FCO, 8/960, The Tunbs, No. 494, 30/10/1968.

[3] P.R.O., FCO, 8/960, The Tunbs, 30/10/1968.

وكان السفير الأمريكي المستر نوريس (Mr. Norris ) لدى المملكة العربية السعودية قد رأى بأن "الأمل السعودي يتمثل في أن الشاه سوف يقتنع بالموافقة على خط وسط يترك جزيرتي طنب وجزيرة صري مع إيران وجزيرة أبو موسى مع العرب"[1].

وفي برقية أخرى يعبر البريطانيون عن دهشتهم إزاء الموقف الإيراني المتشدد ويقولون: "ليس أمام الإيرانيين إلا أن يلوموا أنفسهم إذا اختارت رأس الخيمة البقاء تحت حمايتنا المستمرة وفي حال عادت المشكلة برمتها-كنتيجة لذلك- إلى الطريق المسدود"[2]. وتؤكد الوثيقة على حق حاكم رأس الخيمة في التمسك بسيادته على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى ما دامت السيادة وحدها هي الموضوع المتروك للبحث.

وهناك برقية أخرى بتاريخ 5 كانون الأول 1968 يوضح بولارد (Bullard) بأن مدير المدرسة الابتدائية بدبي قد سأل حاكم رأس الخيمة عن رده على المسودات الإيرانية البديلة فأجاب الحاكم أن هناك ثلاثة نقاط لم تقم المسودات بتغطيتها، وهي:

أ. تتبع الجزيرتان لرأس الخيمة.

ب. كم من الوقت ستستخدمها إيران.

ج. ماذا تدفع إيران مقابل ذلك.

ويؤكد الحاكم "أنه يرغب في نشوء تعاون مع إيران، ولكن يجب أن يكون هذا التعاون بصيغة مشرفة في نظر بقية العالم العربي"[3]. وهذا يؤكد مرة أخرى عروبة الجزر من خلال إلحاح إيران على استئجارها ودفع المقابل المطلوب، ويؤكد وطنية حاكم رأس الخيمة وتمسكه بحقوقه.

---

(1) P.R.O., FCO, 8/960/1, Saudi Arabia and the Gulf, No. 662, 9/11/1968.

(2) P.R.O., FCO, SAUDI 8/960/1, The Tunbs, No. 2024, 30/10/1968.

(3) P.R.O., FCO, 8/960/, The Tunbs, No. 531, 5/12/1968.

وهناك مجموعة من الوثائق البريطانية لسنة 1969 والمتعلقة بالجزر تتحدث عن مخاوف بريطانية في إنشاء مركز للشرطة في جزيرة أبو موسى حيث سعى حاكم الشارقة بعد ظهور الادعاءات الإيرانية في جزيرة أبو موسى إلى تعزيز الوجود العربي فقد طلب من شركة جراي ماكينزي (Gray Makinzi Company) بناء محطة على الجزيرة لخدمة السفن ونقل البريد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قرر إقامة مركز لشرطة الشارقة تعزيزاً للزورق الذي كان يضم خمسة من أفراد الشرطة والذي كان يتنقل بين جزيرة أبو موسى ومدينة الشارقة، في هذه المرحلة كان مدير شرطة الشارقة بريطانياً حيث أبلغ الوكيل السياسي في دبي الذي أبلغ بدوره وزارته في لندن مبدأ موافقته على إقامة هذا المركز وطالباً رأي الوزارة.

جاء رد الوزارة بأنه من الجانب القانوني يحق لحاكم الشارقة إقامة مركز شرطة في أبو موسى لأن الإقليم إقليمه، ولكن الوزارة كانت تتخوف من رد فعل الإيرانيين، وانعكاس ذلك على المفاوضات بين الشارقة وإيران، ولكن مدير الدائرة العربية في الخارجية البريطانية حسم الجدل باتجاه عدم الاعتراض على إقامة مركز الشرطة، باعتبار أن الشيخ خالد لم يخبر البريطانيين ولا ينبغي أن يكونوا قد سمعوا شيئاً عن هذا الموضوع[1]. وهذا يدل على أن بريطانيا كانت لا تريد أن تظهر أمام الحكومة الإيرانية بأنها تحث حاكم الشارقة على تعزيز الوجود العربي في الجزيرة.

أخذ موقف بريطانيا الذي كان دائماً إلى جانب الشارقة في جزيرة أبو موسى بالتغير خاصة بعد زيارة وزير خارجية بريطانيا إلى طهران حيث أوضح البريطانيون للشيخ خالد بأن موقفهم بعد انسحاب قواتهم في المنطقة سيكون مشابهاً لموقف بيلاتس (Bilats) الحاكم

---

(1) P.R.O., FCO, 8/960/1, Police Fost on Abu Musa, 30/9/1969.

وانظر أيضاً: جريدة الخليج العدد 7549، تاريخ 2000/11/19، وكذلك موقعها على الإنترنت.

الروماني في فلسطين سنة 26م الذي حكم على السيد المسيح بالموت[1]. وهذه إشارة واضحة إلى أن البريطانيين لن يكونوا قادرين بعد انسحابهم في العام 1971، على منع الشاه من احتلال جزيرة أبو موسى، مما يؤكد أن المصالح البريطانية كانت فوق كل اعتبار، وأنها ليست مستعدة للتضحية من أجل هذا البلد الذي نهبت خيراته سنين طويلة، ويؤكد هذا الأمر أيضاً رغبة بريطانيا الضمنية من خلال التواطؤ الواضح مع إيران في تقديم الجزيرة أو جزء منها هدية لإيران وعدم الاكتراث بالحقوق العربية وعدم احترام العهود التي قطعتها بريطانيا على نفسها إزاء تلك الجزر التابعة للعرب.

وهناك شهادة بريطانية وهي اعترافها بأنها كانت تتعامل دائماً مع "حاكم أكثر نزاهة واستقامة، حاكم يفضل أن يتم الاستيلاء على الجزيرة بالقوة، على أن يتنازل عن قطعة أرض من ملكية عربية هي ملك للأمة"[2].

وأخيراً فإننا نجد ومن خلال سرد الوثائق السرية البريطانية للعامين 1968 و1969 أن بريطانيا أخذت تتراجع تدريجياً عن دورها كحامية لمنطقة الخليج العربي بعد أن أوضحت أسبابها الموضوعية التي دفعتها للانسحاب وأمام هذا الواقع عليها أن تسند المهمة للدولة القوية في المنطقة القادرة على حماية مصالحها بعد رحيلها.

وهكذا أخذ التواطؤ البريطاني الإيراني يتجلى بصوره المختلفة وبدأ واضحاً أن تهديدات إيران باحتلال الجزر لابد وأن تؤخذ على محمل الجد، ومما شجعها على ذلك، ضعف دول المنطقة والعالم العربي بشكل عام.

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

4- التصريحات الإيرانية باحتلال الجزر الثلاث قبل الانسحاب البريطاني:-

أخذت التصريحات الإيرانية تتزايد بعد الإعلان عن الانسحاب البريطاني على كافة الصعد وفي جميع الجهات سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي وكذلك على لسان وزير الخارجية الإيراني ورئيس الوزراء وشاه إيران نفسه[1].

فقد صرح شاه إيران للمحرر الدبلوماسي في التايمز (Times) اللندنية في عددها الصادر بتاريخ 14 نيسان 1970، بما يلي: "إنه قد بدأ عصر جديد للخليج، وأن إيران ترى أن من مصالحها الحيوية ضرورة حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة وذلك بالتعاون مع الدول المطلة على سواحل الخليج، وأن بعض الجزر المملوكة حالياً لبعض المشيخات، تهم إيران خاصة من الناحية الاستراتيجية وأنها تابعة لها أصلاً وهي جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى، وأن إيران غير مستعدة إطلاقاً لترى سقوط الجزر بيد أعدائها"[2].

وأشار الشاه في حديثه لصحيفة لوفيجارو (Le Fe'garo) الفرنسية -مفاخراً بقوته- في 28 أيلول 1971م: "أن محاولة سابقة من والده الراحل لاستعادة هذه الجزر قد أحبطتها السفن الحربية البريطانية ولكن الأمور قد تغيرت الآن فلدي أسطول من السفن الحربية وطائرات الفانتوم (Al-Fantom) وألوية المظليين ما يمكنني أن أتحدى بريطانيا واحتل الجزر بالقوة العسكرية"[3].

---

[1] الزياني، المرجع السابق، ص 195.

[2] محمد رشيد الفيل، مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 8، (جامعة الكويت، 1976)، ص 54.

[3] الراوي، المرجع السابق، ص 66، وانظر أيضاً:

J. B. Kelly, Arabia The Gulf and the West, (USA: Basic Books, Inc., 1980). P. 88.

وصرح الشاه أيضاً لمجلة هندية: "أن هذه الجزر لنا تاريخياً ولا يسعنا سوى أخذها سلمياً إذا أمكن أو بالقوة إذا لزم الأمر".

كما صرح رئيس وزراء إيران أمير عباس هويدا أثناء تواجده في بندر عباس قائلاً: "نحن بحاجة إلى الجزر لحماية مصالحنا وثرواتنا وسندافع عن ممرنا المائي الحيوي بكل ما لدينا من قوة بحرية وجوية"[1].

وجاء في الكتاب الأخضر السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الإيرانية في طهران ما يلي: "ما لم تعد هذه الجزر الثلاث إلى إيران فإن الحكومة الإيرانية لن توافق قط على قيام الاتحاد الفيدرالي للإمارات العربية في الخليج بل ستعمل ضده"[2].

وكان وزير الخارجية الإيراني "اردشير زاهدي" (Aredesheer Zahidi) قد حدد موقف بلاده في عدة مرات ليس عن الجزر العربية فحسب، وإنما عن دولة الإمارات العربية المتحدة بأكملها ومستقبلها السياسي، إذا لم يتم حل مشكلة الجزر، حين قال لجميع المسؤولين الخليجيين على جميع المستويات الرسمية وغير الرسمية بعدم اعتراف الحكومة الإيرانية باتحاد الإمارات، والتي تضم رأس الخيمة والشارقة قبل حصولها على جزيرتي الطنب وجزيرة أبو موسى، والتي تنوي إيران تحويلهما إلى قاعدة عسكرية ضد ما تسميه إيران بأخطار شيوعية قادمة من روسيا والصين وحماية حدودها نتيجة لموقع الجزر الاستراتيجي والتي تقع عند مدخل الخليج العربي[3].

ولقد قال "اردشير زاهدي" نفس هذا الكلام أمام الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي لدى اجتماعه به، وزاد عليه قائلاً: "إن موقفنا من الاتحاد العربي المطروح على بساط

---

(1) الفيل، دولة الإمارات العربية ومأزق الاحتلال الإيراني للجزر، ص 209.

(2) الفيل، مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، ص 50.

(3) العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج3، ص 216-217.

البحث قد أبلغناه للبريطانيين والسعوديين والكويتيين، وها أنت تسمعه مني الآن أيضاً، فنحن لا ننوي فقط عدم الاعتراف بالاتحاد بل سوف نحاربه"، وقد حاول راشد أن يخفف من غلو هذا الموقف الإيراني حينما قال لزاهدي: "عدم اعترافكم بالاتحاد ومحاربته لن يحل أي إشكال وليس من مصلحتكم ولا مصلحتنا قيام نزاع"[1].

وأشار أيضاً زاهدي حول هذا الموضوع بالقول: "بأن إيران لن تتنازل عن حقوقها الشرعية في السيادة على الجزر، وإذا لم يتم الاعتراف الكامل بتلك الحقوق فسوف لن يكون هناك أمن وسلام في الخليج الفارسي"[2].

كما قال وزير الخارجية الجديد عباس خلعت: "أن سيادة إيران على الجزر غير قابلة للتفاوض، وأضاف بأن إيران ألحت على حقوقها في الجزر عند مغادرة بريطانيا للخليج"[3].

**ثانياً: الاحتلال العسكري الإيراني للجزر العربية الثلاث:**

**1- جزيرة طنب الكبرى:**

في الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق 30 تشرين الثاني عام 1971م، وقبل يوم واحد من إنهاء الحماية البريطانية وقبل 2 كانون الأول يوم الإعلان عن قيام الاتحاد بين الإمارات المتصالحة، قامت القوات الإيرانية بمهاجمة الجزيرة جواً وبحراً، حيث تم إنزال آلاف الجنود المظليين تعززهم السفن الحربية وطائرات الفانتوم وأسراب من طائرات الهيلوكبتر كما زحفت نحو الجزيرة فأحاطتها بسياج من الدبابات، وأصدر مركز الشرطة في الجزيرة بلاغه الأخير[4] جاء فيه: "في تمام الساعة الخامسة والنصف صباحاً حلقت فوق جزيرة طنب طائرة هيلوكبتر إيرانية ومن جهة البحر قوارب حربية وطرادات وقد أحاطت بنا من

---

[1] اللوزي، المرجع السابق، ص 118.

[2] Kelly, Op. Cit. p. 89.

[3] AL Baharha, Op. Cit., p5.

[4] انظر البلاغ الأخير، الملحق رقم (5).

جميع الجهات وقد أسقطت الطائرات منشورات وسمعنا صوت إطلاق رصاص من الجزيرة كما وقصفوا المركز وانقطع الإرسال في الساعة الثامنة وعشر دقائق"[1].

وفي محاولة لكسب أهالي جزيرة طنب والحد من مقاومتهم ألقت الطائرات الإيرانية منشورات تحث الأهالي على عدم المقاومة[2]، وكان نصف كلمات المنشورات موجهة إلى الوحدات الإيرانية الغازية والنصف الآخر موجه إلى شعب طنب[3].

وكانت كلماته مكتوبة باللغة الفارسية[4]، وجاء في هذه المنشورات ما يلي: "مواطنونا الأعزاء ... أهالي جزيرة طنب المحترمين، بأمر الملك المطاع قامت وحدات من القوات البحرية الإيرانية بالوصول إلى جزيرة طنب واسترجاعها وإلحاقها بالأم بعد سنوات من البعد ... ويجب على مأموري البحار ووحدات الطيران النظامي وهليوكبترات الجيش الشاهنشاهي التعاون مع إخوانهم الجنود وربط الصداقة وتقديم التعاون كأن أخ وصل لمساعدة أخيه.

... شعب طنب يحق لكم أن تفتخروا لأنكم ارتبطتم منذ اليوم بثلاثين مليون نفس من وطننا العزيز إيران، وسوف يكون لكم نفس المميزات التي يتمتع بها الشعب الإيراني، نحن جئنا حاملين لكم -مواطنينا الأعزاء- المدارس الممتازة وإعمار جزيرة طنب الخضراء الكبرى والصغرى.

لا تقعوا تحت تأثير الخونة والضالين .. وأي مقاومة سوف تقمع بقوة وبشدة، يعيش شاهنشاة إيران الكبير يعيش وطننا العزيز إيران"[5].

---

[1] فؤاد اليوسفي، رداً على محاولات التجزئة الاستعمارية، جزر أبو موسى طنب الصغرى والكبرى، الاحتلال الإيراني لأراضي الإمارات العربية المتحدة، (أبو ظبي: شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، 1995)، ص 51.

[2] عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج، ص 156.

[3] عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، (الكويت: منشورات مؤسسة الوحدة، 1977)، ص 308.

[4] اليوسفي، المرجع السابق، ص 50.

[5] علي هاشم، رحلة عمر، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 97. أنظر الملحق رقم (13).

وقد وقعت اشتباكات وإطلاق نيران بين الجانبين، القوات الإيرانية ورجال الشرطة المحلية في جزيرة الطنب الكبرى، وبعد عدة ساعات صمد فيها رجال الشرطة العرب أمام القوات الإيرانية بأحدث الأسلحة، تمكنت قوات الشاه من احتلال جزيرة طنب الكبرى[1].

وأثر الهجوم العدواني قام أفراد الشرطة وعددهم ستة رجال وهم المكلفون بحراسة جزيرتي طنب وحماية الأمن فيهما، بالتصدي لجنود العدوان فقاتلوا قتال الأبطال، واستبسلوا استبسالاً رائعاً، يدافعون عن أرضهم، ويذودون عن حياض وطنهم بكل طاقاتهم، بالروح والدم فقتلوا مجموعة من الغزاة وأصابوا عدداً آخر بجراح وكان أن استشهد الشرطي الأول سالم سهيل خميس مسؤول المركز وهو أول الشهداء الذين رووا بدمائهم الزكية تربة الوطن، ثم سقط آخرون من رفاقه مضحين بأرواحهم الطاهرة. وأصيب الشرطي علي محسن محمد والشرطي محمد علي صالح والشرطي علي محمد بجراح عميقة. كما أصيب الشرطيان محمد عبد الله عبيد وشرطي اللاسلكي حواش عبد الله أيضاً بجراح وقامت القوات الإيرانية بأسرهما[2].

وخلال هذه المعركة قام الأهالي بدفن الشهيد الشرطي سالم سهيل خميس على أرض الجزيرة أما أفراد الشرطة الثلاث الذين أصيبوا إصابات عميقة فقد حملتهم طائرات الهيلوكبتر الإيرانية إلى بندر عباس مع الأسرى ثم أعلنت أجهزة إعلام المعتدين إلى أن ثلاثة من المصابين قد استشهدوا متأثرين بجراحهم.

هذا وقد طالبت حكومة رأس الخيمة رسمياً من الحكومة البريطانية أن تقوم بجلب جثث الشهداء من قبضة الغزاة المعتدين ليجري تشييعهم رسمياً وليدفنوا في رأس الخيمة[3].

---

[1] عبدول، الجزر العربية الثلاث، ص 156.

[2] العزي، المرجع السابق، ص 231-232.

[3] خالد محمد القاسمي، الخليج العربي في عالم متغير، رؤية تاريخية-سياسية، ج1 (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2000)، ص 193، وانظر أيضاً: التدمري، المرجع السابق، ص 165-166.

وقد نتج عن عملية الغزو تدمير مخفر الشرطة والمدرسة القاسمية الابتدائية وبعض المنازل في الجزيرة مما اضطر سكانها إلى النزوح إلى رأس الخيمة[1].

**2- جزيرة طنب الصغرى**

أما طنب الصغرى فلم تلق القوات الإيرانية فيها مقاومة بسبب خلوها من السكان ومن أية قوة، فقد كانت الجزيرة خالية تماماً من أي تواجد عسكري وبالتالي تمت السيطرة عليها من قبل القوات الإيرانية بسهولة ويسر وأنزلت الأعلام العربية القاسمية ورفعت الأعلام الإيرانية[2].

**3- جزيرة أبو موسى**

في فجر اليوم نفسه وفي الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء 30 تشرين الثاني 1971م، قام الجزء الثاني من القوات الإيرانية بغزو جزيرة أبو موسى من كل الجهات.

وقد كان أفراد شرطة جزيرة أبو موسى في دورية روتينية في الجزيرة يترأسهم المساعد سعيد مبارك عبد الله، وفي أثناء ذلك لاحظ المساعد سعيد مركباً وسفناً حربية في البحر متجهة إلى بر في جزيرة أبو موسى واتضح بعد ذلك أنها قوات إيرانية جاءت للسيطرة على الجزء المتفق عليه بين إيران والشارقة تنفيذاً للاتفاق الذي وقع بين حاكم إمارة الشارقة والحكومة الإيرانية قبيل الانسحاب البريطاني من المنطقة.

فقد طلب قائد القوات الإيرانية من المساعد سعيد وأفراد شرطة أبو موسى أن يحضر نائب حاكم الشارقة الشيخ صقر بن محمد القاسمي الذي كان ممثلاً عن إمارة الشارقة ومعه الشيخ حمد بن ماجد، ولما حضر الشيخان حضر ممثل عن بريطانيا وممثل عن إيران لتنفيذ الاتفاقية وتعهدوا بتقسيم الجزيرة حسبما جاء في مذكرة التفاهم[3].

---

[1] العزي، المرجع السابق، ص 232، وأيضاً: العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، ص 426.

[2] اليوسفي، المرجع السابق، ص 51، وانظر أيضاً: القاسمي، الخليج العربي في عالم متغير، ص 191.

[3] الميزا، القواسم، المرجع السابق، ص 172.

وبالفعل فقد سيطرت القوات الإيرانية على الجزء الخاص بها في مذكرة التفاهم مع الشارقة وسيطرت الشارقة على القسم المتفق عليه مع إيران[1].

وبعد الاحتلال تحولت جزيرتا طنب إلى قاعدة بحرية إيرانية وتم طرد السكان العرب من طنب الكبرى، أما الشارقة فقد أقامت في الجزء العربي من أبو موسى مدرسة ومكتبة ومركزاً إعلامياً، ويعيش في نصف الجزيرة العربية حوالي 500 عربي معظمهم من صيادي الأسماك وما زال عليها مركزاً للشرطة تابع لدولة الإمارات العربية المتحدة[2].

وقد حقق احتلال إيران للجزر العربية الكثير من المكاسب، منها:

1- الناحية الاقتصادية: حيث يتوفر النفط والمعادن ومنها أكسيد الحديد والنحاس[3].

2- الناحية السياسية: خدمة مصالح إيران المتزايدة في الخليج العربي، لأن احتلال الجزر يمد نفوذ إيران نحو الساحل العربي، مما يغير من تحديد المياه الإقليمية لأنها باحتلالها للجزر ستسيطر على معظم مياه الخليج العربي الإقليمية في تلك المنطقة الضيقة[4].

3- الناحية الاستراتيجية: وجود الجزر بأيدي غير عربية يجعلها تتحكم بالمضايق وبالسفن التي تمر من خلاله، وموقع الجزر الثلاث مع القواعد العسكرية في كل من جزيرة قشم، وجزيرة هرمز العائدتين إلى إيران تؤلف قاطعاً مكملاً لتأمين مصالح إيران العسكرية، كما أن الموقع الاستراتيجي للجزر الثلاث يؤلف قاعدة لتوجيه

---

(1) المرجع نفسه، ص 173.

(2) مصطفى نبيل، مثلث الخطر، مضيق هرمز، باب المندب، جبل طارق، (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1983)، ص 37.

(3) عبد الحميد غنيم، الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية، (الكويت: مكتبة الفلاح، 1987)، ص 245، وانظر أيضاً: العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، ص 480.

(4) الفيل، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، ص 228.

الهجوم البري والجوي على الساحل العربي، وتستخدم سواحلها ملجأً للغواصات وقاعدة إنزال أمينة، وأخيراً فإن عمق المياه الساحلية للجزر يصلح لإقامة قاعدة وميناء للسفن الحربية[1].

وكانت إيران واثقة من نتيجة غزوها للجزر، هذا الغزو الذي تم كما يبدو وفق خطة مرسومة بعناية ودقة تقوم على المنطلقات التالية:

1. وثوقها من أهمية قوتها العسكرية الذاتية والدعم الأمريكي لها.
2. التنسيق التام مع بريطانيا بما يتعلق بالاحتلال وذلك من خلال قيام (وليم لوس) بدور المفاوض لصالح إيران أكثر من دور الوسيط في هذه القضية.
3. اغتنمت إيران فرصة ضعف الإمارات العربية المتفرقة آنذاك لتضرب ضربتها التاريخية قبل قيام الاتحاد والذي قد يتحول إلى قوة ذات وزن في المحافل الدولية بحيث يتعذر عليها عندئذ احتلال الجزر.
4. انتهازها فرصة تشتت الدول العربية واطمئنانها إلى أن هذه الأخيرة لن تحرك ساكناً لمواجهة الاحتلال وقد استفادت من تجربة الاحتلال الصهيوني لفلسطين عام 1948م، وسلبية المواقف العربية إزاءه[2].

**ثالثاً: المواقف المحلية والإقليمية من الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث:**

**1- رأس الخيمة**

رفضت رأس الخيمة أن تقدم أية تنازلات في الجزر العربية أو المساس بسيادتها وقدمت الشهداء للدفاع عنها[3]، كما أصدرت حكومة رأس الخيمة يوم الاحتلال، وبعد أن تلقت

---

[1] الرفاعي، المرجع السابق، ص 553. وانظر أيضاً: فتحية النبراوي، ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، (الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر، 1988)، ص 420.

[2] القاسمي، الجزر الثلاث، ص 141-142.

[3] الراوي، المرجع السابق، ص 27.

بلاغاً من مركز شرطة طنب يفيد بالهجوم الإيراني بياناً جاء فيه" "في الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء 1971/11/30م قامت القوات الإيرانية البحرية والجوية المحمولة، بهجوم غادر على الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وقد شنت القوات الإيرانية الغازية عدوانها الوحشي على السكان، والمراكز الحكومية في جزيرة طنب الكبرى ..."[1].

كما اتسم رد فعل الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة بالغضب الشديد، حيث قال: "أن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى تعتبران جزءاً لا يتجزأ من رأس الخيمة وهذه حقيقة لا يمكن تغييرها"[2].

وقدمت أيضاً حكومة رأس الخيمة احتجاجاً، لدى الحكومة البريطانية لعدم تحملها مسئوليتها تجاه الاحتلال الإيراني وفقاً للمعاهدات التي تنص على حماية بريطانيا لهذه الجزر[3]. علماً بأن معاهدة بريطانيا مع رأس الخيمة تنتهي يوم الأربعاء الأول من كانون الأول عام 1971م، حيث اعتزم المقيم البريطاني سير جفري أرثر (Sir Jeffery Arthur) حضور الاحتفال الخاص بانتهاء المعاهدة في رأس الخيمة[4].



---

[1] العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، ص 425-426.

[2] تقرير عن احتلال إيران جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بناء على ما أذاعته وكالات الأنباء والصحف بتاريخ 1971/12/1، الموجود في كتاب جامعة الدول العربية دور الاجتماع العادي السادس والخمسين، ص 980.

[3] عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، علاقة ساحل عُمان ببريطانيا، (الرياض: دار الملك عبد العزيز، 1982)، 255.

[4] تقرير عن احتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بناء على ما أذاعته وكالات الأنباء والصحف تاريخ 12/1/ 1971، الموجود في كتاب جامعة الدول العربية، ص 980.

كما تحدى متحدث رسمي في رأس الخيمة حكومة إيران أن تقدم أي دليل على وجود اتفاق أو شبه اتفاق معها بشأن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وزعم أن إيران قد وضعت سكان الجزيرتين في قوارب وأرسلتهم إلى مدينة رأس الخيمة[1].

وشاركت حكومة رأس الخيمة بالاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية بتاريخ 6 كانون الأول 1971م، لبحث موضوع العدوان الإيراني على الجزر العربية الثلاث حيث أوضح مبعوثها بالأدلة الثابتة ملكية رأس الخيمة لهذه الجزر وطالبت أيضاً حكومة رأس الخيمة على لسان ممثلها في الاجتماع من الدول العربية اتخاذ الإجراءات التالية ضد إيران:

1- قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية مع إيران.

2- إثارة قضية الجزر أمام المحافل الدولية سواء كان ذلك في هيئة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية.

3- إثارة الرأي العام العالمي وتجنيد وسائل الإعلام العربي لهذه الغاية[2].

وأعلنت حكومة رأس الخيمة أنها لن تدخل في اتحاد الإمارات العربية إلا وفقاً للشروط التالية:

1- أن يتبنى الاتحاد مشكلة الجزر وإعادتها بالطرق السلمية.

2- عدم إقامة أية علاقات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية بين الاتحاد وإيران.

3- أن يتم ترحيل جميع الإيرانيين في الإمارات والذين لم يمضي على وجودهم أكثر من خمس سنوات والذين لم يحصلوا على جنسية إحدى الإمارات[3].

---

[1] التقرير الثاني عن احتلال إيران جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بناء على ما أذعته وكالات الأنباء والصحف بتاريخ 1971/12/2م، الموجود في كتاب جامعة الدول العربية دور الاجتماع العادي السادس والخمسين، ص 982.

[2] العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، ص 460. وانظر أيضاً: عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج، ص 297.

[3] العيدروس، العلاقات العربية الإسرائيلية، ص 460.

وقد أجملت رأس الخيمة موقفها بأنها لا تريد أن تتحمل المسؤولية بمفردها وتترك الأمر للجامعة العربية كي تجد حلاً عن طريق التفاوض مع إيران بتحميل مسئولية الجميع وما يقره مجلس الجامعة تقره رأس الخيمة وتقبل حلاً بتأجير الجزر لإيران وترفض حلاً مماثلاً للاتفاق الذي عقد بين الشارقة وإيران لأنه لا يترك للشارقة أية حقوق[1].

وكان حاكم رأس الخيمة قد أعلن في 3 كانون الأول 1971م، أن إمارته مستعدة لاستقبال أي قوة عربية لغرض الدفاع عن هذه الجزر الثلاث[2].

وأكد ذلك مسؤول آخر من رأس الخيمة حيث قال: "أن الحاكم استنجد بكل الدول العربية كما طلب من بريطانيا السماح لقوات عربية بالمرابطة في الجزيرتين فوافقت بريطانيا لكن العرب الذين يهددون ويتوعدون لم يحركوا ساكناً مع علمهم أن هذه هي نهاية الجزر"[3].

**2. الشارقة**

أنحت الشارقة باللائمة على الموقف العربي الذي اتسم باللامبالاة تجاه التهديدات الإيرانية باحتلال الجزر العربية رغم اتصالها بمعظم الدول العربية وإبلاغها بنوايا إيران تجاه الجزر العربية وطلبها العون منهم فكان الجواب من معظمهم أن تتصل الشارقة بإيران لحل المشكلة بنفسها معها.

نتيجة لذلك اضطرت الشارقة لتهدئة الموقف خوفاً من تصرفات إيران ضد سكان الجزيرة (أبو موسى) واضطر حاكمها إلى توقيع الاتفاقية مع إيران بعد مشاورة شعبه

---

[1] الرفاعي، المرجع السابق، ص 578.

[2] التدمري، المرجع السابق، ص 183-184.

[3] هاشم، المرجع السابق، ص 95.

وموافقتهم له، وقد حاول حاكم الشارقة التنسيق بين حاكم رأس الخيمة في المواقف[1] فقد قام بإجراء عدة اتصالات معه وبعضها تم بحضور ممثل الملك فيصل ملك السعودية في دبي بل أن حاكم الشارقة اقترح على حاكم رأس الخيمة السفر فوراً إلى لندن والاجتماع بوزير الخارجية البريطانية وبرئيس وزرائها والعودة، مروراً بإيران، وعقد مؤتمر صحفي عالمي ولكن حاكم رأس الخيمة رفض الاقتراح، وكانت نتيجة الاتصالات المتكررة بين الحاكمين وجود تناقض بين موقفهما فحاكم رأس الخيمة أغلق الباب نهائياً مع إيران في أبقى حاكم الشارقة هذا الباب مفتوحاً منعاً للخسارة الشاملة[2].

واقترح حاكم الشارقة أن تقوم جبهة عربية قوية على رأسها الملك فيصل والجامعة العربية لإجراء الاتصالات اللازمة مع إيران حتى تعدل موقفها الرافض للاعتراف بالسيادة العربية على الجزر[3].

وعقد حاكم الشارقة خالد بن محمد القاسمي مؤتمراً صحفياً لجميع الصحفيين الذين جاءوا لتغطية الحدث أعلن فيه أنه مقتنع تماماً بتسليم نصف الجزيرة بدلاً من أن تذهب كلها لإيران.

كما أنه أدلى بحديث أكد فيه قائلاً: "إنني لم أبع الجزيرة كما إنني لم أتنازل عن نصف هذه الجزيرة لإيران"، وأوضح الشيخ أنه أثناء الزيارات التي قام بها لإيران اقتنع أن إيران ستحتل جزيرة أبو موسى بسبب أطماعها في حقول البترول التي اكتشفت في المياه الإقليمية لهذه الجزيرة، وأضاف أن الدافع الرئيسي وراء الموقف الإيراني هو دافع اقتصادي. واستطرد

---

[1] عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج، ص 297، وانظر أيضاً: عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 311.

[2] العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، ص 459.

[3] الرفاعي، المرجع السابق، ص 568.

الشيخ خالد القاسمي قائلاً: "... ونظراً للشك الذي حام حول وطنيتي فقد اضطررت إلى نشر نص هذه المذكرة التي تتضمن مقدمتها هذا التأكيد على أنه لم تعترف إيران أو الشارقة بصحة مطالبة الطرف الآخر لكل منهما بجزيرة أبو موسى"[1].

وأوضح حاكم الشارقة قائلاً: "لقد أردت عرض هذه المسألة على محكمة العدل الدولية ... ولكن إيران رفضت ذلك ...". وأعلن كذلك "... وكانت التهديدات تصلني من جميع الاتجاهات وعندما توجهت إلى الدول العربية قدمت إلي نصائح بالتعقل والهدوء وأدركت عندئذ أنه لم يبق للشارقة سوى أن تتصرف بمفردها حيث لا يوجد أحد على استعداد لتقديم أي مساندة لها". واختتم الشيخ كلامه: "إنني اعتبر جزيرة أبو موسى جزيرة عربية وأرى أن لا شيء يستطيع أن يغير من هذه السيادة وأن حكومة الشارقة لا تزال تحكم الجزيرة ... وتملك إيران قاعدة عسكرية. وفي إمارة الشارقة قذف المتظاهرون مصرفين إيرانيين واعتقل البوليس عدة أشخاص... وسار الطلبة في مظاهرات في شوارع الشارقة وهم يطلقون هتافات معادية لإيران"[2].

3- أبو ظبي

استنكرت أبو ظبي الاحتلال الإيراني للجزر وقد بذلت مساعيها لدى إيران بشأن عدم احتلالها للجزر ولكن دون جدوى وكانت الإمارة مهتمة بقيام اتحاد بين الإمارات كونها الأكبر بين الإمارات وأصدرت حكومة أبو ظبي بياناً جاء فيه أنه أجرت اتصالات مع إيران لمحاولة تأجيل إدعائها بالجزر لما بعد قيام الاتحاد الإماراتي ولكن دون جدوى[3].

---

(1) عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 310.

(2) المرجع نفسه، ص 311.

(3) الرفاعي، المرجع السابق، ص 566.

وأكدت أبو ظبي فيما يتعلق ببعض الحلول المطروحة مثل اتفاق جزيرة أبو موسى أو غيره من الحلول على أن ما يقبله مجلس الجامعة ويقره من حلول فإنها تلتزم به، المهم أن يدرك ويقرر العرب إمكانياتهم وألا يكلفوا أنفسهم أكثر من طاقتهم[1].

وقد صرح وزير الدولة للشؤون المالية في أبو ظبي بالقول: "جربنا كل العرب وشاورنا جميع الفرقاء وغداً عندما يتقرر مصير جزر المضائق نأمل ألا نتهم بالعمالة"، ثم يضيف "كيف نقاوم المخرز عملنا ما علينا وطلبنا النجدة وقلنا يا عرب والنتيجة كما نعلم ويعلمون، العنف لا يعني الاسترخاء أمام القوى ولا الاستسلام. لم نسترخ ولم نستسلم، لكن ما هو موقف غيرنا؟ هل جاءت قوة عربية رمزية إلى الجزر لتؤكد هويتها"[2].

**4- دبي**

ألقت دبي اللوم على بريطانيا في قضية الاحتلال للجزر العربية الثلاث وقالت إن بريطانيا هي التي خلقت المشكلة أساساً بالرغم من اعترافها بعروبة الجزر.

وانتقدت إمارة دبي كذلك مواقف الدول العربية التي لم تحرك ساكناً إزاء طلب حكومة رأس الخيمة في الكويت على لسان نجل حاكم رأس الخيمة بإرسال قوة عربية إلى جزيرة طنب الكبرى[3].

وطالبت دبي بعدم اتخاذ أي إجراء ضد الجالية الإيرانية خصوصاً أن بعضهم لا يقبل بتسميته إيرانياً بل عربياً نظراً لقدم بعض الجالية قدم أهل المنطقة وأن عددهم لا يزيد عن خمسة عشر ألفاً مقابل مليون عربي في إيران قد يتم طردهم بالمقابل فمن سيستوعبهم وكيف.

---

[1] الرفاعي، المرجع السابق، ص 566، وانظر أيضاً: القاسمي، الجزر الثلاث، ص 138.

[2] هاشم، المرجع العربي، ص 93.

[3] إبراهيم، علاقة ساحل عُمان ببريطانيا، ص 258.

إضافة إلى خشية دبي من رد فعل إيران لذلك رأت دبي نفسها ملزمة بتنفيذ أي قرار عربي صادر عن مجلس الجامعة العربية[1].

## 5- الإمارات العربية المتحدة

تضمن بيان إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 2 كانون الأول 1971، استنكار دولة الاتحاد لمبدأ استخدام القوة وأعرب عن أسفه لما اتخذته إيران من احتلال جزء من الوطن العربي ودعا إلى احترام الحقوق المشروعة ومناقشة ما قد ينشأ من خلافات بين الدول بالطرق المتعارف عليها دولياً[2].

وتؤكد دولة الإمارات العربية أن موضوع الجزر لا يخص إمارة رأس الخيمة وإنما هو موضوع قومي عربي تعود مسؤولية العمل من أجله على العرب أجمعين، وتطالب دولة الإمارات أن يحظى هذا الموضوع بأكثر قدر من الاهتمام من الدول العربية بحيث تشعر إيران بأن الدول العربية جادة ومهتمة وأنها تواجه جبهة عربية قوية [3].

وفي 9 كانون الأول 1971 أعلن مندوب الإمارات العربية الذي حضر جلسة مجلس الأمن احتجاج بلاده إزاء الاحتلال الإيراني للجزر[4].

أما سكان الجزر المحتلة المهجرون من أرضهم وبيوتهم فراحوا ينتظرون نتائج اللقاءات والمباحثات والاتصالات والتصريحات إنما دون جدوى عندئذ تقدم سكان طنب الكبرى في 24 كانون الأول 1971 بمذكرة إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة

---

[1] إبراهيم، علاقة ساحل عُمان ببريطانيا، ص 259.

[2] عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج، ص 298.

[3] القاسمي، الجزر الثلاث، ص 139.

[4] عبد الله، المصدر السابق، ص 384.

الإمارات العربية المتحدة يحتجون فيها على استمرار الاحتلال الإيراني لجزيرتهم وبقية الجزر وتطالبه المذكرة بالاستمرار على تأكيد المطالب العربية على جزر الخليج الثلاث[1].

**6- إيران**

في طهران اعترف رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا رسمياً باحتلال الجزر فقد قال في بيان أدلى به في جلسة طارئة عقدها مجلس النواب الإيراني بتاريخ 1 كانون الأول 1971م في طهران: "أن قوات مسلحة إيرانية نزلت في الساعة الخامسة والربع من صباح يوم الثلاثاء 1971/11/30، في جزر طنب الكبرى والصغرى، في مدخل الخليج العربي وأن قوات أخرى اتخذت لها مواقع استراتيجية في جزيرة أبو موسى ورفعت علم إيران فوق جبل ألفا الذي يعتبر أعلى قمة في الجزيرة".

وأضاف أيضاً: "أنه بعد ثمانين سنة على ما وصفه بالسياسة الاستعمارية التي منعت إيران من ممارسة حقوقها التاريخية على الجزر الثلاث فقد أعيدت هذه السيادة الآن بعد مفاوضات طويلة مع الحكومة البريطانية واتفاقه معها".

ثم أشار إلى "أن إيران لن تتخلى عن سيادتها فوق جميع أجزاء جزيرة أبو موسى ولذلك فإن وجود مسؤولين محليين في بعض أجزاء الجزيرة يشكل في نظر إيران مخالفة لسيادتها"[2].

وذكر أيضاً: "أن بلاده ستتقاسم مع إمارة الشارقة عوائد النفط من جزيرة أبو موسى كما أن إيران ستقدم مساعدات مالية وفنية وتعهد بأن تؤيد إيران إمارات الخليج جهودها للحفاظ على أمنها واستقلالها والمحافظة على السلام في المنطقة"[3].

---

[1] جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر 1945-1971م، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات، 1974)، ص 231.

[2] الفيل، الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث،، ص 219.

[3] المرجع نفسه، ص 220.

وقد قوبل إعلان رئيس الوزراء من جانب المجلس النيابي بالتصفيق الحاد[1]. ويفهم من بيان رئيس وزراء إيران ما يلي:

1- أن إيران قد خططت للاستيلاء على هذه الجزر عسكرياً قبل يوم واحد من انسحاب القوات البريطانية على أساس استعادة الجزر ولم تحتلها من دولة الإمارات العربية المتحدة.

2- اعتبر الاستيلاء على هذه الجزر أمراً طبيعياً إذ عادت الجزر إلى أصحابها بعد غياب أمده (80سنة).

3- يبدو أن هنالك اتفاقاً مسبقاً مع بريطانيا.

4- ضرب الاتفاقية عرض الحائط في أول يوم وذلك باعتبار أن السيادة لجزيرة أبو موسى هي لإيران وحدها ولن تتخلى عن ذلك لأي سبب.

5- مناصفة عوائد النفط والموارد الاقتصادية الأخرى وتقديم مساعدات مالية وفنية للشارقة.

6- الاعتراف بدولة الإمارات العربية المتحدة وتأييدها في جهودها للحفاظ على أمنها واستقرارها[2].

وادعى مصدر إيراني أن القيادة العسكرية الإيرانية حاولت احتلال الجزر بطريقة سلمية لكنها اضطرت خلال إنزال بعض القوات في جزيرة طنب الكبرى إلى الرد على هجوم لم يكن له ما يبرره وأن إنزال القوات إلى أبو موسى تم على العكس من ذلك بدون صعوبة، وقد حملت إيران مسؤولية ذلك إلى رأس الخيمة وقالت أنه كان على أولئك المسؤولين أن

---

(1) عبد الوهاب، المرجع السابق، ص310.

(2) الفيل، الإمارات العربية ومأزق الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، ص 221.

يبلغوا رجال الشرطة المحليين في جزيرة طنب الكبرى والصغرى بعدم مقاومة النزول الإيراني[1].

والواقع أن مقاومة شرطة رأس الخيمة فاجأت فعلاً قوات الاحتلال الإيراني[2]، ذلك لأن إيران كانت قد أخذت وعداً من بريطانيا بعدم وجود أية مقاومة وهذا ما أكده القائم بالأعمال الإيرانية في القاهرة حيث اعترف بوجود اتفاق مع بريطانيا بعدم حدوث أية مقاومة عند نزول القوات الإيرانية إلى الجزيرة[3].

وأعلنت إيران عن عدم قبولها لوساطة الجامعة العربية باعتبار أن الجزر غير عربية وطالبت بمنع العراق من إثارة المشكلات ضدها وتكثيف الجهود للتوصل لاتفاق مع شيخ رأس الخيمة[4].

وفي محاولة منها لتبرير الاحتلال صرح القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة علي خيرادوة في اجتماع له مع الأمين العام المساعد للجامعة العربية سليم اليافي في القاهرة في 2 كانون الأول لعام 1971 حيث قال: "لقد أوضحت الحكومة الإيرانية في كثير من الأحيان وقبل تاريخ 1970/11/30 وجهة نظرها فيما يتعلق بهذه الجزر وأبلغت ذلك لكثير من الدول العربية بأنه عندما تنسحب بريطانيا من الخليج وتنهي احتلالها له فإن إيران ستحتل الجزر الثلاث لأنها تعتبرها جزر إيرانية، ولكن إيران –رغبة منها في إظهار نواياها السلمية وفي الاتفاق وفي التفاهم– فاوضت رأس الخيمة والشارقة بواسطة الحكومة البريطانية ومباشرة توصلت إلى اتفاق مع أمير الشارقة (وأخذ يشرح تفاصيل الاتفاق)، وقد احتفظت لشيخ الشارقة

---

[1] عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 310.

[2] القاسمي، الجزر الثلاث، ص 143.

[3] الرفاعي، المرجع السابق، ص 555.

[4] قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر، 1945–1971م، ص 228.

بسيادته إلا أنه طلب منه حماية الجزيرة والاشتراك في ضمان الأمن بين يدي السلطتين، أما بالنسبة لجزيرتي طنب فقد استعادت إيران سيادتها عليهما والموضوع لا يستحق الضجة الحالية وليست له تلك الأهمية التي تعلق عليه الآن... ونحن مستعدون لإرسال مندوبين إيرانيين لشرح وجهة النظر الإيرانية وإثبات شرعية السيادة الإيرانية على هذه الجزر"[1].

**7- بريطانيا**

لاذت الحكومة البريطانية بالصمت إزاء احتلال إيران للجزر العربية الثلاث وزعم متحدث أن قيام الحكومة الإيرانية باحتلال الجزر الثلاث سوف لا يؤثر على سيادة إمارة رأس الخيمة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ما دامت بريطانيا تعترف بسيادة إمارة رأس الخيمة على الجزيرتين[2].

كذلك أعلنت الحكومة البريطانية عن "أسفها البالغ للأرواح التي فقدت في جزيرة طنب الكبرى التي احتلتها القوات الإيرانية"، وأبلغ ناطق بلسان وزارة الخارجية البريطانية الصحفيين أن الحكومة البريطانية لا تزال تعتبر نفسها مسؤولة عما حدث[3].

وقدم المسؤولون البريطانيون تفسيراً للتوقيت الذي اختارته إيران للقيام بغزوها جاء فيه: "أن الإيرانيين يعلمون أننا سنسحب الجزء الأكبر من قواتنا من منطقة الخليج عند نهاية العام، ولكنهم لو انتظروا حتى يتم انسحابنا ثم يقومون بعملهم لكانوا قد واجهوا النقد من جانب العالم العربي لقيامهم بمهاجمة إمارة رأس الخيمة الصغيرة التي يبلغ عدد سكانها 15 ألف

---

[1] مذكرة حول اجتماع السيد سليم اليافي بالسيد القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة، بتاريخ 1971/12/2، موجودة في كتاب جامعة الدول العربية، دور الاجتماع العادي السادس والخمسين لمجلس جامعة الدول العربية، ص 958.

[2] الرفاعي، المرجع السابق، ص 555، وانظر أيضاً: الراوي، المرجع السابق، ص 24.

[3] عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 312-313.

نسمة، ولكنهم إذ يقومون بعملهم الآن قبل انتهاء معاهدتنا مع الحاكم بساعات فإنه يمكن لهم أن يزعموا أنهم تحدوا من الوجهة الفنية مخاطر التدخل البريطاني"[1].

وأثر موجات الاستنكار الرسمية والشعبية لاحتلال الجزر قام المستر ريتشارد بومونت (Mr. Ritchard Boment) السفير البريطاني في القاهرة بزيارة الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في جامعة الدول العربية يوم 1 كانون الأول 1971 حيث أدلى بتصريح نلخصه بما يلي:-

1- أن إيران تسيطر الآن على الجزيرتين وهي تأمل في عدم انتقاد العرب لاتفاق الشارقة مع إيران بشأن النزول الإيراني في أبو موسى، فقد تم بحرية مع احتفاظ كل من الطرفين بموقفه.

2- أن الحكومة البريطانية تشعر بالأسف على ضحايا الصدام المسلح ولعدم تمكنها من إتمام اتفاق بين رأس الخيمة وإيران رغم العروض السخية والمشروعات العديدة والأموال المعروضة فقد أصر حاكم رأس الخيمة على الرفض حتى ما عرضته إيران من شراء الجزيرتين[2].

3- آمل ألا تعلق الجامعة العربية أهمية على احتلال الجزيرتين الصغيرتين فأحدهما لا يسكنها سوى 150 شخصاً والأخرى غير مسكونة والخسارة فيهما ضئيلة وما أحرز من تقدم بفضل الجهود البريطانية يدعو إلى الرضا فقد استقلت قطر والبحرين

[1] تقرير عن احتلال إيران جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بناء على ما أذعته وكالات الأنباء والصحف بتاريخ 1971/12/1، موجود في كتاب جامعة الدول العربية، دور الاجتماع السادس والخمسين لمجلس جامعة الدول العربية، ص 980.

[2] نوفل، المرجع السابق، ص 30.

ودخلت الأمم المتحدة والجامعة العربية وقام الاتحاد، وتم الاتفاق على أبو موسى مع شيخ الشارقة ولولا رضا إيران ومساعي بريطانيا ما تم شيء من ذلك[1].

4- أن دعم علاقة إيران بالدول العربية أولى بالاهتمام[2].

وفي معرض التناقضات في المواقف البريطانية علقت صحيفة التايمز (Times) على ما حدث فقالت: "إن أية معاهدات تكون سارية المفعول في يومها الأخير كما في يومها الأول"[3]. فقد صرح الممثل السياسي البريطاني في دبي لجريدة السياسة الكويتية في 4 كانون الأول عام 1971 بأن "بريطانيا ليست مسؤولة قانونياً عن الجزيرتين لأن اتفاقية الحماية لعام 1892، كانت ستنتهي خلال يومين من وقوع الغزو الإيراني"[4].

ويأتي هذا الكلام مناقضاً لما تعهدت به بريطانيا قبل ذلك من حماية للإمارات عندما طرح اللورد كورزون (Lord Kurzon) نائب الملك والحاكم العام للهند يوم 21 تشرين الثاني عام 1903 في خطابه لحكام الإمارات حيث قال: "وهذه الاتفاقات ملزمة لكل فرد منكم وقد تمسكتم بها تمسكاً ينم عن إخلاصكم كما أن هذه الاتفاقيات ملزمة بالمثل للحكومة البريطانية ما دام شيوخ القبائل ينفذون هذه الاتفاقيات بإخلاص فلا تخشوا قيام أي فرد بالعبث بحقوقكم أو حريتكم"[5].

---

[1] سمور، المرجع السابق، ص 28.

[2] نوفل، المرجع السابق، ص 30، وانظر أيضاً: مذكرة حول اجتماع السيد سليم اليافي بسعادة السفير البريطاني في القاهرة، في 1/12/ 1971، الموجودة في كتاب دور الاجتماع العادي السادس والخمسين لمجلس جامعة الدول العربية، ص 955-956.

[3] بحري، المرجع السابق، ص 5.

[4] شكري، مسألة الجزر، ص 68.

[5] نوفل، المرجع السابق، ص 426. وانظر أيضاً: محمد إسماعيل دشتي وأحمد العقيل، شقائق النعمان في تاريخ الخليج العربي والكويت وإيران والإمارات العربية وعُمان، (دمشق: دار المحبة، 2004-2005)، ص 571-574.

لقد لعبت بريطانيا دوراً كبيراً في تسليم الجزر العربية إلى إيران بشتى الوسائل ومنها الوسائل الإعلامية والدبلوماسية، فقد بدأت الصحف البريطانية منذ شهر تموز عام 1971 حملتها بوجوب تسليم هذه الجزر العربية لإيران قبل الانسحاب البريطاني من الخليج "لأن الاحتلال الإيراني لهذه الجزر بعد إخلاء بريطانيا للمنطقة ستثير الرأي العام العربي، أما تسليم بريطانيا هذه الجزر لإيران فلن يكون له تأثير عليه وستحتج على هذا العمل الحكومات العربية ولكنها ستنسى احتجاجها بسرعة كما عودتنا وقائع التاريخ وستعود العلاقات إلى سابق عهدها"[1].

**رابعاً: المواقف العربية والدولية:**

**1- موقف الجامعة العربية**

عقد في 6 كانون الأول لعام 1971 مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً في دورة انعقاده العادي السادس والخمسين تركز على بحث الحالة الناشئة عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج العربي وشهد الاجتماع في بدايته إجراءات انضمام الإمارات العربية المتحدة للجامعة[2]. ثم عقد المجلس جلسة سرية حضرها يسري الدويك موفداً من قبل الشارقة، والشيخ عبد العزيز القاسمي ممثلاً عن إمارة رأس الخيمة شرح فيها الدويك تلك الاتفاقية التي عقدها الشيخ خالد مع إيران والظروف التي أحاطت بها والمبررات التي ذكرها حاكم الشارقة، كما قدم الشيخ القاسمي شرحاً للغزو الإيراني لجزيرتي الطنب[3].

---

(1) إبراهيم، علاقة ساحل عُمان، ببريطانيا، ص 251، وانظر أيضاً: العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، ص 449-450.

(2) العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج3، ص 301.

(3) الرفاعي، المرجع السابق، 544.

أما وفد الإمارات العربية المتحدة فقد قام بعرض رأي دولته ونظرتها حول المشكلة وقام بعدها سليم اليافي الأمين العام المساعد للجامعة العربية بشرح جهوده والنتائج التي توصل إليها من جراء اتصالاته بالمسؤولين في الدول ومن بينها إيران وبريطانيا[1].

وفي ختام الجلسة صدر عن المجلس المنعقد القرار التالي: "تدارس المجلس ببالغ القلق الوضع الخطير الناجم عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية بالخليج واستمع إلى البيانات المقدمة من الأمانة العامة وممثلي رأس الخيمة ودولة الإمارات العربية المتحدة وإلى ما أبداه رؤساء وفود الدول الأعضاء بشأن موقف حكوماتكم وقرروا ما يأتي:

**أولاً:** التأكيد على عروبة الجزر الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وهي جزء من الوطن العربي بحكم الواقع والتاريخ والقانون والشرعية الدولية وأن السيادة عليها لأصحابها العرب.

**ثانياً:** إدانة هذا الاحتلال لجزء من الأراضي العربية بالقوة مما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وينافي ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية.

**ثالثاً:** تحمل بريطانيا المسؤولية لتخليهما عن التزاماتهم الدولية وإدانتها لتنكرها لارتباطاتها.

**رابعاً:** أن إيران بهذا الاحتلال تعرض الصداقة والعلاقات العربية-الإيرانية للخطر وتجنباً لذلك فإن المجلس يكلف الأمين العام للجامعة الاتصال فوراً وعلى أعلى المستويات من أجل إعادة النظر في موقفها.

---

[1] المرجع نفسه، ص 544.

**خامساً:** أن يعرض الأمين العام على مجلس وزراء الخارجية في اجتماعه المقبل نتائج اتصالاته"[1].

وقد تحفّظ رؤساء وفود كل من العراق واليمن الجنوبية وليبيا على البند الرابع، أما رئيس الوفد المغربي فقد تحفّظ على كلمة الإدانة الواردة في البند الثاني، وتم إبلاغ هذه القرارات إلى الأعضاء في يومها، أما معظم الوفود العربية فإنها رأت أن صداقة إيران يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وأنه يجب ترك القضية للمتابعة[2].

وأخيراً تمخضت اجتماعات مجلس الجامعة عن إصدار مذكرتين هما:

**الأولى:** تتضمن دراسة خاصة عن الجزر العربية وأبرز المشاكل والنزاع بين العرب وإيران في النواحي التاريخية والجغرافية والاقتصادية وتم إصدار هذه المذكرة عن طريق اللجنة السياسية.

**الثانية:** تتعلق بدراسة قانونية مركزة عن الجزر العربية الثلاث أصدرتها الإدارة القانونية للجامعة العربية[3].

أما على الصعيد العملي فلم يتم التوصل إلى أي شيء، وهكذا فشلت جهود الجامعة العربية في التوصل إلى حل لقضية الجزر وتبقى القرارات حبراً على ورق وينام ملف القضية في أدراجها بانتظار من يحركه من جديد[4].

---

[1] الزياتي، المرجع السابق، ص 191، وانظر أيضاً: الرفاعي، المرجع السابق، ص 564. وأيضاً: سمور، المرجع السابق، ص 28-29.

[2] القاسمي، الجزر الثلاث، ص 153، وانظر أيضاً: الزياتي، المرجع السابق، ص 191.

[3] العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج3، ص 304.

[4] القاسمي، الجزر الثلاث، ص 153-154.

2- مصر

أعلن المتحدث الرسمي للحكومة المصرية في القاهرة في 12/1/ 1971 أن الخطوة التي أقدمت عليها إيران باحتلالها الجزر العربية الثلاث تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ومع الصداقة التاريخية بين العرب وإيران. ودعا البيان إلى سحب قواتها العسكرية من الجزر والدخول في مفاوضات للوصول إلى حل سلمي وعادل للمشكلة وتابع البيان أن مصر ستعمل بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة للمحافظة على عروبة الجزر ولصون الأمن والسلام في الخليج[1].

وجاء في البيان أيضاً: "إن جمهورية مصر العربية تنظر بقلق شديد للتطورات الخطيرة التي تحدث أحياناً في الخليج وأن مصر تعتبر بريطانيا المسؤولة عن حماية الجزر العربية في الخليج من أي اعتداء خارجي بناء على اتفاقيات الحماية التي لا تزال نافذة المفعول وإلى أن تسلم الجزر لأصحابها".

وأضاف أيضاً: "أن مصر فوجئت بهذه الإجراءات العسكرية في الوقت الذي كانت تأمل فيه أن تقوم إيران بالتفاوض مع دول الخليج بعد أن يتم استقلالها ... وأن مصر لا يمكن أن تقر أي اتفاق بخصوص هذه الجزر يتم في ظروف من الضغط العسكري والاحتلال"[2].

3- العراق

دافعت الحكومة العراقية بشدة عن عروبة الجزر الثلاث كما كانت في السابق[3]. فقد ورد في مذكرة من سفارة الجهورية العراقية في القاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية جاء فيها: "تتشرف بأن تبلغها ما توفر لدى الجهات العراقية المختصة من معلومات

---

(1) الرفاعي، المرجع السابق، ص 537.

(2) التقرير الثاني عن الاحتلال إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بناء على ما أذعته وكالات الأنباء والصحف، في 1971/12/2م، موجود في كتاب جامعة الدول العربية، دور الاجتماع العادي السادس والخمسين لمجلس جامعة الدول العربية، ص 982، وانظر أيضاً: العزي، الخليج العربي، ص 342.

(3) العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج3، ص 328.

تشير إلى توصل إيران وبريطانيا إلى اتفاق تعطى بموجبه إيران جزءاً من جزيرة أبو موسى تطبق فيها القوانين الإيرانية مقابل تنازلها عن الإدعاء بالسيادة على الجزيرة المذكورة، والحكومة العراقية، إذ ترفض رفضاً قاطعاً كل اتفاق يمس عروبة جزيرة أبو موسى والجزيرتين الآخرين في الخليج العربي باعتبار الأمر من مسؤولية الدول العربية وحدها"[1].

وبعد وقوع الاحتلال في 30 كانون الأول 1971 قررت الحكومة العراقية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا محملاً الأخيرة مسؤولية احتلال إيران للجزر العربية[2].

ودعت الحكومة العراقية في بيان أذاعته أثر العدوان الإيراني الأمة العربية إلى مواجهة هذا الحدث الاستعماري الجديد في المنطقة كما دعت عرض القضية فوراً على الأمم المتحدة[3].

وطالبت الدوائر الشعبية والرسمية في العراق جميع الدول العربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا وإرغام إيران على سحب قواتها من الجزر الثلاث عن طريق الأمم المتحدة، وأصدرت الأحزاب والتنظيمات الوطنية في العراق بياناً أكدت فيه أن احتلال القوات الإيرانية لجزر الخليج الثلاث يستهدف تهديد عروبة الجزر ويمهد للمخططات الاستعمارية في المنطقة وأكد البيان أن الاحتلال العسكري إنما يراد به بناء موقع استراتيجي

---

[1] مذكرة سفارة الجمهورية العراقية في القاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة، رقم س/ 713/1/9، تاريخ 1971/11/27، موجود في كتاب جامعة الدول العربية، دور الاجتماع العادي السادس والخمسين لمجلس جامعة الدول العربية، ص 929.

[2] مذكرة سفارة الجمهورية العراقية في القاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة، رقم س/ 1735/1/9، تاريخ 1971/12/2، موجود في كتاب جامعة الدول العربية، دور الاجتماع العادي السادس والخمسين لمجلس جامعة الدول العربية، ص 931، وانظر أيضاً: بحري، المرجع السابق، ص 6.

[3] العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج3، ص 329.

للمصالح الاستعمارية البريطانية ويستهدف في الجوهر الاستحواذ على الموارد الطبيعية التي تحتويها أراضي الجزر العربية الثلاث[1].

وقدم العراق مذكرة إلى السفارة البريطانية على أثر احتلال إيران للجزر الثلاث حمل فيها الحكومة البريطانية مسؤولية اقتطاع جزء من الأراضي العربية وتسليمه إلى دولة أجنبية.

كما وجه مذكرة احتجاج شديدة إلى الحكومة الإيرانية بين فيها أن إيران انتهكت بشكل صارخ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لأن الجزر العربية الثلاث عربية بحكم موقعها الجغرافي والتاريخي والبشري وطالبت بسحب قواتها من الجزر وإنهاء احتلالها فوراً.

وقدم مع بعض الدول العربية الشقيقة شكوى إلى مجلس الأمن لوضع حد للعدوان الإيراني على الجزر العربية والمطالبة بسحب القوات المعتدية[2].

**4- الكويت**

جاء الموقف الكويتي إزاء الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث قوياً[3]. إذ انعقد مجلس الأمة الكويتي لمناقشة قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، وقد أدلى معالي وزير الخارجية بياناً في المجلس حول الموضوع جاء فيه: "أن موقف الكويت من موضوع الجزر نابع من إيمانها المطلق بعروبة هذه الجزر تاريخياً وبشرياً وواقعياً ... مؤكدة المبدأ الذي آمنت به دائماً في استنكار استعمال القوة والاحتلال[4].

---

(1) قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر، ص 229.

(2) العزي، الخليج العربي، ص 239.

(3) قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر، ص 229.

(4) مذكرة سفارة دولة الكويت في القاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة رقم 19/1/2/ 820، سري وعاجل جداً، تاريخ 1971/12/1، موجود في كتاب جامعة الدول العربية، دور الاجتماع العادي السادس والخمسين لمجلس جامعة الدول العربية، ص 934.

وقد صوت مجلس الأمة الكويتي على مشروع يقضي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وعرض الموضوع على مجلس الأمن الدولي ودعم حركات التحرر في الخليج العربي واعتبار أمريكا وبريطانيا ضالعتين في عملية الاحتلال[1].

واستدعى وكيل وزارة الخارجية الكويتية السفير البريطاني بالكويت وحمل بريطانيا مسؤولية ذلك باعتبار أن الأمر قد تم في وقت ما زالت فيه المعاهدات البريطانية مع الإمارات العربية قائمة. كما أستدعي السفير الإيراني ونقل له استنكار حكومة الكويت لاحتلال الجزر العربية واستخدام القوة، وبالإضافة إلى ذلك فقد استدعى كل من سفراء الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والصين الشعبية وفرنسا باعتبار دولهم أعضاء دائمين في مجلس الأمن وأبلغوا بموقف الكويت حيال الموضوع وطلب منهم لفت انتباه حكوماتهم إلى خطورة الموقف.

كما تم الاتصال بحكومة أبو ظبي لتوجيه اهتماماتهم إلى ضرورة التأكيد على عروبة الجزر عند إعلان اتحاد دولة الإمارات العربية[2].

5- ليبيا

جاء النظام الثوري في ليبيا أثر نجاح ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969م، وسقوط النظام الملكي رافعاً شعار قومية المعركة بالنسبة لجميع القضايا العربية سواء في الشرق العربي أو في مغربه. وانطلاقاً من هذا التوجه القومي فقد اتسم الرد الليبي تجاه العدوان الإيراني على الجزر العربية بالشدة والحزم[3].

---

(1) عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 313.

(2) مذكرة سفارة دولة الكويت في القاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة، رقم 19/1/2/823، سري جداً، تاريخ 1971/12/4، موجود في كتاب جامعة الدول العربية، دور الاجتماع العادي السادس والخمسين لمجلس جامعة الدول العربية، ص 933.

(3) العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، ص 465.

ولما كانت القيادة الليبية ترى أن بريطانيا هي المسؤولة عن حماية الجزر تاريخياً وعسكرياً وقانونياً باعتبارها دولة حامية تربطها بإمارات ساحل عُمان اتفاقيات الحماية وأن تواطؤها المفضوح مع إيران هو الذي سهل لهذه الأخيرة احتلال الجزر.

ولذلك فإن رد فعلها تجاه العدوان الإيراني انصب بالدرجة الأولى على المساس بالمصالح البريطانية في ليبيا. فقد أممت الحكومة الليبية شركة البترول البريطانية العاملة في ليبيا التي كانت تستخرج ما لا يقل عن عشرين مليون طن من النفط الخام سنوياً، وأطلقت عليها اسم "شركة الخليج العربي".

كما قامت بسحب كل موجوداتها النقدية من العملات المودعة في المصارف البريطانية والتي قدرت حينذاك بما لا يقل عن ستمائة مليون جنية أسترليني[1].

كذلك ذكرت جريدة الرائد الليبي أن مسيرة كبيرة جرت، في العاصمة الليبية استنكاراً لاحتلال القوات الإيرانية للجزر العربية ووصفت الاحتلال الإيراني بأنه امتداد لمؤامرة كبرى تجري ضد الأمة العربية وأن بريطانيا هي المسؤولة بصورة رئيسية عما جرى[2].

**6- موقف الأمم المتحدة**

بادرت في 3 كانون الأول لعام 1971 كل من العراق والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي بتقديم شكوى عاجلة إلى مجلس الأمن للنظر في قضية الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث الذي تم في فجر الثلاثين من كانون الأول لعام 1971 وبناءاً على هذا الطلب عقد مجلس الأمن جلسة خاصة لمناقشة الموقف في 9 كانون الأول 1971 بعد أن وجه الدعوة إلى

---

(1) الزياتي، المرجع السابق، ص 190.

(2) العزي، الخليج العربي، ص 245.

الدول العربية الأربع التي تقدمت بالشكوى بالإضافة إلى دعوة الإمارات العربية المتحدة والكويت وإيران للمشاركة في مناقشة قضية الاحتلال[1].

خلال الجلسة أدانت الدول العربية الأعضاء المشاركة في الاجتماع العدوان الإيراني المنافي لميثاق الأمم المتحدة والقانون وحق الجوار، وطالب الممثلون عن الدول العربية في مجلس الأمن باتخاذ إجراءات ضد بريطانيا لأنها لم تنفذ التزاماتها بموجب المعاهدات التي تفرض عليها حماية الجزر العربية في الخليج العربي ووصفت الوفود العربية ما قامت به إيران باعتباره يشكل خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة[2].

ودافع المندوب الإيراني عن عملية الاحتلال التي قامت بها بلاده وشجب الاتهامات العربية وقال إنه نتيجة لفشل المفاوضات مع رأس الخيمة من خلال الوسيط البريطاني لحل المشكلة لم يبق أمام إيران إلا ممارسة سيادتها على الجزر، وقال المندوب البريطاني أن بلاده سبق وأن أعلنت عن عدم إمكانيتها حماية جزيرتي طنب اللتين تتبعان لإمارة رأس الخيمة وأن إيران ستحتل هاتين الجزيرتين إذا لم يتم الاتفاق بين الطرفين بشأنهما قبل حلول موعد انسحاب بريطانيا من الخليج[3].

وبعد نقاش دام عدة ساعات بين أعضاء الوفود المشاركة أصدر مجلس الأمن في 9 كانون الأول 1971 قراراً يقضي بتأجيل البت في القضية مؤقتاً والسماح لطرف

---

(1) العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج3، ص 350.

(2) العزي، الخليج العربي، ص 246.

(3) القاسمي، الجزر الثلاث، ص 165-166.

ثالث للتوسط في الأمر بغية الوصول عن طريق الدبلوماسية الهادئة إلى تسوية تدخل بها الأطراف المتنازعة[1].

ويبدو أن هذا التأجيل لم يكن أكثر من مجرد مماطلة وتسويف لتمييع قضية الجزر التي لم يبت بأمرها حتى يومنا هذا[2].



---

(1) عبد الله، المصدر السابق، ص 384.

(2) القاسمي، الجزر الثلاث، ص 144.

## الفصل الثالث

## التبريرات الإيرانية لاحتلال الجزر العربية الثلاث

رغـم تعاقب الأنظمة الحاكمة على العرش الإيراني إلا أن سياسية الإطماع التوسعية الفارسية بقيت ثابتة لم تتغير تجاه منطقة الخليج العربي بل أسست إيران إدعاءاتها في الجزر الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) على الحجج التالية:

**أولاً: الحجج التي تستند إليها إيران في إدعاءاتها في الجزر الثلاث:**

**1. الحق التاريخي**

تدعي إيران أن لها حقاً تاريخياً في منطقة الخليج، وهذا الحق حسب زعمها موغل في القـدم، فقـد كانت إمبراطوريتها الفارسية تشمل معظم المناطق الشرقية والجنوبية في الوطن العربي قبل الإسلام، وتقول: "إن الجزر الثلاثة كانت تاريخياً جزءاً من الإمبراطورية الفارسية القديمـة، ... بالرغم من أن القوات الحكومية لم تسيطر عليها حتى عام 1971م. أما البحرين فلا تزال المقاطعة الرابعة عشرة لإيران ...".

ولكن الاحتلال البريطاني للمنطقة قد جعل بريطانيا تسلمها إلى إمارتي الشارقة ورأس الخـيمة، وتبني إيران هذا الإدعاء على وجود صلة بين هذه الجزر وحكام لنجة العرب الذين كانوا قبل عدة قرون يديرون هذه الجزر خاصة وأنها اعتبرت لنجة إقليماً فارسياً[1].

ولم يتوان المسؤولون الإيرانيون عن التمسك بهذا الإدعاء لإثبات تبعية الجزر تاريخياً لإيـران سواء في تصريحاتهم الصحفية أو الدبلوماسية، فعندما قامت القوات الإيرانية في 30 تشرين الثاني عام 1971م، باحتلال الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى

---

[1] محمـد وصفي أبو مغلي، إيران دراسة عامة، (بغداد: منشورات مركز دراسات الخليج العربي، 1985)، ص 58.

برر الشاه احتلاله للجزر على أساس أنها فارسية، مشيراً إلى أن الجزر جزء من الأقاليم التي فتحها (داريوش) أحد ملوك الفرس القدماء[1].

وخـلال الاجـتماع الاستثنائي للبرلمان الإيراني أعلن رئيس وزراء الشاه السيد أمير عـباس هويدا أن إيران استعادت سيادتها على الجزر لتمارس حقوقها التاريخية التي حرمت مـنها طـوال ثمانين عاماً، مشيراً إلى أن الجزر الثلاث فارسية التبعية وقد سلمتها بريطانيا لإمارتـي الشـارقة ورأس الخـيمة بعد احتلالها للمنطقة، وأن إيران باحتلالها للجزر الثلاث استعادت ممارسة سيادتها التي حالت بريطانيا دون ممارستها مدة ثمانين عاماً[2].

وأعلـن الشـاه في 28 أيلول 1971م في تصريح لجريدة لفيجارو ( Le Fe'garo) الفرنسـية أن بريطانيا قد منعت والده من استعادة هذه الجزر، وهدد باحتلالها من جديد ملوحاً بقـوة أسطوله الحربي وفي رده على رسالتي حاكم الشارقة ووليم لوس (William Luce) المـبعوث البريطاني إلى إيران قال الشاه: "إن السيادة على جزيرة أبو موسى هي حق لإيران وحدها منذ القدم. وعلى البريطانيين عند انسحابهم أن يعيدوا الجزر إلى إيران"[3].

واسـتمراراً لسياسـة إيـران والتي كانت الإمارات تتوقع تغيراً جذرياً في سياستها الخارجـية تجاه الدول الإسلامية وخاصة دول الجوار مع قدوم الثورة الإسلامية بقيادة الإمام (الخميني) عام 1979، فقد صرح وزير الخارجية الإيرانية قطب زاده في 8 نيسان 1980م: "أن عـدن وبغداد تابعتان لإيران"، ويقول الوزير نفسه في 30 نيسان 1980: "أن جميع دول الخليج العربي تشكل تاريخياً جزءاً من الأراضي الفارسية"[4].

---

(1) الزياتي، البحرين بين الاستقلال والانطلاق الدولي، ص 175.

(2) عيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، 1921-1971، ص 467.

(3) الراوي، مرجع سابق، ص 9.

(4) الفيل، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني، ص 258.

وفي أيار من عام 1980 وأثناء جولة له شملت بعض بلدان الخليج العربي دعا قطب زاده إلى تجاوز حدود القومية وقال صراحة: "إن الخليج العربي تاريخياً أرضٍ فارسية".

وبالتالي فإن جميع قادة الحكومة الإيرانية منذ القدم وحتى الوقت الحالي أكدوا وبإصرار على أن هذه الجزر إيرانية، وما يؤكد ذلك ما قاله ناطق نوري رئيس مجلس الشورى في 29 كانون الأول 1992م، في رده على بيان مجلس التعاون الخليجي: "أن قادة الدول العربية الخليجية ربما نسوا التاريخ فحتى ما قبل أن يكتسبوا كيانهم من الاستعمار البريطاني كانت هذه الجزر إيرانية وما تزال إيرانية وستظل إيرانية"[1].

### 2. الخرائط البريطانية

تدعم إيران إدعاءاتها بالسيادة على الجزر بخريطة عسكرية تقول إن بريطانيا أرسلتها إلى وزارة خارجية إيران مرفقة بكتاب مؤرخ في 27 تموز 1877م، وقد سلمها الوزير المفوض البريطاني إلى شاه إيران بأمر من اللورد سالزبري (Lord Salisbury) وزير خارجية بريطانيا آنذاك، وقد اعتبرت هذه الخريطة جزر طنب وأبو موسى وصري جزءاً من الأراضي الإيرانية ورسمتها بنفس اللون الذي رسمت فيه الأراضي الإيرانية[2].

كما تستند إيران في إدعائها هذا إلى أن الجزر ظهرت أيضاً على خارطة فارس التي أعدهـا اللورد كورزون (Lord Kurzon) نائب الملك والحاكم العام في الهند عام 1888م، وهي خارطة غير رسمية والخارطة التي أعدتها مديرية مساحة الهند 1897م، وأطلق عليها اسم (الخريطة المسيحية) وهذا برأي إيران دليل كاف على تبعية هذه الجزر لها[3].

---

[1] شملان العيسى، الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر العربية، ص 7.

[2] النجار، بريطانيا وتحديد السيادة على جزر الخليج العربي، ص 31.

[3] مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (البصرة: مطبعة جامعة البصرة، 1984)، ص 203.

وقد تمسكت إيران بهذا الإدعاء أمام مجلس الأمن الدولي عندما نظر المجلس في الشكوى المقدمة من العراق وبعض الدول العربية ضد الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث عام 1971م، حيث صرح مندوب إيران في مجلس الأمن أنه لا يريد أن يدخل في إثبات الجزر لإيران لأن مجلس الأمن ليس بمحكمة، ولكنه رأى أن أفضل دليل يمكن أن يقدمه هو الخرائط البريطانية التي تشير منذ عام 1887م إلى الجزر الثلاث باعتبارها جزراً إيرانية مشيراً بذلك إلى مطابقة اللون الذي رسمت به الجزر للون الأراضي الإيرانية[1].

### 3. المصالح الإستراتيجية الإيرانية

هذه حجة سياسية أكثر منها قانونية حيث تدعي إيران أن مصلحة الأمن في الخليج وحماية المصالح السياسية والإستراتيجية لدول المنطقة يفترض سيادة إيران على هذه الجزر، وفي تصريح لشاه إيران أدلى به لجريدة التايمز البريطانية في 14 نيسان 1970م، يقول: "إنه قد بدأ عصر جديد للخليج وأن إيران ترى أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار به وذلك بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله، وأن بعض الجزر المملوكة حالياً لبعض المشيخات تهم إيران خاصة من الناحية الإستراتيجية وأنها تابعة لها أصلاً وهي جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وأن إيران غير مستقرة إطلاقاً لترى سقوط هذه الجزر في يد أعدائها"[2].

وفي الحديث الذي دار بين السيد سليم اليافي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية والسفير الإيراني في القاهرة بتاريخ 1971/12/4م في أعقاب الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث قال السفير الإيراني: "....أرجو من الأمانة العامة أن تبذل كل جهدها

---

[1] عبدول، الجزر العربية الثلاثة في الخليج العربي، ص 97.

[2] الفيل، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني، ص 233، وانظراً أيضاً الفيل: مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، ص 54.

لتهدئة الخواطر بعدم إعطاء أية أهمية لهذا الموضوع، إن الحق معنا، والجزر قريبة من شواطئنا وهي جزء من أرضنا وأنتم تعرفون شعورنا نحوكم ..."[1].

وبالنسبة لموقع الجزر الثلاث الإستراتيجي فإنها تحتل موقعاً إستراتيجياً هاماً في الخليج العربي إذ إنها تتحكم في مدخله وبذلك فهي لا تقل في أهميتها الإستراتيجية عن طنجة ومضيق جبل طارق في مدخل البحر المتوسط، أو عن عدن في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر[2].

فهذه الجزر تشرف على الممرات البحرية الصالحة الملاحة الدولية فمن يتحكم في الجزر الثلاث يستطيع بكل سهولة التحكم في حركة الملاحة الدولية في الخليج وبالتالي التحكم في مضيق هرمز وسد منافذه سواء للداخل أو الخارج منه. وإلى جانب الموقع الجغرافي للجزر الثلاث القريب من إيران والموقع الإستراتيجي المطل على الممرات الصالحة للملاحة الدولية في الخليج العربي، فإن إيران ترى أن ضمان أمن الملاحة في مضيق هرمز يبرز فرض سيادتها على الجزر الثلاث والتي تشرف على مدخله، وذلك خشية سيطرة عناصر ثورية عربية معادية لها عليها فتؤثر بذلك على حركة الملاحة الإيرانية في المضيق وعلى تدفق بترولها إلى العالم الرأسمالي وتجارتها إلى العالم الخارجي مما يؤثر ليس على أمن واستقرار إيران وحدها بل وعلى أمن واستقرار المنطقة بأسرها[3].

---

[1] مذكرة اجتماع السيد سليم اليافي بالسيد سفير إيران في القاهرة، بتاريخ 1971/12/4م، جامعة الدول العربية، المصدر السابق، ص 960، وانظر أيضاً: العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، 1921-1971م، ص 440.

[2] نيقولا الفرزلي، الصراع العربي الفارسي، (باريس: إصدار مؤسسة الدراسات والأبحاث في منشورات العالم العربي، 1981)، ص 53.

[3] إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1984م)، ص 35.

ففي المقابلة التي أجرتها جريدة السياسة الكويتية مع شاه إيران في 1974/12/28م، سألت الجريدة الشاه عن مبررات الوجود العسكري الإيراني في عُمان، فأجاب الشاه قائلاً: "... لقد جاءت مساعدتنا لحكومة مسقط أولاً لأنهم طلبوا ذلك. وثانياً لإعطائهم فرصة نشر السلام في بلادهم ولرفع مستوى معيشة شعبهم، ولتامين المدخل الاستراتيجي المهم للخليج "الفارسي" أمام بندر عباس، وذلك لتفادي سقوطه في الأيدي الغريبة في المنطقة..."[1].

**4. الأدلة على الملكية**

يتفق فقهاء القانون الدولي العام على وجود خمسة طرق تقليدية لاكتساب السيادة على الإقليم وهي الاستيلاء، الإضافة، الفتح، التقادم المكتسب، التنازل، إلا أنه يجب أن لا نغفل أن هذه الطرق، وقد برزت للوجود كمبرر للإطماع والتوسع الأوروبي الاستعماري في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وسنتناول شرح كل طريقة من طرق اكتساب السيادة على الأقاليم ومدى مطابقة ذلك للإدعاءات الإيرانية.

**أ. الاستيلاء (Occupation):**

ونعني به وضع اليد بقصد مد السيادة من قبل دولة ما على إقليم غير مشمول بأية سيادة من قبل دولة أخرى. ولا بد من توافر شروط ثلاثة في الإقليم المراد اكتسابه بهذه الطريقة وهي أن يكون إقليماً مباحاً (resnullius) أي لا سلطة عليه وأن تحوزه الدولة المدعية بقصد فرض السيادة عليه، وأخيراً أن تمارس أعمال السيادة ومظاهرها عليه. ولقد اختلف سند وأساس الاستيلاء في الفكر الغربي مع التطور التاريخي للتوسع الاستعماري. فبداية كان سنده قرار من البابا وذلك في القرن الخامس عشر، ومن ثم أصبح سنده الكشوف

---

[1] مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد2، (جامعة الكويت، 1975)، ص 164.

الجغرافية واستقر في النهاية على أن سند الاستيلاء هو الحيازة الفعلية للإقليم وإبلاغ الدول الأوروبية الأخرى عنها كما نصت على ذلك اتفاقية برلين لعام 1885م[1].

ومن الموجز التاريخي يتضح لنا أن الجزر الثلاث لم تكن في يوم من الأيام إقليماً مباحاً بحيث تدعي إيران حيازتها الفعلية لها فقد خضعت لحكم القواسم لما يزيد عن القرنين ونصف قرن من الزمان وأقرت بذلك إيران وبريطانيا. كما أن هذه الطريقة انحسرت أهميتها من القرن العشرين لعدم وجود أقاليم مباحة يمكن الإدعاء بملكيتها فما بالك باحتلال يحدث عام 1971م[2].

**ب. الفتح (Conquest):**

وهي الطريقة الشائعة لاكتساب ملكية إقليم ما قبل التنظيم الدولي الجديد، وهذه الطريقة تستخدم استخدام القوة للقضاء على الوجود القانوني لدولة ما، أو ضم جزء منها للدولة الغازية. وفي ظل القانون الدولي المعاصر أصبحت هذه الطريقة غير مشروعة ولا يمكن الاستناد إليها في الإدعاء بالسيادة على أي إقليم فقد حرمت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ذلك صراحة حيث ذكرت: "يمنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"[3].

---

[1] الركن، مرجع سابق، ص 16، وانظر أيضاً: التدمري، مرجع سابق، ص 387.

[2] الركن، مرجع سابق، ص 16-17.

[3] محمد حسن العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، 1991-2000، ج5، (دبي: دار الكتاب الحديث، 2002)، ص 180.

لـــذا فإن إيران لا يمكن أن تؤسس ملكيتها للجزر الثلاث في العام 1971م استناداً إلى هذه الطريقة فلا يمكن أن تبرر قانونياً احتلال جزيرتي طنب الكبرى والصغرى عسكرياً لأنها طريقة غير مشروعة[1].

**جـــ. التقادم المكتسب (Acquisitive Prescription):**

وتعني "وضع اليد أو ممارسة السيادة الفعلية علانية بطريقة سليمة وعلى نحو مستمر لفـــترة مـــن الزمـــن على إقليم يخضع لسيادة دولة أخرى دون معارضة أو احتجاج من تلك الدولـــة". فقد تدعي إيران اكتسابها للملكية على هذه الجزر على أساس التقادم المكتسب نتيجة لحيازتها للجزر لما يزيد على 21 عاماً.

إلا أن تعريف التقادم المكتسب في القانون الدولي يوضح لنا شروطاً لا بد من توافرها للإدعـــاء باكتســـاب الملكية بهذا الأسلوب ومن هذه الشروط أن تكون الحيازة علنية وبطريقة مســـتمرة وغـــير متقطعة ولمدة طويلة من الزمن واختلف الفقهاء القانونيون في تحديد المدة المكتسبة للسيادة بالتقادم، فاقترح البعض مائة عام وآخرون خمسين عاماً، وبطبيعة الحال فإن الحيازة الطويلة تاريخياً تثبت لصالح دولة الإمارات لا إيران.

**د. التنازل (Cession):**

وهـــو أن تتخلى دولة عن سيادتها على إقليم تابع لها إلى دولة أخرى بمقتضى اتفاق بيـــنهما، ومـــن شـــروط التنازل أن تكون للدولة المتنازلة سيادة قانونية على الإقليم موضع التـــنازل، فلا يمكن لإيران أن تدعي أن بريطانيا قد تنازلت لها عن الجزر الثلاث قبل إنهائها للمعاهدات مع الإمارات وانسحابها من الخليج العربي لأنها ليست صاحبة السيادة على الإقليم.

---

[1] الركن، مرجع سابق، ص 17.

هـ. الإضافة( Accretion ):

وهو أن تكتسب الدولة السيادة الإقليمية على مساحات جديدة تضاف إلى إقليمها الأصلي بفعل العوامل الطبيعية كنشأة جزيرة جديدة نتيجة لبركان ضمن إقليم الدولة البحري أو بفعل الإنسان كإنشاء حواجز بحرية عند الشواطئ تقتطع جزءاً من البحر لتضيفه إلى إقليمها البري.

وهذه الوسيلة أيضاً كسابقاتها لا يمكن الاستناد إليها حيث أن الجزر الثلاث توجد منذ فترة زمنية طويلة[1].

**5. الاعتراف العربي بالسيادة الفارسية على الجزر:**

تدعي الحكومة الإيرانية سيادتها على جزيرتي طنب وصري مستنده على أنهما كانتا تدفعان الضرائب بصفتهما تتبعان لإمارة لنجة التي يحكمها عرب القواسم كموظفين تابعين للحكومة الفارسية[2].

وجاء الإدعاء الفارسي هذا عقب الاحتلال الإيراني لجزيرة صري التابعة لإمارة الشارقة عام 1887م، وقد احتج حاكم الشارقة لدى المقيم السياسي البريطاني في الخليج على الاحتلال الإيراني لجزيرة صري، ونبه إلى أن إيران قد تقوم بإجراء مماثل ضد جزر أبو موسى والطنبين وطلب من الحكومة البريطانية تنفيذ التزاماتها الواردة في اتفاقية الحماية.

وبعد اتصالات دبلوماسية أجراها المقيم السياسي البريطاني روس (Ross) مع حكومة الهند ووزارة الخارجية البريطانية، بحث القائم بالأعمال البريطاني في طهران نيكلسون

---

(1) التدمري، مرجع سابق، ص 387-388، وأيضاً العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج5، ص 181-185.

(2) IOR: R/15/1/246: "Lieutenant-Colonel E. G. Ross to Residency Agent Sharjah, 9 May, 1892". In (A. B) Arabian Boundaries, Vol. 13. pp. 11-12.

(Nickolson) مسألة احتلال إيران جزيرة صري مع رئيس الوزراء الإيراني (أمين السلطان) بتاريخ 17 تشرين الثاني عام 1887م، الذي أوضح لـه أن إيران تؤسس احتلالها للجزيرة علـى أساس أن جزيرتي صري وطنب كانتا تدفعان الضرائب للحكومة الإيرانية باعتبارهما مناطق تابعة للحكومة الإيرانية تدار عن طريق موظفين إيرانيين رسميين[1].

واستشهد رئيس الوزراء الإيراني بخمس رسائل رسمية موجهه من حاكم لنجة يوسف بـن محمد إلى حاكم بوشهر أثناء شهر واحد عام 1885م، ورد ذكر جزيرة صري في اثنتين منها وجزيرة طنب في ثلاث منها، وفحوى هذه الرسائل أن محمد بن يوسف يقر بتبعيته للحكومة الإيرانية، ويؤيد دعواها في الجزر العربية الثلاث وغيرها من الجزر موضحاً إنه زار جزيرة صـري وطنـب لتفتيشهما واسترداد ديون الحكومة وجمع الضرائب للحكومة الفارسية على اعتبار أنها مسكونة برعايا إمارة لنجة الذين هم في ذات الوقت رعايا الحكومة الفارسية.

وتتوسـع إيران في إدعائها هذا فتذهب إلى أن الجزر العربية الثلاث تتبع إمارة لنجة مـثلها مثل جزيرة صري وبالتالي فإنها لا تعدو أن تكون جزءاً من الأراضي الفارسية رغم إدارتها من قبل حكام عرب وينطبق عليها ما ينطبق على لنجة وجزيرة صري[2].



---

[1] محمد مرسي عبد الله، مرجع سابق، ص 331.

[2] فـالح حـنظل، المفصـل فـي تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج2، (أبو ظبي: منشورات لجنة التراث والـتاريخ، 1983)، ص 682، وانظـر إلى نص أحدى رسائل يوسف بن محمد في بيروز مجتهد زادة جـزر طنـب وأبو موسى السعي عن السلام والتعاون في الخليج، ترجمة محمد الناهض، (بيروت: دار المنتظر للطباعة والنشر، 2000)، ص 137، وأيضاً: جامعة الدول العربية، مصدر سابق، ص 997.

ثانياً: مناقشة التبريرات الإيرانية (تقويم الحجج الإيرانية)

1. نظرية الحق التاريخي:

من المعروف تاريخياً أن الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية قد سيطرت على أجزاء كبيرة من العالم القديم لفترة طويلة من الزمن، كما أن الدولة الإسلامية قد شملت عبر فتوحاتها بلداناً كثيرةً ويكفي أن نذكر أن العرب قد امتد حكمهم للأندلس أكثر من ثمانية قرون، ثم خرجوا منها نتيجة ضعف المسلمين في ذلك الوقت فليس من المنطق أن يطالب بها المسلمون بعد مرور هذه المدة الطويلة.

إن نظرية الحق التاريخي الإيرانية مردود عليها، لأن إيران نفسها قد خضعت كغيرها للمستعمرين الذين حكموا المنطقة فهل تقبل إيران بتطبيق هذا المبدأ عليها الآن؟ ففي الحرب العالمية الثانية اكتسح الحلفاء إيران عام 1941، وانزلوا الشاه (الأب) عن عرشه وبقيت جيوش الحلفاء في إيران إلى ما بعد الحرب ولو أن للاستعمار حقوقاً تاريخية -كما تدعي إيران- على مستعمراته ومناطق نفوذها لما كان للحكومة الشاهنشاهية حقوق في أراضيها ذاتها[1].

وبادر المقيم السياسي البريطاني في بوشهر في شهر كانون الثاني لعام 1903م، بالكتابة إلى حكومته مشيراً إلى أن ملكية جزيرة أبو موسى تعود بلا شك إلى شيخ الشارقة القاسمي، أما بالنسبة لجزيرة طنب فقد كتب المقيم السياسي بأن الحكومة الفارسية لم تمارس سيادتها مطلقاً على تلك الجزيرة التي تعود ملكيتها لشيخ رأس الخيمة القاسمي، وكانت رأس

---

[1] أبو مغل، مرجع سابق، ص 58. وانظر أيضاً: الفيل: دولة الإمارات العربية المتحدة، ومأزق الاحتلال الإيراني، ص 298.

الخيمة آنذاك جزءاً من الشارقة إذ انفصلتا في الفترة (1869-1900) وتوحدتا مرة أخرى خلال السنين (1900-1920) وانفصلتا مرة أخرى[1].

وقد أعلنت بريطانيا رسمياً في عام 1971م رأيها حين قال السيد وليم لوس (William Luce) ممثل وزير الخارجية البريطانية لمنطقة الخليج العربي: "أن الحكومة البريطانية لم تغتصب جزيرة أبو موسى من الإيرانيين، وتسلمها للشارقة وقت دخولها لمنطقة الخليج العربي وأنه حسب القيود القديمة لدى الحكومة البريطانية فإن الجزيرة كانت عربية"[2].

وقد بقي الساحل العماني موحداً حتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي وصار الخليج العربي بمياهه وجزره وسواحله بحيرة عربية منذ عهد الفتوحات الإسلامية بدءاً من العهد الراشدي مروراً بالعهد الأموي وانتهاءً بالعهد العباسي، ولا شك أن الجزر الثلاث كانت خلال هذه الفترة تابعة للدولة الإسلامية، إذ الخليج بأسره كان عربياً إسلامياً[3].

وخلال مرحلة الاستعمار الأوروبي في الخليج العربي والممتدة من مطلع القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين عندما استقر أمر ساحل عُمان نهائياً للاستعمار البريطاني فإن وضع الجزر ظل مرتبطاً بمنطقة ساحل عُمان والقوى المسيطرة عليه[4].

فقد بدأ الاستعمار الغربي الأوروبي بالظهور في الخليج العربي على أثر وصول البرتغاليين إلى منطقة الخليج العربي منذ مطلع القرن السادس عشر الميلادي بعد أن نجحوا في الوصول إلى الهند، وثمة عوامل اقتصادية دفعت بالبرتغاليين إلى غزو الخليج، لعل من أهمها رغبتهم في تخليص طرق تجارة التوابل من السيطرة العربية والإسلامية وحرمان

[1] الأعظمي، مرجع سابق، ص 30.

[2] بحري، مرجع سابق، ص 5.

[3] عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، ص 113.

[4] المرجع نفسه، ص 118.

التجار البنادقة من الانفراد بجني أرباح التجارة الشرقية وذلك بالوصول إلى أسواق الشرق مباشرة دون أية وساطة وقاموا باحتلال المناطق الإستراتيجية والنقاط الحيوية التي تتحكم بمداخل الخليج ومخارجه فاحتلوا جزيرة هرمز الإستراتيجية، وموانئ أخرى على سواحل الخليج عُمان والخليج العربي كمسقط وصحار وصور وقريات، وجلفار (رأس الخيمة حالياً) وخورفكان والبحرين والقطيف.

عاصر الوجود البرتغالي في الخليج قيام الدولة الصفوية في إيران (1502-1736م) التي بدأت تتطلع بشغف بالغ إلى بسط سيطرتها على الخليج وجزره، فتعاونت مع البرتغاليين في بداية عهدها لتحقيق أطماعها الإقليمية في الخليج غير أن آمالها لم تتحقق على نحو ما تصبو إليه[1].

واستطاع الشاه عباس الذي اعتلى عرش فارس عام 1587 تحقيق بعض أطماعه الإقليمية في الخليج حينما بسط نفوذه على بعض ممتلكات البرتغاليين في الخليج فاحتل البحرين وهرمز وقشم.

استمر نفوذ البرتغاليين في الخليج حتى منتصف القرن السابع عشر حينما تضافرت عوامل كثيرة أدت إلى القضاء على السيطرة البرتغالية في الخليج على يد الإمام ناصر بن مرشد اليعربي عام 1649م[2]. وبعد خروج البرتغاليين من منطقة الخليج العربي ظهر

---

(1) بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج1، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1984)، ص 21.

(2) الأمام ناصر بن مرشد اليعربي: أول أمام في أسرة اليعاربة وقد بويع للأمامه في عُمان ما بين عامي (1624-1649م)، وقد استطاع الأمام بعد حروب طويلة وجهود مضنية أن يوحد البلاد تحت أمرته، ثم وجه اهتمامه نحو البرتغاليين ونجح خلال الفترة 1630-1649م وبعد معارك طويلة من انتزاع معاقلهم في جلفار، وصور ، كما فرض الحصار على مسقط وحين وفاته في 2 نيسان 1649م لم يكن في قبضة البرتغاليين سوى التحصينات الداخلية لمسقط ومطرح. انظر: العابد، المرجع السابق، ص 39-40.

الهولـــنديون كمنافسين أقوياء للإنجليز أثر التهديدات الإسبانية بالاستيلاء على السفن الهولندية التي تمر في المياه الإسبانية[1].

جاءت التهديدات الإسبانية لتدفع بالهولنديين إلى الوصول إلى الهند مباشرة والسيطرة علـــى جـــزر الهـــند الشرقية، وبفضل المعلومات العلمية وتوفر رؤوس الأموال والشركات التجارية تمكن الهولنديون من الوصول إلى المياه الهندية الأمر الذي أدى إلى قيام صراع بين القوتين البحريتين الهولندية والبرتغالية في المياه الهندية، وكان طبيعياً أن ينعكس الصراع بين القوتين على مركز البرتغاليين في الخليج خاصة عندما هب الهولنديون لمساعدة الإنجليز في إلحاق الهزيمة بالأسطول البرتغالي عند ميناء بندر عباس في عام 1625[2].

اتخذ الهولنديون بندر عباس مركزاً لهم، واستطاعوا بفضل درايتهم بأوضاع المنطقة تحقـــيق مـــآربهم فحصلوا على امتيازات لتجارتهم من شاه إيران وبلغوا مركز الصدارة في الخليج العربي بين عامي (1639-1640)[3].

غـــير أن احـــتلال هولـــندا لمركـــز الصدارة في تجارة فارس والخليج لم يكن يسعد الإنجليز الذين رأوا أن الهولنديين منافسين خطرين. ولم تنجح محاولات الإنجليز في التخلص مـــن المنافســـة الهولندية، لذا فقد بقي الهولنديون يتمتعون بالمركز المتفوق في الخليج، إلا أن تدمير الأسطول الهولندي الإسباني المشترك في البحر المتوسط على يد الفرنسيين عام 1776 كـــان بمـــثابة ضربة قاضية لتجارتهم في الشرق ولنفوذهم في الخليج وتم إخراجهم نهائياً من جزيـــرة "خـــرج" آخر معقل هولندي في الخليج عام 1765، وبذلك انتهى النفوذ الهولندي في الخليج وخلا الجو للإنجليز، يرجع اتصال الإنجليز بالخليج إلى القرن السادس عشر الميلادي،

---

[1] الخصوصي، المرجع السابق ، ص 22.

[2] المرجع نفسه، ص 36.

[3] النبراوي، المرجع سابق، ص 42.

ولم يزد هذا الاتصال على العلاقات التجارية، غير الفوائد والأرباح العالية التي جناها الإنجليز من التجارة دفعت بهم إلى تأسيس شركة الهند الشرقية الإنجليزية التي حملت في بداية تأسيسها طابعاً تجارياً[1].

غير أن التغيرات التي طرأت في النصف الثاني من القرن السابع عشر دفعت الشركة لأن تتخذ مواقف سياسية، فساهمت مع الحكومة الفارسية في حربها ضد البرتغاليين فكان أن كافأتهـا حكومـة فارس بأن عهدت إليها حماية التجارة في الخليج، وحصلت على امتيازات وتسـهيلات مرفئـية على الضفة الشرقية للخليج وإعفاءات جمركية كثيرة كانت بمثابة بداية ترسيخ النفوذ الإنجليزي في الخليج.

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر حاولت فرنسا القضاء على نفوذ إنجلترا في الهـند لكن إنجلترا سارعت إلى إغلاق جميع المنافذ التي قد يطرقها الفرنسيون للوصول إلى الهـند فعقدت معاهدة مع سلطان مسقط في 12 تشرين أول عام 1798، أخرجت مسقط عن حيادها التقليدي وجعلت منها حليفاً قوياً للإنجليز.

كمـا أبرمت معاهدات مماثلة مع حكومة فارس ووالي بغداد العثماني (سليمان باشا) ورغـم هذه المعاهدات الوقائية فإن إنجلترا لم تطمئن من التهديد الفرنسي إلا بعد فشل الحملة الفرنسية على بلاد الشام ورحيلها نهائياً عن مصر[2].

ورغـم محاولات فرنسا المتعددة والمتكررة لإقامة العلاقات مع عُمان للحصول على موطئ قدم لها في عُمان إلا أن محاولاتها باءت بالفشل نتيجة إصرار إنجلترا على ضرب كل تقارب فرنسي عُماني متذرعة تارة بالاتفاقيات الدولية أو باستخدام القوة تارة أخرى[3].

---

[1] الخصوصي، مرجع سابق، ص 40.

[2] المرجع نفسه، ص 44.

[3] القلعجي، مرجع سابق، ص 402-405.

ووضعت إنجلترا أهمية الخليج نصب عينيها فقضت على كافة القوى المنافسة لها سواء التي تمثلت في قوى أوروبية أو إقليمية أو محلية، وأحكمت قبضتها على ساحل عُمان فمزقته إلى وحدات سياسية متنافرة وكبلتها باتفاقيات جائرة منعتها من ممارسة سيادتها الوطنية والدولية.

ولم يكد يمضي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى كانت إنجلترا مسيطرة سيطرة تامة على ساحل عُمان (دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً)، وتوجت قبضتها بإرغام حكام الساحل العُماني على توقيع اتفاقية الحماية لعام 1892م، والتي ظلت سارية حتى تم إلغاؤها في الثاني من كانون الأول لعام 1971م[1].

وإذا كانت الحكومة الفارسية تبني ادعاءها بالجزر على أساس أن بعض مناطق الخليج قد دخلت ولفترات محددة من التاريخ تحت الحكم الفارسي كعُمان والبحرين. فإن هذا الإدعاء لا يستطيع الصمود أمام حقائق التاريخ التي تعلن أن الاحتلال الفارسي لهذه المناطق جاء نتيجة لصراعات داخلية وفترات ضعف مرت بها عُمان والبحرين[2].

ويكفي أن نشير إلى إحدى الرسائل التي بعث بها الشعب العُماني المعارض للتدخل الفارسي في الشؤون الداخلية لعُمان للسلطان العُماني سيف بن سلطان الثاني جاء فيها: "…. فهذه مصيبة علينا وعليكم ما أعظمها، ورزية ما أشأمها، فإن ظفروا طغوا، فسبحان الله أأنت نائم أم يقضان أم استولى على قلبك الشيطان …"[3].

---

[1] لمزيد من الإطلاع حول هذه المعاهدات انظر: العيدروس، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 75-84، وأيضاً سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي، الكتاب الثاني، ص 66-77.

[2] محمد حسن العيدروس، التدخل الفارسي في عُمان، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 55، (جامعة الكويت، 1988)، ص 153-185.

[3] حنظل، المفصل في تاريخ الامارات العربية المتحدة، ج1، ص 168.

## 2. حجية الخرائط

تستند إيران في معرض إدعائها بتبعية الجزر إليها إلى خريطة وزارة الحربية البريطانية التي لونت الجزر باللون نفسه الذي لونت به الأراضي الإيرانية وقد استند مندوب إيران في مجلس الأمن إلى هذه الواقعة التي لا تعتبر حجة لصالح إيران؛ لأن بريطانيا دولة أجنبية ولا قيمة لاعترافها سيما أن لها اعترافات مضادة سابقة تؤكد فيها عروبة الجزر وتبعيتها للقواسم[1].

ويكفي للاستدلال على الاعترافات البريطانية المؤكدة لعروبة الجزر الإشارة إلى بعض الوقائع التاريخية:

- في نهاية شهر نيسان 1904 قام موظف بلجيكي يعمل في مصلحة الجمارك الإيرانية وبإيعاز من وزير الخارجية الإيرانية بزيارة جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى، حيث قام بإنزال العلم الشارقي، من على الجزيرة ورفع العلم الفارسي مكانه وترك في الجزيرة بعض حراسه لحماية العلم الفارسي. فقام ممثل بريطانيا لدى طهران بتقديم احتجاج إلى الحكومة الفارسية باعتباره ممثلاً لمصالح الإمارات المتصالحة طبقاً لأحكام اتفاقية عام 1892م، ولم يكن أمام الحكومة إلا إنكار علمها بالحادث وأمرت بإنزال علمها وسحب الحراس من الجزيرتين وعاد علم الساحل المتصالح يرفرف فوق الجزيرتين في 4 حزيران 1904م[2].
- في 28 أيلول 1912 طلب المقيم السياسي البريطاني في الخليج السيد بيرسي كوكس (Sir Percy Cox) من حاكم الشارقة الشيخ صقر بن خالد القاسمي

---

(1) شكري، مرجع سابق، ص 34-36، وانظر أيضاً: الفيل، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني، ص 335.

(2) IOR: L/P/127, Op. cit., pp 531-532، وانظر أيضاً: الراوي، مرجع سابق، ص 13-14،

السماح بإقامة فنار على جزيرة طنب التابعة له لإرشاد البواخر العابرة للخليج، فأجابه الحاكم إلى طلبه في 13 تشرين أول عام 1912م، بعد أن اشترط عليهم عدم التدخل في شؤون الجزيرة[1].

- بتاريخ 3 شباط 1938 كتبت وكالة الدولة البريطانية في ساحل عُمان إلى الشيخ سلطان بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة تطلب منه الإذن لأحد المهندسين بزيارة طنب الكبرى لفحص معدن (المغر) أكسيد الحديد الأحمر[2].
- في 21 تشرين أول عام 1957م، كتب المعتمد البريطاني في دبي كتاباً لحاكم رأس الخيمة أشار فيه إلى زيارة رسمية ستقوم بها بارجة بريطانية لإمارة رأس الخيمة ثم تمر بجزيرتي طنب التي هي من ممتلكاتهم[3].
- أكد وزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية كودير (Kodeer) في كتابه المؤرخ في 28 تشرين الأول عام 1970 سيادة الشارقة على جزيرة أبو موسى حيث قال: "أن وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة البريطانية والإمارات المعنية هي أن السيادة على جزيرة أبو موسى للشارقة"[4].
- وأخيراً فقد أكد المعتمد البريطاني في دبي جوليان بولارد (Julian Bullard) في 8 تشرين الثاني عام 1970م باسم الحكومة البريطانية "أنه بحسب رأي

---

[1] الراوي، المرجع السابق، ص 16-17، وانظر أيضاً الأعظمي، المرجع السابق، ص32.
[2] شكري، مرجع سابق، ص 9-10.
[3] المرجع نفسه، ص 10.
[4] الراوي، مرجع سابق، ص 18-19.

حكومة صاحب الجلالة البريطانية، فإن السيادة على جزيرة أبو موسى للشارقة وليس لأية دولة أخرى"[1].

والخـــرائط لا يمكن اعتبارها حجة لصالح إيران لأنها أحياناً لا تعتبر ذات قيمة قانونـــية أمـــام المحـــاكم الدولية يؤيد ذلك قرارات المحاكم الدولية وآراء فقهاء القانون الدولـــي، وكثـــيراً مـــا تحفظـــت المحاكم الدولية في قبول خرائط من قبل دولة مدعية واعتبارها دليلاً على الحدود مستندة إلى أن هذه الخرائط تفتقر إلى الدقة الفنية ومعرفة مصـــدر بـــياناتها وصحة معلوماتها. وتكمن القيمة الاستدلالية للخرائط كدليل ثابت في المسائل القانونية في توافر ما يتعلق ببيانها كمستند قانوني، دقة الخرائط الفنية، ومقياس رسمها ومصدرها ووقت صدورها والغرض الذي أعدت من أجله، فإذا ما تبين للقاضي أو المحكـــم الـــذي يقـــوم بدراسة هذه الخرائط عدم دقتها الفنية، أو عدم معرفة مصدر بياناتها أو معلوماتها الجغرافية أو جاءت متعارضة مع ما توصل إليه القضاء من وقائع قانونـــية فإنهـــا ليست ملزمة بالأخذ بها[2]. وهذا ما ورد في قرار المحكم ماكس هوبر (Max Huber) في تحكيمة في النزاع القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا حول جزيرة بالماس (Palmas) عام 1928، حيث قدمت حكومة واشنطن أكثر من ألف خارطـــة تتراوح تاريخها ما بين عام 1599م إلى عام 1898م، وليس فيها سوى ثلاث خـــرائط تقترب من وجهة النظر الهولندية ومع ذلك فقد قرر المحكم في حكمه النهائي الصـــادر عام 1928 بأن المحكم إذا ما اقتنع بوجود حقائق قانونية تتعارض مع بيانات

---

(1) المرجع نفسه، ص 19.

(2) شكري، مرجع سابق، ص 34-36، وانظر أيضاً: الراوي، مرجع سابق، ص 22-23.

رسامي الخرائط الذين لا يعرف مصدر معلوماتهم أمكنة ألا يعيروا خرائطهم أي اهتمام مهما بلغ عددها[1].

ويمثل مصدر الخريطة من العوامل المهمة لتحديد القيمة الاستدلالية للخريطة وعنصراً ضرورياً للأخذ بصحته في حل النزاع القائم بين الدول وهو ينقسم إلى نوعين:

1- الخرائط الرسمية.

2- الخرائط غير الرسمية (الخاصة).

والخرائط الرسمية هي الخرائط التي تصدرها الهيئات الرسمية أو أحد المراكز ذات الاختصاص بأمر الدولة وتحت إشرافها أو تلك التي تلحق بالمعاهدات أو قرارات التحكيم المتعلقة بالحدود.

أما الخرائط غير الرسمية (الخاصة) فهي الخرائط التي يعدها أفراد عاديون لا يتصفون بصفة رسمية بعيداً عن رقابة الدولة ورعايتها كالخرائط التي تصدرها المؤسسات العلمية الخاصة أو الشركات[2].

وإذا رجعنا إلى خريطتي اللورد كورزون (Lord Kurzon) والخريطة المسيحية الهندية التي سبقت الإشارة إليهما، والتي تعتمد عليما إيران في تدعيم حقها في الجزر نلاحظ أن بريطانيا نفسها لا تعترف بهاتين الخريطتين حيث أنهما لم تطبعا إلا مرة واحدة بالألوان الإيرانية حيث عمد الإيرانيون إلى إعطاء الأراضي التابعة لهم بألوان محددة، وقد اعترف مسؤولو وزارة الخارجية البريطانية في ذلك الوقت بأنهم أخطأوا والخطأ في المسألة تتحمله

---

(1) الفيل، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني، ص 336، وانظر أيضاً: عيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج5، ص 202.

(2) عادل عبد الله حسن، التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1997)، ص 320.

السلطات البريطانية حيث جاء في التقرير البريطاني: "أنه لا يمكن أخذ التصريح ولا الخريطة بصورة رسمية كما يمكن اعتبار ذلك مهماً قبل وبعد إدعاء إيران في الجزر".

أمـــا بالنســـبة للخريطة العسكرية التي قدمتها وزارة الخارجية البريطانية لشاه إيران وظهـــرت علـــى الجـــزر بلون الأراضي الفارسية فهي من النوع الذي يستخدم في الملاحة البحرية وليس في أغراض ترسيم الحدود[1].

وعلى العكس من ذلك فإن الخرائط الدولية كانت تشير إلى عروبة الجزر منذ العهود القديمة بل أن الخرائط الصادرة في عهد الحماية البريطانية وهي كثيرة تشير بكل وضوح إلى تبعـــية الجزر إلى الإمارات[2]، وأبرز مثال على ذلك خارطة إيرانية صادرة في عام 1955 أشارت بوضوح إلى تبعية الجزر لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة وليس لإيران[3].

والأســـئلة التـــي تطـــرح نفسها حيال الحجة الثانية هي أين تلك الخرائط التي يزعم الإيرانـــيون وجودها دون أن يبرزوها علناً، وهل الذي قدم تلك الخرائط آنذاك يمثل الحكومة البريطانية؟ وللإجابة على تلك الأسئلة يتضح أن المسؤولين الإيرانيين لم يحملوا أنفسهم مشقة إبـــراز هـــذه الخرائط، وأيضاً لا يمكن نسبة تلك الخرائط إلى الحكومة البريطانية ما لم تكن موثقة من شخص يمثلها في علاقاتها الدولية وهو شرط غير متوفر، وحتى لو توفر فلا عبرة بـــه حيث أكدت بريطانيا نفسها تكراراً ومراراً بسيادة الشارقة ورأس الخيمة على الجزر في أكثر من وثيقة معلنة ومنشورة[4].

---

[1] التميمي، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج، ص 133.

[2] التدمري، المرجع سابق، ص 394-395.

[3] مفيد شهاب، الأسانيد القانونية والتاريخية لتبعية الجزر الثلاث وسيادتها طبقاً لقواعد القانون الدولي، بحث منشـــور في كتاب جزر الخليج العربي أسباب النزاع ومتطلبات الحل، ((د.م)، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1994)، ص 224.

[4] عيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج5، ص 202-203.

إضـــافة إلى أن بريطانيا كدولة أجنبية لا تملك أي حق في التصرف بحقوق الآخرين وممتلكاتهم لا بما يمكن لها أن تصدره من خرائط أو تعقده من اتفاقيات[1].

### 3. حجية المصالح الإستراتيجية لإيران في الجزر:

عـــند تقيـــيم حجة حماية المصالح الإستراتيجية التي استندت إليها إيران والتي تمثلت أساســاً بـــالموقع الجغرافـــي للجـــزر العربـــية وأهميتها الإستراتيجية لحماية الأمن وطرق المواصـــلات فـــي الخليج العربي، يتضح للمفسرين القانونيين أنها حجة لا تقوى على إضفاء الشرعية على تصرف إيران إزاء الجزر العربية والمتمثل بخرق القاعدة الدولية القاضية بمنع استخدام القوة في مجال العلاقات الدولية لإحداث تغييرات إقليمية[2].

فمـــن حيـــث الموقع الجغرافي فبالرغم من أن المعطيات الجغرافية تكشف عن قرب الجزر النسبي لمضيق هرمز وتحكمها في مدخل الخليج ومخرجه، فإن هذا الموقع لا يضاهي شـــيئاً يذكر إذا ما قورن بالموقع الجغرافي لميناء بندر عباس الإيراني أو جزيرة قشم الواقعة على مدخل المضيق مباشرة، والتي تعتبر من الجزر الكبرى في الخليج العربي فضلاً عن أن إيران وضعت يدها على جزيرة صري التي تبعد حوالي عشرين ميلاً عن جزيرة أبي موسى وتستطيع إيران حماية مصالحها الإستراتيجية من خلال تلك الجزيرة الواقعة في مدخل الخليج دون الحاجة إلى احتلال جزر تابعة لدولة أخرى[3].

وبخصـــوص حجة قرب الجزر من إيران وبعدها من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة فإنه بالرغم من عدم دقة المعلومات الجغرافية التي ذكرها المندوب الإيراني في مجلس الأمن، فـــإن ممارســـة إمارتي الشارقة ورأس الخيمة السيادة على الجزر الثلاث أمر ثابت منذ فترة

---

(1) التدمري، مصدر سابق، ص 395.

(2) الركن، مرجع سابق، ص 19، وانظر أيضاً عيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج5، ص203.

(3) عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، ص 174.

طويلة وإن إدعاء المندوب الإيراني واستناده إلى فكرة الجوار لا يمكن أن تقف أمام حجة ممارسة السيادة الفعلية مدة طويلة.

أضف إلى ذلك أن اتخاذ فكرة الجوار على إطلاقها كأساس لاكتساب الإقليم قد تؤدي إلى نتائج وخيمة في مجال العلاقات الدولية، وقد تؤدي إلى اختفاء دول من على مسرح الحياة الدولية[1]. فإسرائيل مثلاً تدعي أن جبل الشيخ الواقع في مرتفعات الجولان السورية هو موقع استراتيجي بالنسبة لها، إذ من خلاله تستطيع سوريا أن تكشف معظم أراضي فلسطين، وإذا كان الأمر كذلك فكم من دولة في العالم تدعي أن لها حقاً في دولة أخرى فالإدعاء السياسي لا قيمة له في القانون الدولي، إلا إذا كان باتفاق الدولتين. ثم إذا كانت بريطانيا قد تنازلت عن جزيرتي طنب كما تزعم إيران فليس في اتفاقيات الحماية ما يخولها بذلك إذ إن القانون الدولي وقواعده الناظمة للحماية لا تجيز التنازل فالقصد من الحماية هو الصيانة وليس التبديد وإذا حصل ذلك فهو باطل[2].

لذلك يذهب البعض إلى أن الأطماع الاقتصادية هي وراء هذا الإدعاء فمهمة الحفاظ على أمن الخليج هي مسؤولية كافة دول المنطقة وليس إيران وحدها ويتم ذلك بتحقيق التعاون وحسن الجوار وليس بالتدخل العسكري وفرض الهيمنة ومن المعروف أن مصلحة إيران هي الدافع لاحتلالها تلك الجزر وهذا ما نجده واضحاً في تصريح الشاه لصحيفة إيرانية عام 1970 حيث يقول: "إن إيجاد قاعدة بحرية وجوية وبرية في جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى سيمكن إيران من مراقبة مدخل المحيط الهندي إلى الخليج الفارسي، وأن العدو المشترك هو الثورة العربية وهو العدو الذي لو أفلح يوماً في السيطرة

---

[1] الراوي، مرجع سابق، ص 23.

[2] شكري، مرجع سابق، ص 36-37.

علـــى الجـــزر ســيتمكن مـــن شل حركة تصدير النفط الإيراني إلى الخارج وإلى إسرائيل بالذات"[1].

ويـــرى الـــبعض أن الاعـــتراف بســـيادة إيران على الجزر مرده أساساً قرب انتهاء المخزون النفطي لإيران، وبالتالي فإن تثبيت الحق بملكية الجزر يمد إقليمها البحري 12 ميلاً إضافياً مما يهدد الآبار البترولية التابعة لدولة الإمارات في الخليج العربي[2].

إن حجـــة المصـــالح الإســـتراتيجية التي ترتكز عليها إيران لتبرير احتلالها للجزر والمتمـــثلة في ضمان أمن الخليج، قد اعتبرها القانونيون مسؤولية جميع دول الخليج العربي، ولا يمكـــن بـــأي حال من الأحوال انفراد دولة واحدة به. كما أن هذا الأمن يتحقق بالتعاون وحسن الجوار لا باحتلال أراضي الغير بالقوة وفرض الهيمنة العسكرية عليها[3].

ونظراً لوجود نزاع حول هذا الموضوع فإن ميثاق الأمم المتحدة ينص في أكثر من موضـــع على ضرورة حل النزاعات والخلافات الدولية بالطرق السليمة، وأن الإعراض عن حـــل تلـــك النزاعات بالطرق السلمية يعني في حقيقة الأمر انتهاكاً لقاعدة دولية تقضي بعدم جـــواز اســـتخدام القوة لحل الخلافات والمنازعات الدولية، فعلى الأمم المتحدة في هذه الحالة ودرءاً للخطر الذي قد يمس الأمن والسلم الإقليمي، فإنه يتوجب وفق نصوص المادة (51) من ميـــثاق الأمـــم المتحدة والمواد الأخرى المشابهة أن تنظر الأمم المتحدة في النزاع القائم بين دولتين عضوين في المنظمة كما حدد ذلك نصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[4].

---

[1] عـــبد الله الأشـــعل، قضية الحدود في الخليج العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1978)، ص 211.

[2] الركن، مرجع سابق، ص 19-20.

[3] التدمري، مرجع سابق، ص 395، وانظر أيضاً: الركن، مرجع سابق، ص 20.

[4] العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج5، ص 204.

وتختلف وجهة النظر العربية حول أمن الخليج عن وجهة النظر الإيرانية فبينما ترى إيـران أن أمن الخليج يقتضي إبعاد المنطقة من الوقوع تحت تأثير التيارات الموالية للاتحاد السوفياتي أو الصين وفي المقابل إفساح المجال للقوى الرأسمالية حتى لو اقتضى ذلك التدخل في القضايا التي تخص العرب وحدهم. فإن وجهة النظر العربية حول أمن الخليج تتلخص في إلقـاء عـبء مسؤولية الأمن على عاتق أبناء الخليج وحدهم دون غيرهم، وهي أبعاد القوى الكبرى عن المنطقة[1].

ويؤكـد وجهـة النظر الإيرانية ما أكدته التصريحات الأمريكية آنذاك ومن بينها ما صـرح بـه وزيـر الدفاع الأمريكي نويس (Nowiess) إذ قال: "إن سياستنا بتزويد إيران بالأسـلحة ليسـت نتيجة سلسلة ارتجالات، بل هي نتيجة مباشرة لقرار عام 1969م، ومذكرة قـرار مجلـس الأمـن رقـم 52 بتشـجيع إيـران على تولي مسؤولية السلام والاستقرار فـي الخلـيج، والحقـيقة أنـه ما إن اختارت واشنطن أن تحول إيران إلى قوة شرطة وكيلة حـتى لم يعد أمامها خيار سوى تنفيذ طلبات الشاه للأسلحة التي أحس بأنه يحتاجها للقيام بهذه المهمة"[2].

وإذا أضـفنا إلى ذلك فشل إيران في جر العرب إلى حلف يضمن أمن الخليج خاصة بعد أن عرف العرب أن هذا الحلف سيكون بإيحاء من الغرب، ولحساسيتهم تجاه الأحلاف كل هذا جعل إيران تتوجس منهم وتدعي أن أمنها يتطلب الاحتفاظ بالجزر وهذا مرفوض في كل القوانين والأعراف الدولية[3].

---

(1) العيدروس العلاقات العربية الإيرانية، 1921-1971م، ص 519.

(2) خالد محمد القاسمي، الجزر العربية الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، ص 331.

(3) شوهرام شوبين وسابير زابيه، العلاقات الخارجية الإيرانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة والعربية، عدد 10، (جامعة الكويت، 1977)، ص 160.

### 4. حجية الأدلة على الملكية

وبموجب هذه الحجة تشير إيران أن لديها بموجب القانون الدولي أدلة على سيادتها وتملكها للجزر.

ولتفنيد هذه الحجة نجد أن إيران لا تملك أي دليل أو إثبات لوجود سيادة لها على تلك الجزر وقد تزعم إيران بأنه كانت لها سيادة وأنها تخلت عنها لبريطانيا على سبيل الإعارة، وهذه الحجة أيضاً (قولية) لا يمثلها أي دليل لدى الفرس، بل أن بريطانيا ذاتها تنفي ذلك الإدعاء، وتذهب إلى عكس ذلك، فتؤكد وتعترف رسمياً بأن الجزر عربية وتابعة للقواسم منذ أن وصلت سفنها إلى المنطقة ومنذ أن تعرفت على هذه البلاد ويزيد على ذلك ما أقرته حكومة شركة الهند الشرقية في وثائقها من أن الجزر الثلاث وغيرها من الجزر في الخليج عربية، وأنها تابعة منذ أواسط القرن الثامن عشر الميلادي لشيوخ القواسم في الشارقة ورأس الخيمة.

كما أن طلب إيران من قواسم الشارقة ورأس الخيمة استئجار الجزر أو شرائها بمبالغ مغرية وعلى فترات وبعروض مغرية متعاقبة وحتى قبيل الاحتلال الإيراني للجزر في 30/ 1970/11، يكشف بطلان الإدعاء الفارسي ويحبط الحجة[1].

إذا طبقنا طرق اكتساب السيادة على الإقليم التي مرت، معناً سابقاً على الجزر نراها غير متفقة مع شروط اكتساب الإقليم، فمن المعروف أن الاستيلاء يعني وضع اليد بقصد السيادة من قبل دولة ما على إقليم غير مشمول بأية سيادة من قبل أي دولة أخرى، ومن خلال وقائع التاريخ يتبين لنا أن هذه الجزر لم تكن مباحة بحيث تدعي إيران حيازتها فقد حكمها القواسم أكثر من قرنين ونصف القرن ثم أن شروط

---

[1] التدمري، مرجع سابق، ص 386، وانظر أيضاً: الراوي، مرجع سابق، ص 19.

الاكتساب بالتقادم لا تنطبق على الجزر فمن جهة كانت إيران تريد قسماً من جزيرة أبو موسى، ولكنها كانت تعترف بعدم حسم موضوع السيادة عليها ومن جهة أخرى فإن الإمارات يمكن أن تؤسس حقها القانوني على أساس التقادم الناشئ عن حيازة الجزر لمدة لا تعيها الذاكرة ولا يمكن تحديد ما إذا كانت الحيازة التي بدأت في منتصف القرن الثامن عشر ذات أساس شرعي أو غير شرعي لعدم وعي الذاكرة بها[1].

ويمكن الاستشهاد هنا بآراء بعض الخبراء القانونيين الإنجليز الذين يذهبون إلى أن أساس سيادة الإمارات وتبعية هذه الجزر لها، هو فكرة لتدعيم سيادة الامارات، إذ إن الجزر في البداية كانت غير منظمة في ظل حكم دولة معينة ولكنها نظمت تحت سيادة القواسم وممارسة كافة مظاهر السيادة الفعلية عليها من حيث إدارة المرافق العامة ومنح الامتيازات ورفع الأعلام دون معارضة تذكر من قبل الأطراف المجاورة[2].

وإذا انتقلنا إلى تطبيق شرط التنازل نرى أن إيران لا تستطيع أن تدعي أن بريطانيا قد تنازلت لها عن الجزر لأنها بالأساس ليست ملكاً لبريطانيا ومن لا يملك لا يعطي كما أن إماراتي الشارقة ورأس الخيمة لم تتنازلا عن سيادتهما على الجزر حتى بموجب الاتفاق المبرم مع إمارة الشارقة[3].

---

[1] الركن، مرجع سابق، ص16.

[2] المرجع نفسه، ص17.

[3] الركن، مرجع سابق، ص 18-20، وانظر أيضاً: جمشيد ممتاز، مرجع سابق، ص 55-74، وأيضاً: سكوفيلد، مرجع سابق، ص 13.

5. بطلان الإدعاء العربي المدعى به:

تدّعـــي إيـــران أن حكام لنجة العرب اعترفوا بسيادتها عليهم، وتذكر في هذا الصدد بالوثـــائق المحفوظـــة لديها، والتي تشير إلى أن هؤلاء دفعوا ولمدة طويلة الضرائب للحكومة الفارسية.

وللـــرد علـــى هـــذه الحجة لا بد من توضيح التواجد العربي في لنجة فقد عبر بعض القواســـم الخلـــيج إلى الساحل الشرقي لتقديم المساعدة للحاكم الفارسي لمقاطعتي بندر عباس وأرمـــوز، وكـــان ذلـــك بعد وفاة نادر شاه عام 1747م، واستقر هؤلاء في عدة مواقع على الســـاحل الشـــرقي للخليج، كموقع لنجة المقابل لجزيرة قشم ومواقع أخرى، حيث أقاموا كياناً سياسياً هناك واستمروا في الحكم بزعامة شيوخ القواسم إلى الفترة الممتدة بين عامي 1764-1779 وقام خلالها بإنهاء الوجود العربي في تلك المناطق[1].

وحـــدث في عام 1835 تقسيم عرفي بين القواسم لملكية جزر الخليج بحيث أصبحت جزيـــرتا صـــري وهـــنجام تابعتيـــن لقواسم لنجة، وجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تابعة لقواسم ساحل عُمان أي رأس الخيمة والشارقة.

وهكذا عاد القواسم إلى حكم المنطقة التي خرجوا منها بعد وفاة كريم خان وبقوا حكاماً للـــنجة إلـــى عام 1887، عندما استطاعت الحكومة الفارسية تثبيت أقدامها في ساحل الخليج حيـــث تـــم إخضاع قواسم لنجة للحكم الفارسي واعتبروا عمالاً فرساً وموظفين وأوكلت إليهم مهمـــة جمـــع الضـــرائب في الجزر التي كانت من ممتلكات القواسم مثل أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى.

---

[1] نوفـــان رجـــا الســـوارية، وإبراهيم فاعور الشرعة، عروبة الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى وطنب الكـــبرى، وطنـــب الصـــغرى) 1750-1971، دراسة تاريخية وثائقية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد2، (الجامعة الأردنية، 2005)، ص 348.

وقد بنى الفرس إدعاءاتهم على هذا الأساس وتناسوا أن قواسم لنجة أصلاً فرع من القبيلة الرئيسية قواسم عُمان ومركزها رأس الخيمة وأنهم كانوا يقومون بحكمها نيابة عن القبيلة بأكملها، وليس على أساس أنها ملك خاص بهم، وبعد انتهاء سيادة لنجة عام 1887، انتقلت إدارة لنجة إلى رأس الخيمة، وذلك يعني عدم الاعتراف بالوجود الفارسي على تلك الجزر[1].

أما بالنسبة إلى رسائل يوسف بن محمد والتي تستند إليها إيران في ادعاءاتها فيوجد فيها العديد من التناقض ففي الوقت الذي يقر فيه يوسف بن محمد في رسائله المرسلة لرئيس الوزراء الفارسي (أمين السلطان) بتبعية جزيرة طنب وجزر أخرى للحكومة الفارسية، نجده في الوقت ذاته يعترف صراحة في رسالته الموجهة لحاكم رأس الخيمة والشارقة حميد بن عبد الله القاسمي في 29 آذار عام 1884، بأن جزيرة طنب تابعة لقواسم عُمان[2]. إذ يقول صراحة: "لقد حضر عندي حاجي أبو القاسم، وكيل المقيم السياسي وطمنني عن شكوك حول جزيرة طنب، بالحقيقة أن الجزيرة تخصكم يا قواسم عُمان ولقد وضعت يدي عليها ظناً مني أنكم موافقون على ذلك على أساس أن العلاقات بيننا هي علاقات مودة وصداقة..."[3].

وهناك تناقض أخر في رسائل يوسف بن محمد فبينما يؤكد يوسف بن محمد في رسائله أنه زار جزيرة طنب لتفتيشها وجمع الضرائب المستحقة عليها للحكومة الفارسية، نجد أن رسالة الشيخ حميد بن عبد الله القاسمي في 14 كانون الثاني 1888م الموجهة للمقيم

---

(1) المرجع نفسه، ص 348، وانظر أيضاً: الأعظمي، مرجع سابق، ص 24-25.

(2) عبدول، الجزر العربية الثلاثة في الخليج العربي، ص 138-139.

(3) بيروز مجتهد زاده، جزر طنب وأبو موسى السعي الإيراني عن السلام والتعاون في الخليج، ص 137، وانظر أيضاً: جامعة الدول العربية، مصدر سابق، ص 997.



الصفحات 119+120 مفقودة من المصدر

## الفصل الرابع

## الوثائق التاريخية والأسانيد القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة

## في مواجهة الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث

### 1. الأسانيد القانونية المبنية على الوقائع التاريخية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تستند دولة الإمارات العربية المتحدة في مطالبها بالجزر الثلاث إلى مجموعة من الوثائق والمراسلات التي ترى أنها تثبت ملكيتها تاريخياً لهذه الجزر وتشكل هذه الوثائق السند الحقيقي الذي يدعم حقها في جزرها ويمكن أن نلخص الأسانيد الخاصة بدولة الإمارات العربية من الناحية القانونية في الأمور التالية:

**أولاً:** المراسلات التي تمت بين شيوخ القواسم على الجانب الغربي للخليج (رأس الخيمة والشارقة) وشيوخ إمارة لنجة العرب قواسم الجانب الشرقي للخليج.

**ثانياً:** الوثائق البريطانية، وهي رسائل متبادلة بين حكام الشارقة ورأس الخيمة من جهة والسلطات البريطانية من جهة أخرى.

**ثالثاً:** منح امتيازات استخراج الموارد الطبيعية في الجزر للشركات الأجنبية من قبل حكام الشارقة ورأس الخيمة[1].

**أولاً: المراسلات التي تمت بين شيوخ القواسم على الجانب الغربي للخليج (رأس الخيمة والشارقة) وشيوخ إمارة لنجة العرب قواسم الجانب الشرقي للخليج.**

تكمن أهمية هذه الرسائل في كونها تحمل اعترافات صريحة وواضحة من حكام لنجة حيث يقرون بتبعية هذه الجزر لقواسم عُمان (الشارقة ورأس الخيمة)، ومما يزيد من أهمية

---

[1] عبدول، الأسانيد القانونية المثبتة بتبعية الجزر العربية الثلاث لدولة الإمارات العربية المتحدة، ص 47.

هذه الرسائل أنها صدرت عن إرادة سليمة غير مكرهه ومن أشخاص ينتمون إلى أسرة واحدة في إطار توزيع عائلي للممتلكات ومن حكام اعترفت بهم إيران دون أن يمارس عليهم ضغوط من جانب الحكوميتين الفارسية والبريطانية[1].

حيث تشير الوثائق والمراسلات إلى أن الشيخ حميد بن عبد الله حاكم رأس الخيمة بين عامـــي (1869-1900م) كان يتبع سياسة قوية ويفرض سيطرة تامة على الجزر وقد قام في عـــام 1871 بمنع قبيلة البوسميط وكانت هذه القبيلة تتبع قواسم لنجة من دخول جزيرة طنب مـــن أجـــل الرعـــي وأرسل رسالة إلى حاكم لنجة الشيخ خليفة بن سعيد يحتج فيها على هذا التصرف في منعهم من الرعي في الجزيرة وجاء الرد على هذه الرسالة في 25 تشرين الثاني عام 1871م، من حاكم لنجة يؤكد له فيها أن البوسميط من إتباعه وله حق التصرف في منعهم من الرعي في الجزيرة[2].

وفيما يلي نص الرسالة:

"لجـــناب الأجل الأمجد الأفخم الشيخ أحميد بن عبد الله بن سلطان... المحترم سلّمه الله تعـــالى من كافة الآفات... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... الموجب لتحرير الكتاب أولاً إبلاغ جنابك السلام والسؤال عن ذاتك الشريفة لا زالت بخير إنشاء الله. كتابك المكرم صحبه الأخ أحمد بن سلطان وصل وما ذكرت فيه عن انتقال الأهل إلى رحمة الله فذلك سبيل الجميع وإنا لله وإنا إليه راجعون.

ما يسع إلا الصبر لأمر الله تعالى، ثم الكتاب الثاني الذي ذكرت فيه عن سير البوسميط إلى طنب، أخي، البوسميط ربعك فشوفه، لكن يكون تمنع مثل راعي أدبي وعجمان وأم القوين

---

[1] المرجع نفسه، ص 47-48.

[2] محمد مرسي عبدالله، المرجع السابق، ص 324، وانظر أيضاً القاسمي، الجزر العربية الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، ص305.

وأهـل باسيدو[1] لأن هؤلاء كلهم يعبرون ذلك المكان وإلا أبو سميط كما ذكرنا فشوفه، وأما الجـواب الـذي جـاء فيه أحمد بن سلطان فإن كان جنابك ترى صلاح يكون تعرفنا بغاية مقصـودك وإنشـاء الله تشاهد من العمل الجميل وإلا جواب غيرك لا بأساً لأنهم، يثبتون عن مواعيدهم وغير ذلك.

أخي، إني عازم على أن لجنابك بعضاً من الربع لأجل بعض الحوايج لكن صار بعض المـانع وهـذا المواصل لجنابك كتاب إلى الأخت عائشة بنت سالم المأمول منك تقرأه عليها بنفسـك حتى لا أحد يطلع عليه وتكتب لنا الجواب عاجلاً مع كل قادم ويقيناً جنابك ما يقصر ودم سالماً والسلام".

في 13 رمضان سنة 1288هـ ختم خليفة بن سعيد (حاكم لنجه) [2].

وهـناك قراءة أخرى للرسالة جاء فيها: "فيما يختص برسالتكم الأخيرة التي ذكرتم فيها زيارات البوسميط لطنب أعلم يا أخي أن البوسميط اتباعك ويدينون لك بالطاعة، ولكنك ينبغي أن تمنع من يتبعون شيوخ دبي وعجمان وأم القوين لأنهم جميعاً يذهبون إلى هذا المكان وأما البوسميط كما ذكرت فهم تحت الطاعة"[3]"

ويعـود الشيخ حميد بن عبد الله نفسه مرة أخرى ليشكو من قيام قبيلة البوسميط بأعمال تخريبـية في جزيرة طنب ويأتي الرد هذه المرة من حاكم لنجة الشيخ علي بن خليفة في 28 كانون الثاني عام 1877م حاملاً اعترافاً صريحاً بملكية جزيرة طنب للشيخ حميد بن عبد الله وهذا نص الرسالة.

---

[1] باسـيدو: هـي محطـة بريطانية عند نقطة في أقصى الغرب تسمى بهذا الاسم في جزيرة قشم وتقع إلى الشرق من ناحية الشمال لمدينة لنجة. لوريمر، المصدر السابق، ج أ، القسم التاريخي، ص 588.

[2] الأعظمـي، المرجع السابق، 14. والرسالة (الوثيقة) في الملحق رقم (1) من الكتاب، وانظر أيضاً: نص الرسالة في جامعة الدول العربية، المصدر سابق، ص 995.

[3] القاسمي، الجزء العربية الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، ص 305.

"لجناب الأكرم المكرم والأحشم الأفخم الأرشد الوالد الشيخ احميد بن عبد الله بن سلطان المحـــروس بالله من جميع الآفات. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته على الدوام ومحبك من فضـــل الله وبركت وجودك لا زلت كذلك وفي أشرف الساعات ورد إلينا كتابك المكرم وبما ذكرت فيه صار لدينا معلوم ونعرفك أردنا الوصول إلى طرفكم، ولكن ورد عليا كتاب الوالد الشـــيخ مذكور خان ومراده الوصول إلى طرفنا، وإن شاء الله بعد رجوعه لا بد من الوصول إلـــى طـــرفكم، ثـــم لا يخف جنابك عرفت من طرف الجماعة البوسميط مرادك تمنعهم عن يعبرون إلى جزيرة طنب ويخربون فيها من سبب أن الجزيرة المذكورة ملككم وقد كثرت فيها المراسلات بينكم وبين المرحوم الوالد خليفة، وأنه منع الجماعة عن يعبرون فهذه حقيقة.

وقـــد تحقق عندنا أن جزيرة طنب تبع قواسم عُمان، ولا لنا فيها ملك ولا اعتراض إلا برضاكم ومن سبب ذلك جعلنا البلدان والرعايا واحدة ومن باب الجراه أذنا لهم يعبرون فلان لمـــا تكـــدر خاطـــرك وخاطرك ومرادك تمنعهم سوف نمنعهم ولا يكون خاطرك إلا راضي ونـــرجو مـــن الله الكـــريم أن يجعلك خليفة من معنا في جميع الأحوال وإنشاء الله لا بد من الاجـــتماع بك وتشرف على الحقيقة وسلم لنا على الوالد الشيخ ماجد بن سلطان جرا في 13 من محرم 1292".                    ختم صحيح علي بن خليفة[1].

وفي عام 1884م قام الشيخ يوسف بن محمد وكان قد حكم لنجة عنوة من عائلة القواسم بـــزراعة بعض أشجار النخيل في جزيرة طنب من غير استئذان من الشيخ حميد بن عبد الله وهذا ما أثار غضب الشيخ حميد الذي أمر بنزع الأشجار من الجزيرة[2].

---

[1] الأعظمي، مرجع سابق، ص 16-17. والرسالة (الوثيقة) في الملحق رقم (3) من الكتاب. وأنظر أيضاً، الجامعة الدول العربية، مصدر سابق، ص 996.

[2] محمد مرسي عبد الله، مرجع سابق، ص 326-327.

وقــد أرســل الشيخ يوسف بن محمد رسالته إلى الشيخ حميد بن عبد الله يؤكد له فيها إصـــراره على الإبقاء على علاقات المودة قائمة بين الطرفين وأنه سيمنع البوسميط من قطع الحشائش ويقدم اعتذاره عن زراعة أشجار النخيل[1]. وقد جاء فيها: "من يوسف بن محمد إلى جناب المكرم الأحشم الأجل الأشم الأخ احميد بن عبد الله المحترم.

سلّمه الله تعالى وعافاه... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. 30 مارس (أذار) 1884م، وموجــب الكتاب إنما هو السؤال عن صحة حالك لا زلت بخير ولا زاد علماً يجب دفعه إليك ســوى الخير وفي أبرك الساعات وأشرف الأوقات ورد إلينا كتابك الشريف وما ذكرته صار معلوماً، خصوصاً من طرف الشيخ سلمان بن سلطان وصلنا ولا بان لنا ما عنده ومما تحققنا علمه.

نعرفك أيضاً وصل إلينا الحاج أبو القاسم وكيل السركار وأخبرنا في دعواك من طرف جزيــرة طنــب وفــي الحقيقة أن الجزر لكم يا قواسم عُمان ونحن حطينا يدنا عليها مغتنمين رضـــاك وعلــى أن الحال وياك واحد فالا أن كرهت. فسيلنا فيها وتعبر الجماعة آل بوسميط فيها لأجل الحشيش إنشاء الله نمنعهم والحال وياك واحد.

ثم ذكرت من طرف سهم الأخت موزة بين عبد الله بن سلطان من أهلها مرادك نحوزه مــن متروكات المرحوم الشيخ خليفة بن سعيد إلا ولا ترسل رجال من يدك يحظر على تلك المــادة ونحوز الذي لكم من الأملاك متى رأيت الفراغه وبلد لنجه بلدكم والحال وإياكم واحد والــذي فــيها أعيالكم لتعلم أن بده البشارة ودم سالماً وسلم لنا على الأخ الشيخ حمد ورحمه ويوسف الشريف ومنا الأولاد يسلمون عليك حرر في جمادى الأخرى سنة 1301".

ختم يوسف بن محمد (حاكم لنجة) [2].

---

[1] القاسمي، الجزر العربية الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، 307.

[2] الأعظمــي، مرجع سابق، ص 15 وانظر أيضاً: الجامعة العربية، مصدر سابق، ص 977. وانظر أيضاً موقع الإنترنت. www.emirates-islands.org.ae

وهناك الرسالة المؤرخة في 24 رمضان 1373 (7 أغسطس/ آب 1914) من مدحت السلطنة: نائب حاكم لنجة إلى الشيخ خالد، شيخ الشارقة والتي ورد بها: "لا بد أنكم تعلمون بأن الفريق الذي هاجر من جزيرة صري إلى جزيرة أبو موسى والذي يضم، رشاد بن ناصر والذي معه يعبرون عن شكرهم لكم لأخلاقكم العالية وإسلافكم (من الشيوخ) إذ يرغبون في الوقت الحاضر بالعودة موطنهم الأصلي في جزيرة صري وقد منحناهم الموافقة. إذ أنهم يرغبون بنقل ممتلكاتهم وحاجاتهم من الأثاث التي نقلوها معهم إلى جزيرة أبو موسى وطلبوا مني أن أنقل لكم تلك الرغبة لكي تسمح لهم بالانتقال كالعادة. وأملنا بكم كبير أن توافقوا على نقل حاجاتهم وعدم وضع العراقيل أمامهم، إذ لا يوجد فرق بين صري وأبو موسى ما دامت العلاقات الفردية قائمة"[1].

وتتضمن وثيقة أخرى شهادة من أحمد بن عبد الله بن سالم الذي كان مقيماً في لنجه ويعمل كاتباً للشيخ علي بن خليفة بن سعيد القاسمي حاكم لنجه، وقد وجدت بحوزة شيخ رأس الخيمة كدليل على عائدية الجزر إلى شيوخ القواسم على الساحل العربي والفارسي وقد جاء فيها: "إنني أحمد بن عبد الله بن سالم أقر وأعترف أمام هذه المحكمة الشرعية المحمدية بأنني كنت أقيم في لنجه وأعمل كاتباً للشيخ علي بن خليفة بن سعيد القاسمي في المدينة المذكورة. إذ انتقلت قبيلة البوسميط مع ماشيتها التي كانت تقيم في لنجه إلى جزيرة طنب بحثاً عن المراعي هناك لغزارة تساقط الأمطار فيها.

وعندما وصلت القبيلة المذكورة إلى جزيرة طنب كان هناك أيضاً رجال الشيخ حميد بن عبد الله حاكم رأس الخيمة الذين كانوا هناك مع خيولهم للرعي في طنب. فحصل نزاع بين قبيلة البوسميط ورجال الشيخ حميد حاكم رأس الخيمة. فكتب إلى الشيخ علي بن خليفة حاكم

[1] التدمري، مرجع سابق، ص 413 وانظر أيضاً موقع الإنترنت. www.emirates-islands.org.ae

لنجه بعدم السماح لمجيء رجال القبيلة البوسميط إلى جزيرة طنب لأنهم يسببون المشاكل مع رجال قبيلته في الجزيرة. فأمراني الشيخ علي بن خليفة أن أكتب خطاباً جوابياً للشيخ حميد:

جزيـــرة طنـسب هي جزيرتكم وملككم يا رجال القواسم ولا يمكن لنا أن نتدخل فيها إلا بموافقتكم وأن رجال قبيلتنا سيعاقبونهم لارتكابهم الأعمال العدوانية ضد رجالكم.

فكتبت استناداً إلى ما أمرني به الشيخ المذكور هذا ما عرفته وشهدت عليه"[1].

8 جمادى الأولى 1347هـ (1928/10/23)

(توقيع) أحمد بن عبد الله سالم

وختم

ثانياً: الوثائق البريطانية

وهـــي عبارة عن رسائل متبادلة بين قواسم الشارقة ورأس الخيمة من جهة والحكومة البريطانـــية من جهة أخرى، وتعتبرها دولة الإمارات العربية المتحدة شاهداً هاماً على الحق القانوني لها في الجزر الثلاث كونها جاءت من طرف أجنبي بل من طرف استعماري كان قد بســط هيمنـــته علـــى هـــذه المنطقة فترة طويلة وخبر أسرارها وخفاياها، وتفاصيل أحداثها السياسية، وتدور موضوعات هذه الرسائل حول الاحتجاجات التي كانت يبعثها حكام الإمارتين إلى السلطات البريطانية متمثلة في إنشاء بعض التجهيزات في الجزر أو الإذن بزياراتهما. أو إجراء مناورات عسكرية فيها، وتأتي أهمية هذه الرسائل في أنها تكشف عن مظاهر الممارسة الفعلية للسيادة العربية على هذه الجزر[2].

---

[1] الأعظمي، مرجع سابق، ص 51-52.

[2] عبدول، الأسانيد القانونية المثبتة تبعية الجزر العربية الثلاث لدولة الإمارات العربية المتحدة، ص 49.

فقـد أكـد الشـيخ صـقر بـن خالد القاسمي، شيخ الشارقة في رسالة وجهها في 16 تشرين الأول عام 1887 للممثل السياسي والقنصل العام البريطاني في الخليج روس (Ross) سـيادة القواسم على لنجة وصري وصيربونعير وطنب وأبو موسى وأن ما عملة الفرس من الإجـراءات فـي هـذه المواقع خطأ فاحش وأن العرب لا يقبلون هذا الوضع وأنه يأمل من بريطانيا بموجب معاهدة الحماية أن تتخذ الإجراءات لإزالة هذا العدوان، وجاء في الرسالة:

"... إن جزيـرة صـري المعروفة بالنسبة للمثل السياسي، تابعة لقبيلة القواسم وعندما هاجـر أبناء عمومتنا وأقاربنا إلى الجانب الآخر على البر الفارسي، تأسست لنجة وأصبحت قائمة ولم يكن خلاف بيننا شؤوننا وممتلكاتنا واحدة ومتشابهة، الآن سمعت (يقصد روس) عن إجـراءات فارسـية وما عملوه في لنجة وبعد ذلك علمنا أن الفارسيين أرسلوا إلى صري ... سـارية علـم ونصبوها هناك ... وهذا خطأ فاحش ... وأصبح من المحتم علينا الكتابة بهذه المشـكلة، وأملـنا ورغبتـنا الحارة ببذل جهودكم لكف هذا الإدعاء وإزالة العلم. وبالمناسبة واعـتماداً على تقارير تسلمناها من ملك لنجة (ملك التجار) أنها عازمة على رفع العلم فوق جزيرة طنب، وأنت كما تعلم أن هذه الجزيرة تخص القواسم وكذلك جزر صيربونعير وصري و(أبو موسى). لذا نرجو منكم اتخاذ الإجراءات لإزالة ما حدث ولمنع وضع العلم على طنب، أمـا من جانب القواسم فإنهم لن يقبلوا هذا الوجود لمدة أكثر من اللازم وعندها سوف تحدث اختلالات أكيدة في البحر إذا وقفت الحكومة البريطانية موقف اللامبالي ..."[1].

وجـاء فـي أحـد محاضـر وزارة الخارجية البريطانية الموجهة إلى المقيم السياسي البريطانـي في الخليج والمؤرخ في 1 ديسمبر كانون الأول 1900، ما يدل على حق القواسم

---

(1) IoR/15/1/196, "Shaikh Suker bin Khalid, Chief of Sharjah to Colonel Ross, 16 October, 1887", in A. B. Vol. 13. pp. 36-37, 39، وانظـر أيضـاً: السـوارية والشرعة، المرجع السابق، ص 349.

فـي الجـزر ومما ورد في هذا المحضر: "... ولا شك أن الجهة التي لها الحق في الجزيرة (جزيـرة طنـب) هي جماعة القواسم في لنجة وعلى الساحل العربي ... وبالرغم من أننا لم نعـترف بمطالـبة رأس الخـيمة بجزيرة طنب فإن ردنا على الفرس بالنسبة لجزيرتي طنب وصري كان يقوم دائماً على أساس أنهما تعودان لقبيلة القواسم..."[1].

وفـي 10 آذار عـام 1903 أرسـل سـكرتير حكومة الهند في وزارة الخارجية إلى الكولونيل كيمبال (C. A. Kemball) المقيم السياسي البريطاني في بوشهر رسالة يطلب منه فيها أن يقترح على حاكم الشارقة رفع علمه على جزيرة أبو موسى كونها ملكه حرصاً على حفظها من الأطماع الفارسية[2].

وفـي 9 نيسان 1904 كتب المقيم السياسي بأن هناك مركباً فارسياً به موظف بلجيكي يعمل في مصلحة الجمارك الإيرانية عبر جزيرة طنب وأنزل العلم القاسمي ورفع مكانه العلم الفارسـي وكلـف أربعة من عناصره بحراسته وهنا احتج حاكم الشارقة على هذا التصرف وطلـب مـن الحكومـة البريطانية التصدي لهذا الإجراء الفارسي تنفيذاً لمعاهدة لحماية وقد اسـتجابت بريطانيا لطلب حاكم الشارقة، واحتجت لدى طهران وبعد مراسلات بين بريطانيا وإيـران تـم إنـزال العلـم الفارسي وأعيد رفع العلم القاسمي وذلك في شهر حزيران عام 1904[3].

وتتـناول وثـيقة أخرى مؤرخة في 27 حزيران 1907، موضوع الامتياز الذي منحه حـاكم الشـارقة عـام 1898 إلى أحد التجار للتنقيب واستغلال خامات الأوكسيد الأحمر في

---

[1] الأعظمـي، مرجع سابق، ص 17-18، وانظر أيضاً، القاسمي، الجزر العربية الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، ص 311.

[2] عبد العزيز عبد الغني، علاقة ساحل عُمان ببريطانيا، ص 384.

[3] IOR: L/P&S/10/127, "Shaihh Sagar bin Khalid's explanation of the position in regard to Abu Musa . In R. E. Vol. 6, pp. 531-532.

IOR: LL&S/18/B. 397(confidential), in R. E. Vol. 7, pp. 704-705 .

وانظر السوارية والشرعة، المرجع السابق، ص 350.

جزيـــرة أبـــو موسى وتؤكد هذه الوثيقة أن الجزيرة هي ملك لحاكم الشارقة": ... نتشرف أن نرســـل إلـــيكم صورة عن المراسلات المفصلة في الملحق المرفق طيه حول موضوع مناجم خامات الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبو موسى والتي تعود ملكيتها لشيخ الشارقة ..."[1].

وفـــي 28 أيلول عام 1912 كتب المقيم السياسي البريطاني في الخليج بيرسي كوكس (Percy Cox) إلـــى شيخ الشارقة -وكانت رأس الخيمة مرتبطة به آنذاك- الشيخ صقر بن ســلطان القاســمي يطلـــب منه السماح بإقامة فنار في جزيرة طنب الكبرى التابعة له لهداية الـــبواخر العابرة للخليج فأجابه الشيخ في 13 تشرين الأول من نفس العام بالموافقة ومما جاء في رد الشيخ صقر: "... ومما ذكرته صح ومعلوم خصوصاً من طرف جزيرتنا طنب كونكم تســـتدعون من الإجازة في وضع منارة فيها لأجل هداية المراكب، فلا بأس ونرجو منكم عدم العبـــث فيها زيادة على ذلك وهذا شرط منا ونحن واثقون بإذن الله أن تصلنا رسالة منكم بهذا الخصوص، جرا في الأول من ذو القعدة سنة 1330هـــ"[2].

وقـــد وافق كوكس (Cox)على شرط الشيخ صقر في رسالة جوابية بتاريخ 22 تشرين الأول 1912 جاء فيها: "بعد التحية لي الشرف لاعتراف بوصول كتابكم المؤرخ في الأول من ذو القعـــدة 1330هـــ، (13 تشرين الأول 1912) والتي تخص المنارة المنوي إقامتها على جزيرتكم طنب إنني أفهم ما ذكرت ونحن نعتذر لإزعاجكم. وبالنسبة لطلبكم أن لا يكون هناك تداخل في شؤون الجزيرة خلاف المنار فإنه لا داعي لقلقكم من هذه الناحية.في المكان الأول

---

[1] IOR: L. P & S /10/127, papers Submitted by political resident [major P. Z. Cox], in R. E Vol. 6. pp. 535-550. انظـــر أيضاً: السوارية والشرعة، المرجع السابق، ص 351.

[2] عبد العزيز عبد الغني، مرجع سابق، ص 385، وانظر أيضاً: القاسمي، الجزر العربية الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، ص 52-53.

فـــإن ســـيادتكم على الجزيرة محفوظة وعلمكم خفاق وبالنسبة للمراقبين على المنارة فإنه لن يكون لهم عمل سوى مهام المنار وسوف يتلقون تعليمات صارمة بذلك...."[1].

وقــد أشــارت وزارة الخارجية الإيرانية مسألة المنارة مع البريطانيين وأثارت في نفس الوقت قضية ملكية القواسم للجزيرة.

والجدير بالذكر أن نائب الحاكم الإيراني في لنجة كان قد أرسل رسالة في الوقت نفسه رسالة إلى حاكم الشارقة يطلب منه المساعدة في حل مشكلة عائلة كانت قد نزحت من جزيرة صير إلى جزيرة أبو موسى وتطلب العودة إلى جزيرة صير[2].

وفي برقية من المقيم السياسي في الخليج إلى حكومة الهند مؤرخة في 10 أيار 1930 حــول بـــيع جزيـــرة طنب، ومما جاء في البرقية: "... تمت اليوم بمقابلة حاكم رأس الخيمة بحضور حاكم الشارقة إذ أنه بدون موافقة الأول لا يمكن الخوض بمثل هذا الموضوع. وبعد المناقشة فيما بينها أجاب الشيخان بأنهما لا يقبلان ببيع جزيرة طنب إلى بلاد فارس مهما كان الثمن المعروض...."[3].

ثـم بادر نائب الملك وحاكم الهند إلى إرسال برقية أخرى، بتاريخ 15 أيار 1930، إلى وزارة الهـند فـــي لندن يؤكد فيها إصرار حكام الشارقة ورأس الخيمة على عدم بيع جزيرة طنـــب لــبلاد فارس وجاء فيها: "... الشيوخ مصرون على عدم بيع الجزيرة وإنني اتفق في الرأي بأنه ليس بإمكان حكومة صاحب الجلالة ممارسة ضغوطها عليهم للقيام بذلك. قد تكون أهمـــية طنب قليلة بحد ذاتها إلا أن الموضوع يتعلق بالمبادئ أي أن الشيوخ العرب معتمدون

---

[1] شكري، مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي،ص212، الوثيقة (الرسالة) في الملحق رقم (5) من الكتاب.

[2] ولكر، مرجع سابق، ص 66.

[3] الأعظمي، مرجع سابق، ص 78.

علـــى دعم وإسناد حكومة صاحب الجلالة في تمسكهم بالجزيرة والذي هو أمر حيوي بالنسبة لموقعنا في الخليج"[1].

وأرسل المقيم البريطاني كتاباً إلى حاكم رأس الخيمة مستخدماً عبارة (جزيرتكم طنب) جـــاء في الكتاب: "... إلى جانب الأجل الأكرم الأمجد المكرم حضرة الشيخ سلطان بن سالم المحـــترم، أدام الله عـــزه وأبقاه. بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والسؤال عن شريف خاطـــركم نحـــن لله الحمـــد وصلنا إلى الشارقة بالسلامة – أما من خصوص جزيرتكم طنب والأراضـــي المشتركة بينكم وبين بني أعمامكم فإننا خاطبنا لندن في هذه المسألة ومنتظرين جواب ذلك منهم وبمجرد وصول الرد سنعرفكم بذلك ..."[2].

وقد طلبت وكالة الدولة البريطانية في ساحل عُمان المتصالح بتاريخ 3 شباط 1938 من الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة السماح لأحد المهندسين في جزيرة أبو موسى بزيارة جزيرة طنب "... أخبر حضرتكم على أن حضرة القمندار رينير (Reneer) مهندس المغر في أبـــو موسى يريد الوصول إلى جزيرة طنب في النصف الأخير من الشهر الحالي لمدة أربعة أيـــام أو خمســـة أيام وذلك لفحص معدن المغر الذي يريد التفاهم مع حضرتكم في خصوصه ارجـــوا من حضرتكم أن تتفضلوا بالإذن له ليتسنى له زيارة جزيرة طنب وكذلك تكتبون إلى وكيلكم في جزيرة طنب عن ذلك. هذا وتفضلوا بقبول فائق احترامي ودمتم"[3].

وقـــد عملـــت الحكومة البريطانية على تأكيد حق القواسم في جزيرة طنب من خلال الرســـالة التي بعثتها بواسطة مفوضها السياسي سنومارث (Showmarth) في ساحل عُمان المتصـــالح إلى الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة والتي تحمل الرقم (65/251) تاريخ 18 كـــانون الثانـــي عام 1949 ومما جاء فيها: ".. بعد التحية وفائق الاحترام – لقد أمرني

---

(1) المرجع نفسه، ص 79.

(2) التدمري، مرجع سابق، ص 420، وانظر أيضاً الجامعة العربية، مصدر سابق، ص 994.

(3) موقع الإنترنت، www.emirates-islands.org.ae، وانظر أيضاً: التدمري، مرجع سابق،ص 425.

سعادة معتمد الدولة البريطانية في البحرين أن أنصحكم بأن تتخذوا الحيطة في التمسك بحقوقكم في جزيرة طنب لأن الحكومة الإيرانية مهتمة في الإدعاء بهذه الجزر. هذا وتفضلوا بقبول فائق احترامي ودمتم!!"[1].

ومما يوضح اعتراف بريطانيا بسيادة القواسم على الجزر إنزالها العلم الإيراني عندما قام الإيرانيون برفعه على جزيرة طنب في 1 أيلول عام 1949، فما كان من البحرية البريطانية إلا أن تدخلت وأنزلته مباشرة[2].

وأرسل المفوض السياسي البريطاني في الإمارات العربية المتصالحة في دبي بتاريخ 13 أيار عام 1957، رسالة تحمل الرقم (1084/57) إلى الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة يرغب الإجابة على تساؤله بشأن رفع العلم على جزيرة طنب، فيقول: "... أرجو أن تأكدوا لي ما إذا ترفعون علمكم على جزيرتي طنب ونابو طنب بصورة دائمة وأنكم تبعثون مندوبكم في كل شهر للمراقبة على هاتين الجزيرتين .."[3].

وفي إشارة واضحة على اعتراف بريطانيا بتبعية الجزر القواسم تضمنها الكتاب الموجه من المفوض السياسي في الإمارات المتصالحة بدبي ترب (Tripp ) بتاريخ 21 تشرين الأول 1957 ويحمل الرقم (1211/57) إلى حاكم رأس الخيمة، بشان زيارة البارجة البريطانية المسماة لوك روتوان (Loch Ruthuen) إلى رأس الخيمة رمنها إلى جزيرتي طنب حيث يتضمن الكتاب: "... وبعد هذه الزيارة ستسافر البارجة إلى جزيرتي طنب ونايبو اللتان في

---

(1) التدمري، مرجع سابق، ص 430.

(2) R/15/625 in A. B, Vol. 13., pp.266-262 وانظر أيضاً: السوارية والشرعه، المرجع السابق، ص 355.

(3) مشروعية الادعاءات الإيرانية على الجزر الثلاث، ص 2، بحث منشور على الإنترنت www.emarites-islands.org.ae./htm-docs/nadwal/12htm.

-وانظر أيضا الجامعة العربية ، مصدر سابق، ص 1003.

إحـــرامكم وسيرتب القبطان في هذه الزيارة لنصب لوحة على نابيوطنب كتب عليها الجزيرة ملككـــم وهذه الطريقة ستساعد لعدم تشجيع إدعاءات السلطة الأجنبية وسأكون ممتناً لو عينتم مـــندوباً من قبلكم أن يركب البارجة من رأس الخيمة لكي يشاهد هذه الحفلة وبعدها يرجع إلى رأس الخيمة"[1].

ونظـــراً لتأجـيل الـــزيارة بعـــث معـــاون المفوض السياسي البريطاني في الإمارات المتصـــالحة/بدبي ولكر (Walker) برسالة أخرى للشيخ صقر حاكم رأس الخيمة بتاريخ 17 أيـــار 1958 أكـــد مضمون الرسالة السابقة وخاصة فيما يتعلق بأن الجزيرة نابيوطنب ملكاً للقواســـم حيـــث جـــاء فـــيها: "... بـــأن الجزيـــرة ملككم كما كان يأمل أن يفعل في زيارته السابقة ..."[2].

وفـــي 21 تشرين الأول عام 1961 بعث المعتمد السياسي البريطاني في الخليج كريك (Craig) برســـالة إلـــى حـــاكم رأس الخـــيمة تحمل الرقم (1033/61) توضح بأن السفير البريطاني في طهران احتج على هبوط الطائرة الإيرانية على جزيرة طنب وأيضاً على نزول فـــرقة المســـح في الجزيرة، وجاء فيها الرسالة: "... لي الشرف أن أخبر فخامتكم بأن سفير حكومـــة صاحبة الجلالة في طهران قد احتج الآن رسمياً لدى الحكومة الإيرانية حول هبوط الطائـــرة الإيرانية على جزيرة طنب تلك التي تشير إلى كتابكم المؤرخ 15 أيلول إلى المستر ونشســـتر (Mr. Winchester) كما أن سفير جلالتها قد احتج أيضاً على نزول فرقة المسح في الجزيرة باللنش في 8 أو 9 أغسطس (آب) ..."[3].

---

[1] مشروعية الإدعاءات الإيرانية، ص 2، وانظر أيضاً: الجامعة العربية، مصدر سابق، ص 1004.

[2] التدمري، مرجع سابق، ص 432.

[3] مشروعية الإدعاءات الإيرانية، ص 2، وانظر أيضاً: الجامعة العربية، مصدر سابق، ص 1006.

وكـان قـد بعث الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة برسالة إلى المستر ونشستر (Mr. Winchester) معـاون المعـتمد السياسي البريطاني بتاريخ 15 أيلول لعام 1961م، والتـي جاء فيها: "... وبعد لقد استلمت كتابكم المؤرخ في 12 أيلول 1961. المتضمن أفادتنا بقيام وزارة الخارجية البريطانية باطّلاعنا بأن سفير جلالة الملكة في إيران سيتقدم بشكوى إلى الحكومـة الإيرانـية بخصـوص نزول الطائرة الإيرانية في جزيرتنا طنب منذ أربعة شهور التابعة لإمارتنا:

نشـكركم علـى هـذه الملاحظة وأن هذا من واجبكم وسنخبر وكيلنا في الجزيرة بأن يشعرنا بسرعة ما يحدث في المستقبل وأن علمنا سيرفع باستمرار على الجزيرة ..."[1].

**ثالثاً: التعاقد ومنح الامتيازات**

لا يمكـن لدولـة ما أن تمارس حقوقاً سيادية على إقليم أو جزء منه ما لم تكن مالكة لذلـك الإقليم أو صاحبة حق أو اختصاص عليه كما لا يمكن لدولة أخرى أن تدخل في اتفاق يكسـبها حـق أو امتـياز مـا لـم تكـن متيقـنة تماماً من ملكية الأولى للإقليم أو معترفة بسيادتها عليها[2].

ومـن تجلـيات السيادة الإقليمية استئثار الدولة بسلطة التعاقد ومنح الامتيازات والسلطة التي تمتع بها حكام الشارقة ورأس الخيمة في التعاقد مع الغير ومنح امتيازات التنقيب عن المعادن في الجزر تفصح بجلاء عن مظاهر السيادة الإقليمية في الجزر[3].

---

[1] التدمري، مرجع سابق، ص 433، وانظر أيضاً: موقع الإنترنت: .www.emarites-island.org.ae

[2] الراوي، المرجع السابق، ص 15-16.

[3] روز مساري سعيد، النزاع حول الجزر العربية، ص 24-25، وانظر أيضاً، العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، ص 278-279.

سارعت الشركات الأجنبية نحو القواسم لتحصل على امتيازات التنقيب واستغلال الثروات الباطنية الموجودة في الجزر ولم تكن تتجه إلى إيران لتحصل على هذه الامتيازات وهذا دليل آخر يمكن أن يضاف إلى الأدلة التي تبين عروبة الجزر وهناك مجموعة من الوثائق على شكل مراسلات تمت بين أشخاص وشركات ومنها:

ففي عام 1898م قام الشيخ سالم بن سلطان، عم الشيخ صقر بن خالد حاكم الشارقة عندما كان الشيخ الحاكم يؤدي فريضة الحج بتأجير مناجم الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبو موسى إلى المدعو حسن بن علي سمية البريطاني الجنسية وأبنه عبد الله بن حسن وشخص ثالث اسمه عيسى بن عبد اللطيف وقد جاء فيها: "ليعلم من يراه بأني أنا باسالم بن سلطان بن صقر القاسمي قد اجرة جميع المعادن المغر الذي في جزيرة أبو موسى على الرجال الكرام الحاج حسن بن سميه وعبد الله بن عيسى وعيسى بن عبد اللطيف من حال التاريخ إلى ما دام لهم إرادة في المعادن المذكورة يسلمون لنا كل سنة مايتين وخمسين ريال..."[1].

وقد أرسل عيسى بن عبد اللطيف أحد التجار المستفيدين من استخراج الأوكسجين من جزيرة أبو موسى برسالة إلى الشيخ صقر بن خالد بتاريخ 2 شباط 1907 أكد فيها أن الأوكسيد يستخرج من (جزيرتك أبو موسى وكذلك معظم المراسلات التي تمت بين المستثمرين والشيخ صقر تؤكد تملك الشيخ للجزيرة.

وعندما قام حسن بن علي سلميه أحد التجار أيضاً المستفيدين من استخراج الأوكسيد الأحمر من جزيرة أبو موسى بعقد اتفاقية للتاجر الألماني روبرت فونكهاوس (Robert Wonckhaus) وكان ممثلاً لأحد الشركات الألمانية التي تتخذ من البحرين مقراً

---

[1] الأعظمي، مرجع السابق، ص 19، الوثيقة في الملحق رقم (3) من الكتاب وانظر أيضاً: التدمري، مرجع سابق، ص 424.

لهـا بحيـث يكون له الحق في احتكار شراء منتجات الأوكسيد الأحمر لمدة أربع سنوات مع الخيار على تجديد العقد عند انتهاء المدة المذكورة[1].

احتج المقيم السياسي في الخليج برسي كوكس (Percy Cox) وكتب إلى الشيخ صقر طالباً منه أن يمنع هذا العقد يطرد الشركة الألمانية من الجزيرة وقد تحقق له ذلك.

فقـد قرر الشيخ صقر سحب الامتياز الذي منحه إلى حسن علي سميه وشركاه نظراً لقـيامه بإجـراء غير مخول به وأشار بأنه يرغب في وضع شروط جديدة لتشغيل واستغلال مناجم الأوكسيد الأحمر بالتشاور مع حكومة الهند[2].

وفـي عام 1934 منح حاكم الشارقة امتياز استخراج الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبـو موسـى إلى الكوماندور بايلدون (R.C.Bayldon) على أمل أن يقوم باستغلاله إذا كانـت النـتائج مشـجعة وكسان بـايلدون قد وقع لصالح شركة الوادي الذهبي المحدودة (Golden Valley Ochre and Oxide Co., Lt.) وهي شركة بريطانية حصلت على عقـد لمـدة ستة أشهر مقابل خمسمائة روبية لإجراء الفحوصات اللازمة وفي حالة وجود كميات تجارية يتم توقيع العقد الكامل[3].

وقـد وقـع حـاكم الشارقة فعلاً في شهر آذار عام 1935 عقداً رسمياً لاستغلال الأوكسيد الأحمر لصالح هذه الشركة[4].

كمـا بعـث مدير شـركة الأنجلـو- إيرانية للبترول ( Anglo-Iranian Oil Company, Limited) برسـالته الأولـى إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة

---

[1] بحري، الأطماع الأجنبية في جزيرة أبو موسى العربية، ص 13-15.

[2] الاعظمي، مرجع سابق، ص 19-20. والوثيقة في الملحق رقم (18، 19، 20).من الكتاب.

[3] العيدروس، العلاقات العربية الايرانية، ص 278.

[4] المرجع نفسه، ص 278.

للسماح له بالتنقيب عن البترول في جزر الطنب بتاريخ 13 تشرين الثاني عام 1935 تحمل الرقم 72-1ج/7 جاء فيها: "حضرة جناب الأمجد الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة-صاحب الفخامة.

نشكركم على كتابكم من البحرين المؤرخ في نوفمبر (تشرين الثاني) 1935 الموافق 4 شعبان 1350 هـ ونأمل أن زيارتكم إلى البحرين كانت مرضية وعسى الآن عدتم إلى رأس الخيمة سالمين. لقد اسرّنا كل ما كتبتم عن جزيرة الطنب وعن بعض المواقع الأخر داخل حدود بلادكم ونحن الآن ننظر في مسألة التنقيب عن البترول في بلادكم مع مناطقها بموجب قبولكم بتاريخ 29 ربيع الثاني سنة 1354 وسنعرفكم على رأينا بشأن هذه المناطق بالسرعة الممكنة هذا ولفخامتكم فائق الاحترام.

المخلص

أي. اج. او. الكنكتن(I.G.O. Alkonkton)

المدير العام

عن شركة الكشف الدراسية المحدودة[1]

وفي 2 كانون الأول لعام 1935 بعث مدير شركة البترول الانجلو- إيرانية برسالته الثانية إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة والتي يعرب فيها عن أمله في التوصل إلى اتفاق بشأن التنقيب عن البترول في جزر الطنب حيث كتب بوضوح أكثر وجاءت الرسالة على النحو التالي: "التاريخ 2 ديسمبر (كانون الأول) 1935 العدد 72-هـ/7.

---

(1) محمد عزيز شكري، مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي، ص 84 وانظر أيضاً: الجامعة العربية، مصدر سابق، ص 1001.

جناب الأكرم الأمجد حضرة صاحب الفخامة الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة المحترم.

بعد التحية والاحترام:

لاحقاً لكتابنا المرقم 72-هـ/7 المؤرخ في 13 نوفمبر (تشرين الثاني) 1935 لنا الشرف أن نخبركم بخصوص جزيرتكم الطنب إننا سنواصل التنقيب هناك إذا رأينا ذلك من الضرورة، وحيث أنها داخلة أن بحدودكم فإنها مضمونة بشروط. الخيار، هذا واقبلوا منا فائق الاحترام ودمتم".

المخلص

أي. أج. أو. الكنكتن(I.G.O. Alkonkton)

المدير العام

عن شركة الكشف الدراسية المحدودة[1].

وفي 3 آذار 1964 وقع الشيخ صقر بن محمد القاسمي بصفته حاكم راس الخيمة وتوابعها عقد امتياز نفط لشركتي شركة اتحاد التنقيب عن البترول وإنتاجه (Union Oil Exploration And Production Company) وشركة الغاز الطبيعي الجنوبي (Southern Natural Gas Company).

وجاءت في الاتفاقية "... هذه الاتفاقية المؤرخة في 3 آذار 1964 الموافق 19 شوال لسنة 1383هـ معقودة بين سمو الشيخ صقر بن محمد بن سالم القاسمي ممارسة منه لسلطاته كحاكم لرأس الخيمة وتوابعها في ذلك جزيرتي طنب ونابيو طنب ومياهها الإقليمية وقاع

[1] التدمري، مرجع سابق، ص 427. وانظر أيضاً، شكري، مرجع سابق، ص 85، وأيضاً، العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، ص 279.

بحرها وما تحته وشواطئ رأس الخيمة (المشار إليها جميعها فيما بعد برأس الخيمة) بالأصالة عـن نفسه وباسم وكالة خلفائه الذين تولون أو سيتولون مسؤولية إدارة وحكم ومشيخة رأس الخـيمة المشار إليه فيما بعد باسم الحاكم طرفاً أولاً، وشركة ( Union Oil Exploration And Production Company) المسـجلة فـي ولاية كاليفورنيا (الولايات المتحدة) والتي مركزها الرئيسي في لوس أنجلوس. كاليفورنيا (الولايات المتحدة) والمساه في بعد "اليونيون" (الاتحاديـة) وشـركة سذرن ناتشورال انداويل المسجلة في ديلاور (الولايات المتحدة) والتي مقـرها الرئيسـي فـي برمـنغهام الاباما (الولايات المتحدة) والمشار إليها فيما بعد بسذرن (الجنوبـية). طـرفاً ثانـياً وتسـمى الشركة فيما بعد "بالشركات" وهو تعبير يشمل خلفاؤها ومعتمديها..."[1].

وقد صادقت الحكومة البريطانية على هذا العقد باتفاق سياسي في 5 آذار 1964 بينها وبين الشركتين المذكورتين ومما جاء فيه "... حيث أنّ الشركات، قد عقدت مع الشيخ صقر بن محمـد بن سالم القاسمي، حاكم رأس الخيمة (المشار إليه فيما بعد بالحاكم) اتفاق امتياز للنفط مؤرخـاً فـي 3 آذار 1964 (المشار إليه فيما بعد بالامتياز) فان الشركات مجتمعة ومنفردة اتفقت مع حكومة صاحبة الجلالة على الآتي:

1. علـى الشـركات مجتمعة أو منفردة الحصول على موافقة خطية من حكومة صـاحبة الجلالـة إذا رغبـت فـي بيع أو نقل أو تحويل أي من حقوقها أو امتيازاتها أو مصالحها..."[2].

---

[1] شكري، مرجع سابق، ص 87، وانظر أيضاً الجامعة العربية، مصدر سابق، ص 1007.

[2] الجامعة العربية، مصدر سابق، ص 1009-1012.

كما وقع حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي عقد، امتياز لشركة بيوتز غاز أند أويل (شركة الهضاب للنفط والغاز) (Buttes Gas And Oil Company) وهي شركة أمريكية مقرها ولاية كاليفورنيا بالتنقيب عن البترول في جزيرة أبو موسى ومياهها الإقليمية.

وقد أقرت إيران بسريان هذا الامتياز وذلك في الرسالة بعثت بها شركة بيوتز غاز (Buttes Gas Company) بتاريخ 26 تشرين الثاني 1971 وهي موافقة لبنود الاتفاق وخاصة الموقعة في 14 شباط 1971 ويمكن لها أن تتابع نشاطها.

وفي 27 تشرين الثاني 1971 كتبت الشركة الوطنية الإيرانية للنفط نيابة عن الحكومة الإيرانية رسالة إلى شركة بيوتز غاز بالموافقة على استمرار الشركة بتعهداتها والشركات الأخرى التابعة لها أي ليس لدى إيران مانع في استمرار الشركات بالعمل بموجب الاتفاقيات التي تمت مع شيوخ القواسم في الجزر [1].

وهناك دليل آخر تعتبره الإمارات في غاية الأهمية وهو الدليل الذي يقدمه المؤرخ الإنجليزي جي.جي. لوريمر (J.G Lorimer) مؤرخ الخليج العربي في كتابه دليل الخليج الفارسي (The Persian Gulf Gasetteer) حيث أورد فيه: "جزيرة أبو موسى تعود بلا شك إلى حاكم الشارقة. كما وأن جزيرتي طنب وأبو موسى اللتين تعودان ملكيتهما إلى إمارة الشارقة العربية كانتا قد احتلتهما الحكومة الفارسية في عام 1904 من خلال دائرة الجمارك إلا أن الاحتلال الفارسي لم يستمر أكثر من ثلاثة أشهر نتيجة الضغوط البريطانية على طهران ولا شك أن التحرك الذي قامت به الحكومة الفارسية كان بتحريض من المفوضية الروسية في طهران سبب مخاوف الروس من قيام بريطانيا بتعزيز مركزها في ذلك الجزء من العالم من خلال احتلال نقاط ثابتة وذلك بعد قيام نائب الملك، وحاكم الهند اللورد كورزون

---

[1] الجامعة العربية، مصدر سابق ، ص 1013، 1014.

(Lord Curzon) بجولــته في الخليج الفارسي في نهاية عام 1903. وبعد موافقة الحكومة الفارسية على إنزال علمها من جزيرتي طنب وأبو موسى وعدت الحكومة البريطانية بإعطاء الفــرس الفرصة لمناقشة وضعية تلك الجزر معها إلا أنه لم يتم طرح الدليل الكافي خلال تلك المناقشات على ملكية بلاد فارس لها وبعد ذلك نامت القضية"[1].

**2. الأسانيد القانونية المبنية على الممارسة الفعلية لمظاهر السيادة الإقليمية:**

تعني السيادة الإقليمية السلطة أو الاختصاصات التي تمارسها الدولة على وجه الشمول في الحيز المكاني أو الجغرافي الذي يمثل إقليمها.

وثمـــة تلازم حتمي بين الملكية الإقليمية والسيادة الإقليمية إذ لا يمكن للسيادة ذاتها أن تخـــول الدولة ممارسة حقوقها السيادية على الإقليم ما لم تكن ملكية الإقليم ثابتة لها، وكنتيجة لهـــذه الملكية تباشر الدولة بنفسها ممارسة مظاهر سيادتها على الإقليم وعلى جميع الأشخاص المقيمين عليه والأشياء المتواجدة فيه.

وعلـــى هـــذا الـــنحو فإن السيادة الإقليمية تتميز بصفتين أساسيتين هما: الشمول في مضمون هذه السيادة والاستثناء في ممارستها، ويعني الشمول تولي الدولة تنظيم كافة مظاهر الحـــياة الإنسانية في نطاق إقليمها، فهي وحدها التي تستقل بسن القوانين وتطبيقها على جميع المقيميـــن مواطنيـــن كـــانوا أو أجانـــب. وبعبارة أخرى تقوم الدولة بممارسة كافة الوظائف والأعمـــال الحكومـــية كالأعمـــال التشـــريعية والقضـــائية والإدارية دون أن تشاركها دولة أخرى[2].

---

[1] الأعظمي، مرجع سابق، ص 13.

[2] عبدول، الأسانيد القانونية المثبتة بتبعية الجزر العربية الثلاث لدولة الإمارات العربية المتحدة، ص 57.

أمـا الاستئثار فيعني إنفراد الدولة بمباشرة جميع مظاهر السلطة على إقليمها، بمعنى اسـتبعاد أي اختصـاص للدول الأخرى ضمن الإقليم الذي تمارس عليه سيادتها. فلها وحدها مثلاً حق تنظيم شؤون رعاياها.

وهكـذا فإن أية محاولة من جانب أية دولة أخرى لممارسة اختصاصها التشريعي أو محاولـة تطبـيق قانونهـا المحلي داخل إقليم دولة أخرى يعتبر مساساً بالسيادة الإقليمية لهذه الأخـيرة، فجباية الضرائب واستيفاء الرسوم داخل النطاق الإقليمي لدولة أخرى يعتبر تدخلاً وتهديداً إذا لم تتم بموافقة الدولة صاحبة الإقليم.

وتشـير وقائع التاريخ إلى أن إمارتي الشارقة ورأس الخيمة تولت تنظيم كافة مظهر الحـياة الإنسـانية في الجزر الثلاث وباشرتا الأعمال الحكومية فيها بشكل شامل فضلاً عن مباشرتهما لجميع مظاهر السلطة على الجزر على وجه الشمول والاستئثار[1].

وتجلت ممارسة مظاهر السلطة من النواحي السياسية والإدارية:

**أ. الناحية السياسية:**

**1. استيفاء الرسوم وفرض الضرائب**

تحـتل الجزر الثلاث موقعاً جغرافياً ممتازاً في الخليج العربي يؤهلها لأن تلعب دوراً مهمـاً فـي العلاقات الدولية للدولة المطلة على الخليج العربي، فقد حظيت في الماضي بنفس الأهمـية التـي تحظـى به في وقتنا الحاضر موئلاً لصيادي الأسماك واللؤلؤ بحكم موقعها الجغرافـي القريـب مـن مغاصـات اللؤلؤ في الخليج العربي ومصائد الأسماك. فضلاً عن صـلاحية أراضيها للرعي حيث تنمو فيها الحشائش البرية عقب سقوط الأمطار وقرب آبار المـياه العذبـة، واحـتواء أراضيها لمناجم أوكسيد الحديد الأحمر (المغر) مما أكسبها أهمية

[1] عبدول، الجزر العربية الثلاثة في الخليج العربي، ص 275-276.

اقتصـــادية كبـــيرة، فهي مقصد الصيادين والرعاة والشركات العالمية الذين كانوا يستخدمون الجـــزر أو يســـتغلون مـــا بهـــا من ثروات نظير رسوم يدفعونها لحكومتي الشارقة ورأس الخيمة[1].

ولـــم تقتصـــر الحكومتان على استيفاء الرسوم فقط، بل فرضت ضرائب على مهنة الغـــوص وعلـــى الأنشطة التجارية الأخرى التي كان يمارسها الأفراد العاديون أو الشركات التجارية داخل النطاق الإقليمي للجزر الثلاث[2].

فمـــن المعروف أن مهمة صيد اللؤلؤ كانت حرفة غالبية سكان منطقة الخليج العربي وكانـــت تجارتها رائجة وتدر أرباحاً كبيرة غير أنه لا يمكن ممارسة هذه الحرفة بشكل كامل إلا فـــي حالـــة اســـتتباب الأمـــن، ولما كانت مهمة الأمن تقع على عاتق الحاكم فإن فرض الضرائب على مهنة صيد اللؤلؤ كان أمراً معروفاً لدى سكان المنطقة واستيفاؤها كان مظهراً من مظاهر السيادة.

لقـــد فرضت حكومتي الشارقة ورأس الخيمة الضرائب على رعاياها وعلى الأجانب الذيـــن كـــانوا يســـتخدمون الجزر أو يستغلون ما بها من معادن وثروات مقابل السماح لهم بممارسة أنشطتهم وحمايتهم من اعتداء الآخرين عليهم[3].

ولتأكيد ممارسة حكومة الشارقة لسلطتها في ممارسة سيادتها على جزيرة أبو موسى نـــورد فقـــرة مـــن تقريـــر بعـــث به قبطان السفينة الحربية البريطانية في الخليج فلامنجو (Flamingo) بـــتاريخ 21 آذار عـــام 1951، بشأن الأوضاع في الجزيرة: "... أن الجزيرة

---

(1) المرجع نفسه، ص 276.

(2) المرجع نفسه، ص 276

(3) المرجع نفسه، ص 276-277.

تابعة لشيخ الشارقة، الذي يملك (الدكان) الحانوت الوحيد في الجزيرة، وكانت الضرائب تجمع لشيخ الشارقة بواسطة ممثله في الجزيرة ..."[1].

**2. التعاقد ومنح الامتيازات:**

تمارس الدولة سيادتها على الإقليم بصفتها المالكة الحقيقية له وبالمقابل لا يمكن لدولة أخرى أن تدخل طرفاً في عقد أو اتفاق مع طرف آخر ما لم تكن على يقين من أن هذا الطرف يملك الحق في منح الامتياز. فالسيادة والملك هما اللذان يجعلان الدولة تملك حق التصرف والتعاقد ومنح الامتيازات ومن هنا فقد كان للاعتراف بسيادة إمارتي الشارقة ورأس الخيمة على الجزر الثلاث دوراً مهماً في لجوء هذه الحكومات إلى عقد صفقات وعقود امتياز لاستخراج أكسيد الحديد الأحمر (المغر) والتنقيب عن النفط في الجزر كما مر سابقاً في صفحات الرسالة[2].

**3. منح التصاريح لزيارة الجزر وإقامة المنشآت**

كانت زيارة الجزر تستدعي الحصول على إذن مسبق من حاكم الإمارة التابعة له الجزيرة وهذا اعتراف آخر بسيادة حاكم الشارقة ورأس الخيمة على هذه الجزر.

وتشير وقائع التاريخ إلى أن حكومة الإمارتين انفردتا بإعطاء الأذن لزيارة الجزر التابعة لهما وإقامة المنشآت عليها. ففي 28 أيلول 1912 عندما قررت الحكومة البريطانية إنشاء فنار في جزيرة طنب لإرشاد السفن كتب المقيم البريطاني في الخليج السير برسي

---

[1] التميمي، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج العربي، ص 142، وانظر أيضاً، الأعظمي، مرجع سابق، ص 153-154.

[2] الراوي، مرجع سابق، ص 15-16.

كوكس (Sir Percy Cox) إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة يطلب منه الأذن لإنشاء الفنار، فأجابه الحاكم بعدم الممانعة مشترطاً عدم التدخل في شئون الجزيرة[1].

وبتاريخ 3 شباط 1938م، كتبت وكالة الدولة البريطانية في ساحل عُمان المتصالح كتاباً إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم إمارة رأس الخيمة تطلب منه الأذن لأحد العاملين في جزيرة أبو موسى القمندار رينير (Reneer) مهندس المغر في أبو موسى بزيارة جزيرة طنب لمدة أربعة أو خمسة أيام لفحص معدن المغر وترجوه التفضل بالإذن له وإخبار وكيله بالأمر[2].

وكانت الوكالة قد أرسلت قبل هذا التاريخ مماثلة للحاكم ذاته تطلب منه نماذج من المغر الموجود في لجزيرة للكشف عن جودته من قبل المهندس[3].

وفي 21 تشرين الأول 1957 كتب المعتمد البريطاني في إمارة دبي كتاباً إلى حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي يخبره بأن بارجه حربية بريطانية ستزور رأس الخيمة زيارة رسمية وتسافر بعدها إلى جزيرة طنب التي هي من ممتلكاتكم وذلك بقصد نصب لوحة على شاطئها تشير إلى أنها ملككم[4].

**4. رفع الأعلام وتعيين ممثلين عن الحاكم في الجزر**

كانت الإعلام العربية القاسمية ترفرف على الجزر الثلاث كما كانت الأنظمة والأعراف التابعة للإمارتين تطبق على هذه الجزر وقد حثت بريطانيا حاكمي رأس الخيمة

---

[1] المرجع نفسه، ص 16-17، وانظر أيضاً: طاهر موسى عبد، الاحتلال العسكري الإيراني لجزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، ص 60-61.

[2] التدمري، مرجع سابق، ص 423، وانظر أيضاً: الجامعة العربية،مصدر سابق، ص 993.

[3] المرجع نفسه، ص 425، وانظر أيضاً موقع الإنترنت .www.emirates-islands.org.ae

[4] شكري، مرجع سابق، ص 10-12.

والشــارقة على التمسك بحقوقهما في الجزر وعدم التفريط بها كما حثتهما على رفع الأعلام فوق الجزر حتى لا تطمع إيران بالاستيلاء عليها.

فقد أشار المقيم السياسي البريطاني في بوشهر في كانون الثاني 1903 في كتابته إلى حكومته إلى أن ملكية جزيرة أبو موسى تعود بلا شك إلى شيخ الشارقة القاسمي الذي لم يسبق أن رفع علمه عليها وبأنه من المستحسن تذكير الشيخ لرفع علمه على الجزيرة كرمز للملكية لهــا. أمــا بالنسـبة لجزيرة طنب فقد كتب المقيم السياسي بأن الحكومة الفارسية لم تمارس ســيادتها مطلقــاً على تلك الجزيرة التي تعود ملكيتها لشيخ رأس الخيمة القاسمي إذ تم تقديم المشورة له أيضاً برفع علمه على تلك الجزيرة[1].

وفي 23 آذار 1957 كتب المقيم السياسي في عُمان للشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة متسائلاً في رسالته: "... هل كنتم ترفعون أعلامكم بصورة دائمة على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وتبعثون مندوبكم كل شهر إلى هناك..."[2].

**ب. الناحية الإدارية**

لــم تقتصــر مباشــرة مظاهــر الســيادة الإقليمــية علــى الناحــية السياســية فحســب بــل شــملت أيضــاً النواحــي الإداريــة. فقــد تولت إمارة الشارقة إدارة وتنظيم المــرافق التــي وحدتهــا فــي جزيرة أبو موسى، في حين تولت رأس الخيمة إدارة المرافق الخاصة بالطنبين[3].

**1. مرفق الأمن**

يــتولى مرفق الأمن في الجزر الثلاث مسؤولية حماية الأمن والنظام والسكينة العاملة لمــنع وقوع الجرائم أو أي فعل من شأنه الإخلال بالأمن، كما يقوم هذا المرفق بمهمة مراقبة

---

[1] الأعظمي، مرجع سابق، ص 30، وانظر أيضاً، عبد العزيز عبد الغني، مرجع سابق، ص 384.

[2] شكري، مرجع سابق، ص 432.

[3] عبدول، الجزر العربية الثلاثة في الخليج العربي، ص 281.

حدود الجزر لمنع التسلل الأجنبي إليها والدفاع عنها في حالة الاعتداء عليها دفاعاً عن النفس كما حدث لأفراد شرطة طنب الكبرى ليلة الاحتلال الإيراني للجزيرة.

**2. مرفق التعليم**

حرصـــاً من الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة بأهمية التعليم وتوفير فرص العلم لأبناء جزيرة أبو موسى خاصة وأن بعض طالبي العلم كانوا يذهبون إلى مدارس الشـــارقة ودبي لتلقي العلم وكون حكومة الشارقة هي التي كانت تتولى إدارة المدارس التابعة لها فقد تكرم سموه بفتح مدرسة في الجزيرة عام 1966 وسميت مدرسة أبو موسى الابتدائية المشتركة.

كمـــا أنشئت إمارة رأس الخيمة المدارس في جزيرة طنب الكبرى لتعليم أبناء سكان الجزيرة[1].

**3. مرفق الصحة**

اهتمـــت إماراتـــا الشـــارقة ورأس الخيمة بأوضاع سكان الجزيرتين، فأنشأت إمارة الشـــارقة مستشـــفى أبـــو موسى لمعالجة السكان كما أنشأت إمارة رأس الخيمة مجموعة من المراكـــز الصـــحية في جزيرة طنب الكبرى للغرض نفسه، وقد ساهمت بعض الدول العربية بالإنفـــاق علـــى هـــذه المراكز الصحية خاصة دولة الكويت قبل قيام اتحاد الإمارات العربية المـــتحدة وكانت هذه المراكز تتناسب وأعداد السكان في الجزر وكانت تابعة لإدارة الإمارتين مباشرة وفي حالة الأمراض المستعصية على هذه المراكز يحول المريض إلى إمارة الشارقة أو رأس الخيمة أو دبي ليعالج هناك[2].

---

[1] عبدول ، مرجع سابق، ص 282.

[2] شكري، مرجع سابق، ص 15.

# الفصل الخامس

## المستجدات على صعيد الجزر الثلاث

## في فترة التسعينات

**أولاً: التجاوزات الإيرانية لمذكرة التفاهم في جزيرة أبو موسى عام 1992م**

إن النزاع على الجزر بين إيران والإمارات ليس حديث العهد ولم يحتل واجهة الأحداث في منطقة الخليج عام 1992 بل تمتد جذوره إلى القرن الثامن عشر وكان دائماً بين مد وجزر طبقاً للظروف التي كانت تحكم المنطقة في ذلك الحين، وتبعاً للمتغيرات الدولية والمحلية التي تؤثر عليها.

وبمقتضى مذكرة التفاهم الموقعة في تشرين الثاني سنة 1971م، لا تتنازل إيران أو الشارقة عن مطالبتهما بجزيرة أبو موسى، وبمقتضى نفس الوثيقة تتمتع كل منهما بالسلطة الكاملة على المناطق المخصصة لها في الجزيرة، ولكن في الممارسة الواقعية تعرض هذا المبدأ لقدر كبير من التأثير الذي بدأ بقرار الشارقة في منتصف السبعينات بعدم بناء ميناء على الجزء الخاص بها من الجزيرة بعد أن فعلت إيران ذلك، وهو ما يعني أن تستخدم الشارقة تسهيلات الميناء الإيراني وبالتالي تعريض مواطنيها لإجراءات الدخول الإيرانية، وفي عام 1987م، زحف الإيرانيون إلى الجزء الجنوبي من أبو موسى إلا أنهم وافقوا عام 1989، على أن لا تدخل دورياتهم إلى القرى التي يسكنها مواطنوا الشارقة[1].

---

[1] جون موبرلي، العوامل التي أدت إلى تجدد التوتر وردود الفعل المختلفة، الباحث العربي، عدد 32، (لندن: مركز الدراسات العربية، 1992-1993)، ص 19.

وعلـــى أثر نشوب الحرب العراقية الإيرانية[1]، ثم بعد ذلك الغزو العراقي للكويت[2]، واستمرار استخراج النفط من المياه الإقليمية للجزيرة على يد الشركة الحاصلة بيتس (Bitss) وهـــي شـــركة أمريكـــية على امتيازات الشارقة دون مشاكل على أساس تقسيم مناصفة بين الشـــارقة وإيـــران وفقاً لنص مذكرة التفاهم، فإن هذه الأحداث جنبت الإمارات ودول الخليج الأخرى عن إثارة انتباهها إلى هذه القضية أو الكف عن المطالبة بالجزر[3].

ولا شك في أن زيارة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني لجزيرة أبو موسى في آذار عام 1992، كانت مؤشراً على تزايد اهتمام بلاده بالجزيرة والتسهيلات التي توفرها أو يمكن أن توفـــرها لإيران[4]. وتعتبر هذه الزيارة أول زيارة قام بها رئيس إيراني لهذه الجزيرة منذ احتلالها مع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى من طرف إيران في عام 1971م[5].

وارتبطت الزيارة بالأوضاع الإقليمية وغياب العراق وتمزيق الصف العربي فبالرغم مـــن رفـــض إيران لما قام به العراق من غزوه للكويت ووقوفها على الحياد الإيجابي وعدم

---

(1) اندلعـــت الحرب بين العراق وإيران في 22 أيلول 1980، وتوقفت الحرب في شهر آب عام 1988، بعد قبول إيران قرار مجلس الأمن رقم 598، في 18 تموز، 1988.
عبد القادر القحطاني، مضيق هرمز وأمن الخليج العربي، ص 70-74.

(2) وتسمى أزمة الخليج الثانية أو اجتياح العراق لدولة الكويت، بدأت الأزمة في النصف الثاني من شهر تموز عام 1990، عندما أعلن العراق أن الكويت تقوم بعملية اقتطاع لأراضيه ونهب الثروات النفطية في حقل الرمـــيلة، وبعـــد فشـــل الوساطة السعودية في التوفيق بين العراق والكويت وفي 2 آب 1990، عبرت القوات العراقية الحدود الكويتية واحتلت الكويت.
عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي (بيروت: الكنوز الأدبية، 1994)، ص 170

(3) ســـالم مشـــكور، نزاعات الحدود في الخليج: معضلة السيادة والشرعية مفردات مشكلة الخليج، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1993)، ص 137-138.

(4) موبرلي، مرجع سابق، ص 20.

(5) محمد حسن العيدروس، الجزر العربية الثلاث والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية 1979 -1997، ج4 (دبي: دار الكتاب، الحديث، 2002)، ص 54.

الـــتدخل مـــع أي طرف من الأطراف[1]، وقيامها بعزل نفسها عن أزمة الخليج الثانية (غزو العـــراق للكويـــت) وتعاونها مع قرارات الأمم المتحدة التي هدفت إلى إيقاف احتلال العراق للكويت[2]، إلا أنها حاولت استغلال الظروف الإقليمية لصالحها بعد نهاية حرب الخليج الثانية حيـــث أخذت الأطماع الإيرانية تتزايد من خلال محاولة إيران استغلال نتائج الحرب لتصبح قوة إقليمية رئيسية في المنطقة[3].

وعقب هذه الزيارة بادرت السلطات الإيرانية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية ســـعت إيران من ورائها إلى تأكيد سيطرتها وفرض هيمنتها على كامل تراب الجزيرة وعلى الأشخاص المقيمين على أرضها في خطوة منها نحو ضمها إلى أراضيها ضماً واقعياً. فمنعت رعايـــا دولة الإمارات الموجودين في الجزيرة وهم سكان الجزيرة الأصليين وكذلك الوافدين العرب منهم والأجانب من التجول في الجزيرة إلا ضمن كيلو متر مربع واحد يشكل المنطقة الجغرافـــية التي يتواجد فيها السكان العرب ومرافق الخدمات الحكومية الخاصة بهم كمرافق التعليم والصحة والأمن التابعة إدارياً لسلطة الحكومة الاتحادية في أبو ظبي[4].

كمـــا فرضت السلطات العسكرية الإيرانية في الجزيرة سلسلة من الإجراءات الأمنية والإداريـــة على سفن الصيد التابعة لمواطني الاتحاد وعلى الخصوص لسكان الجزيرة كمنعها مـــن الصيد بحرية في المياه الإقليمية للجزيرة إلا بتصاريح صادرة منها تجدد كل خمس أيام

---

(1) Sheherazad Ahesg'ker. Iran New Force of Stability, The middle East Journal, March, (Washington. 1991), p. 8.

(2) K. L. Afraslabli, After Khomeini: New Directions in the Iran's Foreign Policy Boulder, co. West view Press, 1994, p. 57.

(3) عـــبد الفـــتاح الرشـــدان، الأزمـــة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينات، دراسة في أسباب الأزمة ومصادر التهديد شؤون عربية، عدد 91، (القاهرة: جامعة الدول العربية، 1991)، ص 94.

(4) عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، ص 343-344.

وفـرض غـرامات كبيرة على من يخالف تعاليمها وإجبار الصيادين على بيع معظم كميات الصيد إلى السلطات الإيرانية بأسعار صرف غير مجزية، ومنعهم تسويق صيدهم لمدن الدولة الأخرى، مما جعل إمكانية استمرار السكان في عملهم كصيادين عبئاً مادياً ونفسياً"[1].

وفـي إطـار إجـراءاتها الاستفزازية الهادفة إلى التضييق على السكان المحليين في وسـائل كسب رزقهم، قامت السلطات العسكرية الإيرانية في الجزيرة بإغلاق جميع المحلات الـتجارية فـي الجزيرة ولم يبق سوى محل واحد هو الجمعية الاستهلاكية التي لا تتوفر فيها احتياجات كافة السكان[2].

واسـتكمالاً لإجراءات تضيق الحياة اليومية لسكان الجزيرة منعت السلطات العسكرية الإيرانـية إدخـال أي شيء إلى الجزيرة مهما كان صغيراً إلا بتصريح من القائد العسكري الإيرانـي فـي الجزيـرة، وتشديد عمليات التفتيش تجاه القادمين من سكان الجزيرة من أبناء الإمـارات أو العاملين فيها، بزعم أنهم يستخدمون الجزيرة كمركز لتهريب بعض السلع التي تحتكرها الدولة الإيرانية كالسكر والتبغ[3].

ولم تكتف السلطات الإيرانية بهذا القدر من الإجراءات بل عمدت إلى منع المواطنين مـن بـناء مساكن جديدة أو مرافق خدمات أو حتى ترميم بيوتهم القديمة إلا في حدود ضيقة جـداً. كمـا رفضت السماح بتوصيل خدمات الهاتف إلى الجزيرة، حيث لا يوجد في المنطقة التي يقطنها العرب إلا هاتفين أحدهما في مخفر الجزيرة وآخر في منزل والي الجزيرة المعين مـن قـبل حـاكم الشـارقة أو إنشاء العيادات الطبية وعمليات الإخلاء الجوي للمرضى إلى المستشـفيات فـي الإمـارات مهما كانت طبيعة الحالة المرضية. وفي محاولة من السلطات

---

(1) التدمري، مرجع سابق، ص 291.

(2) الفيل، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني، ص 265.

(3) العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ص 54-55.

العسكرية الإيرانية بفرض سيادة إيرانية واقعية على الجزيرة قامت إيران بمنع إدخال السيارات التي تحمل لوحات رسمية إماراتية كما منعت رفع علم الإمارات فوق الجزيرة خلافاً لما تنص عليه مذكرة التفاهم بين حكومتي الشارقة (الإمارات) وإيران عام 1971م[1].

ووسعت السلطات العسكرية الإيرانية من منطقة وجودها العسكري في الجزيرة حيث قامت ببناء قرية إيرانية نموذجية وأقامت نقاطاً عسكرية في المنطقة العربية من الجزيرة واحتلت مواقع في منطقة مناجم أكسيد الحديد الأحمر (المغر) في الجزء الشرقي من الجزيرة والمعروف بمنطقة (الخلوة) كما عززت قواتها العسكرية في الجزيرة وزادت أعداد العسكرين من 120 إلى 500 عسكري ونصبت قواعد للصواريخ وامتدت التجاوزات لتطال التسيير الإداري اليومي لمرافق الخدمات العامة في الجزيرة كالرقابة على القرارات الإدارية والتعاميم التي تصدرها الإدارات المركزية في الحكومة الاتحادية أو المحلية في الشارقة. والتدخل في الأعمال التنفيذية اليومية كأعمال الأمن والنظام في الجزيرة أو الخروج منها والدخول إليها[2].

ومنذ نيسان 1992 قامت السلطات الإيرانية بمنع العمال الأجانب من دخول الجزيرة إلا بموجب تأشيرة إيرانية[3]، وأبلغ القائد العسكري الإيراني أبناء الجزيرة الأصليين بأنه لن يسمح لهم بالعودة إلى الجزيرة إذا غابوا عنها لفترة تزيد على ستة أشهر وهو أمر يطبق على غير المواطنين، مما يعني ضمناً أنهم أصبحوا مجرد مقيمين وليسوا بمواطنين. كما شمل نطاق المضايقات قطاع التعليم في الجزيرة بشكل مبرمج ودقيق فمنعت السلطات العسكرية الإيرانية من بناء رياض الأطفال كما منعت فصل الطلبة عن الطالبات رغم ازدياد عددهم

---

(1) التدمري، مرجع سابق، ص 290.

(2) عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، ص 345.

(3) الركن، البعد التاريخي والقانوني بين دولة الإمارات العربية وإيران حول الجزر، ص 29.

وظهــور حاجة فنية واجتماعية وتربوية تقتضي بوجوب فصلهم. ثم تدخلت في مناهج التعليم حيــث قامــت بشطب كل العبارات الخاصة بتسمية الخليج العربي وما يتصل بتاريخ المنطقة وأهلها[1].

وأبلــغ القائد العسكري الإيراني في الجزيرة المدرسين بأنه لن يسمح لهم بالعودة إلى الجزيــرة العام القادم، إلا إذا حصلوا مسبقاً على تأشيرات إقامة سارية من السلطات الإيرانية فــي الجزيــرة. وتنفيذاً لذلك قامت السلطات الإيرانية بإصدار بطاقات حاولت توزيعها على المدرسين الذين رفضوا استلامها[2].

ووصلت مضايقات السلطات العسكرية ذروتها في شهر آب 1992 عندما منعت أكثر مــن مائــة مــدرس ومدرسة وعامل مع عائلاتهم من الوصول إلى الجزيرة لبدء عملهم في المدرستين التابعتين لوزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية وعاد المدرسون إلى ميناء خــالد بالشارقة على متن سفينة الركاب (خاطر) التي سبق وأن أقلتهم للجزيرة بعد أن أمضوا ثلاثة أيام على متنها قبالة ميناء جزيرة أبو موسى في ظروف مناخية وإنسانية قاسية دون أن تســمح لهم السلطات الإيرانية الوصول إلى مقار أعمالهم[3]. حيث رأت -السلطات الإيرانية- أن أفضل وسيلة لإخلاء الجزيرة من سكانها وتهجيرهم يتمثل في ضرب مرافق التعليم فيها إذ أن منع المدرسين من الوصول إليها سيضع أولياء أمور الطلبة أمام خيار صعب، فإما الصمود

---

[1] التدمري، مرجع سابق، ص 291.

[2] عيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج 4، ص 56.

[3] أيمــن العــوري، وبرايــن أوكانيل، الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، المساعي السلمية والآثار الإقليمية والدولية، (واشنطن: مركز واشنطن للدراسات الدولية، 2002)، ص 66، وانظر أيضاً موبرلي، مرجع سابق، ص 20.

والتضــحية بمستقبل أبنائهم أو الذهاب إلى الشارقة لإلحاقهم بمدارسهم أو بمدارس مدن الدولة الأخرى، وقد فضل معظمهم الخيار الأخير بعدما تبين لهم صعوبة التوفيق بين الخيارين[1].

ثــم صــعدت إيران تجاوزاتها إلى حد الضم والاستيلاء بالقوة لجزيرة أبو موسى في شهر آب 1992، وعندما أعلن الرئيس الإيراني رفسنجاني في أثناء زيارته لباكستان بصراحة ووضوح عن ضم جزيرة أبو موسى الإماراتية لإيران[2].

وكانت المصادر الإيرانية قد أوضحت أن السبب في اتخاذها لتلك الإجراءات هو: "في الأشــهر الأخــيرة لوحظت تحركات مشبوهة في الجزء العربي من جزيرة أبو موسى"، أي لجزء الخاضع لسيطرة الشارقة والذي يضم عدداً من الأشخاص من حملة الجنسيات الأجنبية ومنهم بعض مواطني دول غربية.

أما الرئيس الإيراني رفسنجاني فقد صرح خلال خطبة صلاة الجمعة المؤرخة في 18 أيلــول 1992 بأن السلطات الإيرانية قد ألقت القبض على عدد من أتباع دولة أجنبية وكانوا مســلحين ويــنوون الدخول إلى جزيرة أبو موسى بطريقة غير قانونية وأن واحداً من هؤلاء يحمل الجنسية الهولندية وهو معتقل في طهران، في الوقت الحاضر (آنذاك)، وقد أضاف:"أن سياســة إيران في الخليج الفارسي لا ترغب في خلق الاعتداء وأجواء الصدام، بل ترمي إلى الدفــاع عــن الســلامة الإقليمــية لإيران ونحن سوف نسعى بجد من أجل التوصل إلى هذا الهدف"[3].

---

[1] عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، ص 346.

[2] جريدة روز اليوسف، 1992/9/21 على موقع الإنترنت:
.www.emirates-islands.org.ae/htm-Docs/nezaa.p3htm.

[3] زاده، جزر طنب وأبو موسى، والسعي الإيراني عن السلام والتعاون في الخليج، ص 150-151.

وتستند إيران في ذلك على أنها حذرت الشارقة في تشرين الثاني 1971م، من خلال وزيـــر خارجـــية بريطانيا آنذاك أليكس دوغلاس هيوم (Alex Douglas Hume) من أنها سوف تتخذ أي إجراء تراه ضرورياً للمحافظة على أمن الجزيرة أو القوات الإيرانية المتواجدة هناك. وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد نقلت ذلك التحذير إلى حاكم الشارقة واعتبرت أن عدم الرد عليه بمثابة القبول به[1].

والواقع أن التجاوزات الإيرانية لبنود مذكرة التفاهم ليست وليدة هذه الساعة، فقد بدأت فـــي عهـــد الشاه محمد رضا خان بعيد توزيع المذكرة واستمرت في الاتساع منذ قيام الثورة الإيرانية 1979، وحتى انتهاء حرب الخليج الثانية واستكملت إيران تجاوزاتها بإعلانها الضم الواقعي للجزيرة بعد الربع الأول من عام 1992[2].

وإذا كانت إيران قد عملت على زعزعة أمن الخليج باحتلالها جزر الخليج الثلاث عام 1971م، وتصعيد أزمة الخليج مرة أخرى عام 1992[3]. فإن هزيمة العراق في حرب الخليج الثانـــية قـــد رجحـــت ميزان القوى في المنطقة لصالح إيران التي قامت بجهود حثيثة لإعادة فرض نفسها كقوة إقليمية في المنطقة[4].

كمـــا تحـــاول تطبـــيق علاقاتها مع جيرانها العرب بما يمكنها من تحقيق أهدافها في المنطقة وفي ذلك يقول الرئيس الإيراني رافسنجاني: "إننا يجب أن نتعاون جميعاً من أجل بناء

---

(1) المرجع نفسه، ص 151. أنظر الملحق رقم (7).

(2) عيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج4، ص 57.

(3) حسن أبو طالب، نحو فهم أعمق لقضايا الحدود العربية الإقليمية، السياسية الدولية، العدد 112، (القاهرة: مركز الأهرام، 1993)، ص 53.

(4) جـــودت بهجـــت، وحســـن جوهـــر، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي في التسعينات، إرهاصـــات الداخـــل وضـــغوط الخارج، المستقبل العربي، عدد 211، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 46.

منطقتـــنا بحيث تصبح منطقة الخليج مثل المزرعة المشتركة"[1]. ومهما يكن الأمر فإن إيران مصرة على أن هذه الجزر إيرانية ويؤكد ذلك الإصرار قول الرئيس الإيراني رفسنجاني: فقد حذر بأنه: "إذا أرادت الإمارات الوصول إلى الجزر لا بد لها أن تعبر بحراً من الدماء" وهذا الشـــعور والموقف متجذر منذ عهد الشاه حيث أعلن الشاه في شهر أيلول 1971م: "أن الجزر لنا ونحن في حاجة إليها"[2].

**ثانياً: الخلفية السياسية للتجاوزات الإيرانية**

لماذا صعدت إيران تجاوزاتها في جزيرة أبو موسى في هذا الوقت بالذات؟

سؤال طرحه أكثر من مراقب ومهتم بشؤون العلاقات الإماراتية الإيرانية وتردد على لسان أكثر من شخص، لكن الإجابة عيه اختلفت اختلافاً ينبئ عن أن السلوك السياسي لدولة ما لا يكون دائماً نتاج عامل واحد فقط بل نتاج عوامل عدة تضافرت في ما بينها لتشكل في نهاية المطاف السلوك السياسي النهائي للدولة في علاقاتها الدولية في لحظة زمنية معينة[3].

وفـــي معرض الإجابة عن السؤال السابق اختلفت الإجابات والآراء، هناك رأي يرى أن تمســـك إيـــران بجزيرتـــي طنب الكبرى وطنب الصغرى واستكمال احتلالها لجزيرة أبو موســـى هـــو بمثابة رسالة تحذير إلى القوميات التي تتشكل منها الدولة الإيرانية[4]. إذ يشكل

---

(1) R. K. Ramzani, Iran's Foreign Policy: Both and South. The Middle East Journal, 46, No.3, Summer, (Washington, 1992), p. 393.

(2) أحمـــدي، الـــنزاع الإيرانـــي الإماراتي، ص 48، وانظر أيضاً: بيروز مجتهد زاده، الخلافات الحدودية والإقليمـــية بيـــن العـــرب والإيرانييـــن، المستقبل العربي، عدد 206، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 100.

(3) عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، ص 348.

(4) شملان العيسى، الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر العربية، ص 59.

الفــرس 51% والأذربــيجان 24-25%[1]، والأكــراد 7% والجــيلاك والمــازندران 8% واللــور 2% والعــرب 3% والــتركمان 2% والأعــراق الأخرى1%[2]. والتي تتطلع إلى الانفصــال عن الوطن الأم وإعلان دولة قومية لها على غرار ما يحصل الآن في دول آسيا الوســطى المجــاورة لإيران أو مثلما يجري في العراق وأفغانستان أو مطالبات الأكراد في تركيا... الخ.

وفحــوى هــذه الرســالة أن الدولــة الإيرانية غير مستعدة للتفريط في أي جزء من أراضيها حتى ولو كان هذا الجزء بعض جزر صغيرة، لا يتعدى إجمالي مساحتها المئة كيلو متر مربع[3].

ولا يخفــي أصحاب هذا الرأي تخوفهم من حدوث هذا الانفصال خصوصاً إن النزعة الانفصــالية قــد بــدأت تظهــر لدى الأكراد الإيرانيين[4]. وقلقها من انتشار القومية التركية الأذربيجانية في شمالها الغربي إذ ينتمي حوالي 10-12 مليون من المواطنين الإيرانيين إلى العــرق الأذربيجاني وهو ما يعادل ضعف العدد المقيم في جمهورية أذربيجان، وتتضح مدى حساسية هذه القضية من خلال عزوف إيران عن مساعدة الحكم في باكو (عاصمة أذربيجان) في النزاع الدائر بينهما وبين أرمينا حول مقاطعة ناجورنو -كرباخ. وتصف إيران نفسها بأنها

---

(1) جاســم الســعدون، العلاقــة بيــن إيــران ومجلس التعاون الخليجي وتأثيرها على التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 25، عدد1، (جامعة الكويت، 1997)، ص 16.

(2) انتونــي كوردزمــان، قــدرات إيــران العسكرية، بحث منشور في جمال سند السويدي (محرر)، إيران والخلــيج، البحث عن الاستقرار (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996)، ص 325.

(3) عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، ص 348-349.

(4) العيسى، مرجع سابق، ص 59.

وسـيط نـزية في هذا النزاع، وأن كان هذا الموقف يضع نظامها في موقف حرج حيث لا يمكنها بسهولة تبرير مساندتها للدولة المسيحية ضد الدولة الشيعية[1].

ويـرجع رأي شـانٍ إلـى التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى تردي الأوضاع الاقتصادية في إيران، فأزمة إيران الاقتصادية قد دفعتها لسلوك أي نهج يخفف من وطأة هذه الأزمـة علـيها حتى ولو كان هذا السلوك بمثابة افتعال أزمة نفطية مع جيرانها في محاولة تهدف إلى زيادة عائداتها ومخزونها النفطي[2].

وقد كانت حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية-الإيرانية) هي من أسباب هذه الأزمة الاقتصادية ولم تكن الحرب هي السبب الوحيد من انهيار الاقتصاد الإيراني ولكن هناك أسباب أخـرى مثل عرض إنتاجها النفطي بأسعار منخفضة لتعويض من يشتري نفطها عن مخاطر التعامل مع منتج يفتقر إلى الاستقرار، وتزايد أعداد سكانها بصورة كبيرة بعد الثورة في عام 1979م، وإجراء عمليات تحديث القوات المسلحة الإيرانية بصورة باهضة[3].

ولمـا كان الاقتصاد الإيراني تابعاً للبترول، فقد اعتمد النشاط الاقتصادي على الدخل الـنقدي مـن منابع البترول، فقد كان لانهيار سعر البترول منذ أوائل الثمانينات الأثر السلبي على الاقتصاد الإيراني حيث انخفض متوسط دخل الفرد الحقيقي في إيران بنسبة مقدارها 50 % فـي الفـترة مـن بدء الحرب مع العراق وحتى نهايتها[4]. وبعد حربها مع العراق والتي

---

(1) أنور قرقاش، إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل، البحث منشور في جمال سند السويري (محرر)، مرجع سابق، ص 200.

(2) العيسى، مرجع سابق، ص 59.

(3) جمـال سند السويدي، المأزق الأمني في الخليج، دول الخليج والولايات المتحدة وإيران، بحث منشور في جمال سند السويدي، (محرر)، مرجع سابق، ص 486-487.

(4) Jahangir Amuzegar, The Iranian Economy Before and After the Revolution, Middle East Journal, 46, No.3, Summer, (Washington, 1992), P. 25

استمرت ثماني سنوات (1980-1988)، جاءت المشاكل الاقتصادية من كل جانب، لتؤثر في الواقــع السياسي بعد الحرب بشكل كبير وفعال وبخسائر ضخمة اختلفت التقديرات حولها[1]. ومــنها تكبــيد إيــران خسائر تبلغ 600 مليار دولاً[2]. ولم تستطيع إيران من تجاوز أزمتها الاقتصــادية بالــرغم ممـــا حصلت عليه جراء حرب الخليج الثانية أثر مساعدتها في تطبيق العقوبـــات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي على العراق أثر غزوه للكويت في2 آب1990[3].

ويــرى أصــحاب هــذا الرأي أن إيران تعاني تبعات ضعف احتياطها النفطي، وهي بفرض سيطرتها على جزر أبو موسى والطنبين ستؤكد ملكيتها لثروات هذه الجزر، إذ ستعلن أن مياهها الإقليمية المقدرة بـــ (12) ميلاً بحرياً[4] ابتداء من نهاية الحدود البرية لهذه الجزر باتجــاه الإمـــارات وبذلـــك تكـــون جميع حقول النفط والمخزون النفطي في هذه المياه تابعة لها[5].

فقـــد أصدرت إيران قانوناً في 12 أيار 1993 لتحديد مياهها الإقليمية بعنوان قانون المناطق البحرية للجمهورية الإسلامية في الخليج (الفارسي)، وبحر عُمان حددت في المادتين

---

وانظـــر أيضـــاً: محمـــد ســـعيد عـــبد المؤمـــن، إيران من الداخل: رؤية مصرية، بحث منشور في التقرير الاستراتيجي العربي، السيد ياسين (مشرف)، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،1995)، ص 57.

[1] عـــبد الله يوســـف سهر، السياسية الخارجية الإيرانية: تحليل صناعة القرار، السياسة الدولية، عدد 138، (القاهرة: مركز الأهرام، 1999)، ص 13.

[2] عمرو عبد الكريم، تمايزات النخبة الدينية الحاكمة في إيران، السياسة الدولية، عدد 130، القاهرة: (مركز الأهرام، 1997)، ص 67.

[3] .Afraslabi, op. cit., p.50.

[4] الميل البحري: يساوي 1852متراً.

مطر حامد النيادي، المناطق البحرية لدولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مقارنة بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتشريعات الدول المجاورة، (أبو ظبي: (د.ن)، 2001)، ص 119.

[5] العيسى، مرجع سابق، ص 59.

الأولى والثانية منه نطاق القانون فتذكر في المادة الأولى من القانون أن السيادة الإيرانية تمتد إلى ما وراء إقليمها الأرضي ومياهها الداخلية وجزرها في الخليج الفارسي. والمادة الثانية من القانون الجديد والمتعلقة بالحد الخارجي تشير إلى أن عرض البحر الإقليمي يبلغ 12 ميلاً بحرياً من خط القاعدة[1].

ويكون وفقاً لهذا القانون الجزر الإيرانية سواء كانت واقعة داخل منطقة البحر الإقليمي أو خارجها بحر إقليمي خاص بها[2]. وهي بذلك تؤكد تبعية الجزر لإيران مما يشكل تجاوزاً خطيراً على سيادة دولة الإمارات العربية على الجزر الثلاث[3].

ويرى جانب آخر من أصحاب هذا الرأي أن السياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومة أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار البطالة وارتفاع معدلات التضخم وأسعار السلع الأساسية، وقد أثارت استياءً شعبياً تحول إلى أعمال شغب ومظاهرات في معظم مدن إيران الرئيسية وهدد بسقوط الحكومة بل النظام بأكمله، الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية إلى تصعيد إجراءاتها في جزيرة أبو موسى والحديث عن اكتشاف مؤامرة كبرى تحاك في هذه الجزيرة ضد أمن البلاد وسلامتها رغبة منها في تحويل أنظار الشعب عن ما يعانيه من مشاكل ومتاعب داخلية[4].

---

[1] النيادي، مرجع السابق ص119.

[2] الركن، مرجع سابق، ص 29-30.

[3] الفيل، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني، ص 283.

[4] عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، ص 350.

ويذهب رأي ثالث إلى أن التجاوزات الإيرانية في الجزيرة هي بمثابة إنذار إيراني موجه إلى دول مجلس التعاون الخليجي[1]. والولايات المتحدة الأمريكية، من أن أية ترتيبات آمنة في الخليج لا يمكن أن تتم بمعزل عن إيران[2].

فقد شكل الاهتمام الإيراني بمنطقة الخليج جزءاً من الحياة الإقليمية البحرية الإيرانية ولأسباب تتعلق بالنفط والجوانب الإستراتيجية والتوسعية، اهتمت إيران بالخليج العربي[3]. وحسب وجهة النظر الإيرانية فإن أي تغيير في الحدود السياسية في المنطقة مرفوض تماماً من قبل إيران، في مناطق الشمال المتاخمة لروسيا، أو في منطقة الأهواز العربية الغنية بالبترول أو بالنسبة للجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى) التي استولت عليها إيران بعد الانسحاب البريطاني من السويس في موعد أقصاه نهاية 1970م[4].

وبالنسبة لنظرية الأمن الإيراني تجاه الخليج، فإنها تقوم على الأمن بمفهومه التعاوني أو الأمن الجماعي، وذلك في مقابل الأمن التنافسي بين دول الخليج المختلفة، من خلال قيام كل دولة ببناء نظامها الأمني الخاص على حساب الدولة الأخرى، في حين أن نظام الأمن التعاوني يجعل كل طرف يعزز من جهود الطرف الآخر، كما يفترض أن الأمن لا يعني عدم

---

(1) دول مجلس التعاون الخليجي: وهي عبارة عن تلك الدول الخليجية، الموجودة وسط النظام الإقليمي الخليجي المكون من ثماني دول باستثناء العراق وإيران حيث تأسس هذا المجلس عام 1981، إذ ضم في عضويته كلاً من (السعودية، والكويت، وعُمان، والإمارات العربية، وقطر، والبحرين)، ومقر هذا المجلس هو الرياض ومن الجدير بالذكر أن العراق قد استبعد من عضوية هذا المجلس رغم أنه دولة خليجية. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج2، (بيروت: المؤسسة العربية للنشر، 1981)، ص 44.

(2) العيسى، مرجع سابق، ص 60.

(3) سعد ناجي جواد ومنعم العمار، الخليج العربي في عالم متغير: دراسة في معضلة الأمن الخارجي وترتيباته، السياسة الدولية، عدد 125، (القاهرة: مركز الأهرام، 1996)، ص 35.

(4) أحمد مهابة، إيران وأمن الخليج: الخليج بعد الحرب، السياسة الدولية، عدد 105، (القاهرة: مركز الأهرام، 1997)، ص 102.

وجـود حالـة حرب بل يفترض وجود مناخ من التعاون المستمر والروح الودية، والإحساس بالثقة المتبادلة ووحدة المصير[1].

إن موقـف إيران من ترتيبات الأمن في الخليج يحيط به الغموض، خاصة فيما يتعلق بموقفها من وجود القوات الأجنبية والأمريكية بالذات في منطقة الخليج، والمقابل فإن الولايات المـتحدة الأمريكية، تركز الترتيبات الأمنية لصالح حماية منطقة الخليج من أي دور عسكري إيراني أو وروسي في المستقبل مع دعم تركيا عسكرياً لموازنة خروج العراق من ميزان القوة العسكرية مع إيران[2].

وبناءً على ذلك فإن الإيرانيين يرون ابتداءً استبعاد التدخل الأجنبي الطامع في الهيمنة، والـتحكم فـي مقـدرات الدول الخليجية، ويرفضون تماماً الاتفاقيات الثنائية بينه وبين الدول الخليجية الصغيرة، كما يرفضون تدخل دولاً أخرى كمصر وسوريا مثلاً في أمن الخليج[3].

وتـريد إيـران أيضاً أن تبلغ دول مجلس التعاون الخليجي وحلفائها أن إيران بثقلها التاريخـي ورصـيدها الحضاري والثقافي ووزنها البشري والاقتصادي والعسكري وتشعب مصـالحها السياسية والإستراتيجية في الخليج والعالم لا يمكنها أن تقبل بدور هامش لا يحقق أهدافها القومية في مسألة أمن الخليج[4].

---

(1) قطبي المهدي، العلاقات العربية الإيرانية من منظور النظام الأمني الخليجي، دراسات إستراتيجية، عدد3، (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1995)، ص 25.

(2) مراد الدسوقي، أمن الخليج بين التوجه العروبي والتوجه الخارجي، السياسة الدولية، عدد 105، (القاهرة: مركز الأهرام، 1993)، ص 91.

(3) السيد ياسين (مشرف)، أمن الخليج في الإطار الإقليمي، رؤى إيران وتركيا، التقرير الإستراتيجي العربي: (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1992)، ص 134.

(4) عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، ص 350.

وينتهي أصحاب هذا الرأي إلى الاعتقاد بأن هدف إيران من إجراءاتها في جزيرة أبو موسى هو لفت انتباه دول مجلس التعاون الخليجي وحلفائها وعلى الخصوص الولايات المتحدة الأمريكـــية إلـــى أنهـــا معنية أكثر من غيرها بأوضاع المنطقة ولا يمكن استبعادها، من أية ترتيـــبات أمنية فيه، وأنه من المكابرة تصور صيغة لأمن الخليج لا تقيم وزناً لحضور إيران القريب[1].

وهـــناك مـــن يرى أن إيران ستعمل على بناء ترسانة عسكرية في هذه الجزر على مقـــربة مـــن دولـــة الإمارات للتهديد والابتزاز. وقد حصل ذلك إذ كان من بين مطالب الوفد الإيرانـــي في مفاوضات أبو ظبي دفع تعويضات مالية أدعى أنه يستحقها بسبب الخسائر التي منيت بها إيران إبان حربي الخليج[2].

وممـــا تجـــدر الإشـــارة إلية إن إيران وهي بصدد تنفيذ سياستها التوسعية استثمرت الظـــروف المحلية والإقليمية والدولية لاستكمال احتلالها لجزيرة أبو موسى فسكوت الإمارات العربـــية علـــى تجاوزات إيران لمذكرة التفاهم واستمرار احتلالها للطنبين لأكثر من عشرين عامـــاً والاكـــتفاء بالاحتجاجات الورقية وعدم السعي الجدي نحو تحديد مصير الجزر العربية وعلـــى الخصـــوص جزيـــرة أبـــو موســـى التـــي لـــم تنص مذكرة التفاهم مستقبل السيادة علـــيها، وتغيـــب المســـألة جماهـــيرياً حـــتى كادت تسقط من الذاكرة العربية تذرعاً بسياسة الدبلوماســـية الســـرية، كلهـــا عوامل شجعت إيران على المضي قدماً في استكمال إجراءات ضمها[3].

---

[1] العيسى، مرجع سابق، ص 60.

[2] الفيل، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني، ص 283.

[3] عيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج4، ص 352.

أما على المستوى المحلي الإيراني، فإن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إيران، واشتداد الصراع بين التيار المعتدل[1] والتيار المتشدد[2] داخل المؤسسة الحاكمة وبروز النزعات الانفصالية لدى بعض القوميات المكونة للدولة الإيرانية فإنها هي الأخرى عوامل أخرى لا شك أنها تهدد النظام الحاكم في شرعيته بقائه وليس أحسن من مسألة يلتف حولها الشعب الإيراني من إثارة مسألة السيادة الإيرانية على الجزر المتنازع عليها بين الإمارات وإيران[3].

وإقليمياً فإن تصدع الصف العربي أثر العدوان العراقي على الكويت وخروج العراق من حلبة المواجهة كقوة إقليمية خليجية مبارزة لإيران ومطالبة بالحق العربي في الجزر الثلاث، وبروز النزعات الحدودية بين دول مجلس التعاون ذاتها، وارتباط إيران باتفاقيات ثنائية مختلفة مع معظم دول مجلس التعاون، وبعض الدول العربية خلقت انطباعاً قوياً لدى إيران بأن استكمال احتلالها للجزر لن يخلق لها مشاكل عسكرية أو دبلوماسية حادة مع العالم العربي[4].

---

[1] التيار المعتدل: أو التيار الإصلاحي: وهو التيار الذي يؤمن باقتصاد السوق في السياسة الخارجية ولا يرى بعض رموزه أي عقدة في تطبيع العلاقات مع أمريكا كما أنهم منفتحون ثقافياً ودينياً، ويحرص الرئيس خاتمي وهو أحد رموزه على التوفيق بين تناقضات أنصاره (التيار المعتدل)، مع تشديده على أولوية الاعتدال والتسامح والانفتاح في الداخل وعلى الخارج. انظر: غسان بن جدو، إيران إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي، عدد 235، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 12-13.

[2] التيار المتشدد، أو تيار اليمين المحافظ: الذي يعبر عن تحالف المؤسسة الدينية والرأسمالية التجارية حيث نجد فيه من يناصر التعددية الحزبية بقوة والمشاركة الشعبية في صناعة القرار كما يرفض البعض حتى الطابع الجمهوري كنظام الحكم في إيران وثمة من المحافظين من دعا إلى تغيير اسم "الجمهورية الإسلامية الإيرانية" إلى "دولة العدل الإسلامي في إيران"، وهذا ليس تغييراً شكلياً بل أنه مدخلاً لتحول جذري في النظام السياسي الإيراني يستجيب لدعوات دينية وسياسية بإلغاء الامتيازات الرئاسية وإيكال الأمر إلى (ولي فقيه) ليعين من يراه الأصلح لمنصب رئيس الدولة. انظر: غسان بن جدو، إيران إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي، عدد 254، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)،ص 11-12.

[3] العيسى، مرجع سابق، ص 60.

[4] عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، ص 352.

وأخيراً فإن الظروف الدولية كانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وظهور الـــدول القومية على أنقاضه وخاصة في أسيا الصغرى، وانشغال الولايات المتحدة بانتخابات الرئاســة والـــدول الأوروبـــية بأزماتها النقدية وباتفاقياتها الحدودية والقضايا الأخرى الدولية كالصـــومال والبوسنة والهرسك، أعطى إيران تصوراً بأن تجاوزاتها في أبو موسى لن تأخذ حيزاً أو اهتماماً على الصعيد العالمي[1].

**ثالثاً: موقف الإمارات من الاحتلال الإيراني:**

كـــان موقـــف الإمارات من التعنت الإيراني الرافض كلياً لإعادة الجزر العربية إلى أصحابها الشرعيين بأنه تميز بالاتزان والهدوء والأناة وطول النفس فلا انفعال ولا تحدي بل رؤيـــة موضـــوعية للأمـــور تـــنطلق مـــن حتمية وجود إيران كأمر واقع وعليه فإن العداء والصراعات بين الدولتين ستجر الويلات إلى منطقة الخليج العربي فلا بد إذاً من حل القضية بالأســـاليب السليمة والدبلوماسية انطلاقاً من علاقات حسن الجوار، والانتماء للدين الإسلامي الواحد، والمصير المشترك[2].

وقـــد أكـــد وزير الدفاع الإماراتي الشيخ محمد بن راشد على أمر مهم يعكس سياسة الإمـــارات فـــي عدم المواجهة حيث قال: "أن الحل يجب أن يكون سلمياً"، ويضيف: "أن لدى الإمارات مشكلة مع إيران ولحد الآن لم يتم حلها، ولكننا نأمل أن تحل سلمياً، لأن إيران جاره وهـــذا هو مصيرنا"[3]. ويؤكد على ذلك رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن

---

[1] عيدروس، الجزر العربية، والاحتلال الإيراني، ج4، ص 58-59.

[2] خالد القاسمي، الخليج العربي في عالم متغير، ص 271.

[3] Afraslabi, Op. Cit., p. 672.

سلطان آل نهيان بأن العلاقات الإماراتية الإيرانية وطيدة تقوم على الصداقة وحسن الجوار، وقد لاقت هذه السياسة الحكيمة التأييد والاحترام من قبل معظم الدول العربية والغربية[1].

وقد اتبعت دولة الإمارات العربية إزاء قضية الجزر مجموعة من الخطوات تقوم على الدعوة المستمرة للحوار المباشر والتفاوض الثنائي بين الدولتين الجارتين، وعرض القضية في اللقاءات المنفردة مع قادة بعض الدول الشقيقة والصديقة وممثليها الدبلوماسيين ممن تربطهم علاقات ودية مع إيران بهدف إجراء الوساطة والمساعي الحميدة لحل المشكلة بالطريقة السلمية وعرض القضية على المنظمات العربية والدولية مثل مجلس التعاون، وجامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة، وحثها على استخدام نفوذها للضغط على إيران لإجراء مفاوضات سلمية حول قضية الجزر[2].

ورغم أن دولة الإمارات كانت على علم بالتجاوزات الإيرانية في الجزر المحتلة وعلى الخصوص جزيرة أبو موسى، إلا أن ثمة ظروف إقليمية منعتها من بحث قضية الجزر مع إيران خلال العشرين سنة الماضية كتغير نظام الحكم في إيران واندلاع حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية) ثم حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت) غير أن تجاوزات إيران بتصعيد إجراءاتها الأمنية والإدارية في جزيرة أبو موسى التي بدأت في شهر آذار 1992، ووصلت ذروتها في شهر آب من العالم نفسه أعطت المسؤولين في دولة الإمارات دليلاً قاطعاً على أن إيران أغلقت الطريق أمام الدبلوماسية الهادئة[3].

---

(1) محمد السكسك: زايد والسياسة الخارجية 1966-1991، تحرير شمس الدين الضعيفي (أبو ظبي: ديوان الرئاسة، 1991)، ص 151.

(2) محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية وجيرانها، ص 383.

(3) عبدول، الجزر العربية الثلاثة في الخليج العربي، ص 355.

وقد اعتمدت دولة الإمارات على ثلاث مبادئ لحل أزمة جزيرة أبو موسى عن طريق حل مشكلة الجزر الثلاث وتتلخص هذه المبادئ كما يلي:

1. بذل كل المساعي الممكنة لحل أزمة أبو موسى بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى الخيار الدولي إلا كمرحلة أخيرة.
2. إلغاء ما يمكن أن يسمى بالوساطة وحل المشكلة عن طريق المباحثات الثنائية مع التأكيد على حق الإمارات في سيادتها على الجزر وإقناع إيران بأن أي توتر سيثير مشاكل لا حصر لها.
3. ضرورة البحث عن صيغة جديدة لعلاقات الجوار مما يضمن تحقيق الأمن والسلام لمنطقة الخليج[1].

وأجرى وزير خارجية دولة الإمارات السيد راشد بن عبد الله النعيمي عدة اتصالات مع المسؤولين الإيرانيين خلال العام 1992 لمعالجة تلك التجاوزات. ولم تبدى طهران أي تفهم لوجه نظر الإمارات ورفضت حتى مجرد التفاوض مع الوزير الإماراتي معتبرة أن بحث أمر جزيرة أبو موسى شأن يخص علاقات إيران بإمارة الشارقة تنظمه مذكرة التفاهم المبرمة بين حكومتي إيران والشارقة[2]. مما دفع بالمجلس الأعلى للاتحاد إلى الإعلان عن أن الاتفاقيات المبرمة بين أي إمارة والدول المجاورة تعد اتفاقيات بين اتحاد دولة الإمارات وهذه الدول[3].

---

(1) التدمري، مرجع سابق، ص 309.

(2) جريدة السياسة 1992/10/15، على موقع الإنترنت:
www.emirates-islands.org.ae/HTM-Docs/nezaa/48.htm.

(3) بيروز مجتهد زاده، الخلاف حول جزر الخليج وجهة نظر إيرانية، مجلة الباحث العربي، عدد 323، (لندن: مركز الدراسات العربية، 1993)، ص 100.

وبعد ذلك رحبت دولة الإمارات العربية بعقد اجتماع في أبو ظبي بين ممثلين البلدين، فقد تم تشكيل وفد تفاوضي من وزارة خارجية الإمارات برئاسة السفير سيف سعيد ساعد مساعد مدير إدارة شؤون المجلس التعاوني لدول مجلس الخليج العربي، ووفد مقابل عن الجانب الإيراني برئاسة السفير مصطفى فوميني حائري، مدير عام شؤون الخليج بوزارة الخارجية الإيرانية[1].

وعقد الوفدان اجتماعاتهما خلال يومي 27و 28 أيلول 1992، في مدينة أبو ظبي طرح خلالها وفد الإمارات على الجانب الإيراني المطالب التالية:

1. إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.
2. تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام 1971م، بشأن جزيرة أبو موسى.
3. عدم التدخل بأي طريقة وتحت أي ظرف وبأي مبرر في ممارسة دولة الإمارات العربية المتحدة لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم.
4. إلغاء كافة التدابير والإجراءات التي فرضتها إيران على أجهزة الدولة في جزيرة أبو موسى وعلى مواطني الدولة المقيمين فيها من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.
5. إيجاد إطار ملائم تحسم مسألة السيادة على جزيرة أبو موسى خلال فترة زمنية محددة[2].



---

(1) التدمري، مرجع سابق، ص 310.

(2) المرجع نفسه، ص 311، وانظر أيضاً: Afraslabi, Op. Cit., p. 674.

إلا أن إيران أصرت على رفض مناقشة موضوع احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى واقتراح دولة الإمارات إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، وبالتالي بات من المتعذر إحراز أي تقدم عبر المفاوضات الثنائية[1].

وقد أوضحت دولة الإمارات العربية برنامج الاجتماعات ونتائجها في بيان لوزارة خارجيتها نص على ما يلي:

"انطلاقاً من رغبة دولة الإمارات العربية المتحدة وحرصاً على مناقشة وتسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزيرتي (طنب الكبرى وطنب الصغرى) وانتهاكاتها لمذكرة التفاهم الموقعة في تشرين الثاني لعام 1971 بشأن جزيرة (أبو موسى) فقد عقدت في مدينة أبو ظبي في الفترة من 27-28 أيلول 1992م، لقاءات ثنائية بين وفد من دولة الإمارات العربية ووفد من جمهورية إيران الإسلامية ... وإزاء إصرار الجانب الإيراني على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى أو الموافقة على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية فقد أصبح من المتعذر الاستمرار في مناقشة المسائل والمواضيع الأخرى في هذا الاجتماع.

وتود دولة الإمارات العربية أن تشير في هذا الصدد. إلى أن السيادة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى منذ أقدم العصور ولا تزال لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولم يغير الاحتلال العسكري للجزيرتين في تشرين الأول لعام 1971م من وضعها القانوني، وثابت في القانون الدولي أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة لن يكسب الدولة المحتلة سيادة على الإقليم المحتل مهما طال الزمن.

---

[1] الركن، مرجع سابق، ص 31.

إن دولـة الإمـارات العربية المتحدة ترى أن الجانب الإيراني ليتحمل مسؤولية عدم إحراز أي تقدم في المباحثات، ونتيجة لذلك فإنه ليس أمام دولة الإمارات العربية سوى اللجوء إلى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث"[1].

وبالتالـي فـإن الإمـارات العربية المتحدة أكدت منذ عام 1971 وحتى الآن وبشكل مسـتمر علـى أن جـزر طنب الكبرى والصغرى، وأبو موسى جزء لا يتجزأ من أراضيها وبالنسبة لمذكرة التفاهم فإن الإمارات تصر على أن الشارقة قبلتها تحت الإكراه بالقوة وأنها لا تـنقص بـأي شـكل من الأشكال سيادة الإمارات على الجزيرة بأكملها وبصرف النظر عن الترتيـبات الأمنية التي وضعت بمقتضى مذكرة التفاهم ونصت على تمركز قوات إيرانية في الجزيرة واقتسام السلطة الإدارية فيها[2].

وبسـبب عـدم استجابة إيران للمساعي والمبادرات السلمية لحل المشكلة أعلنت دولة الإمـارات العربـية عن استعدادها التام للاحتكام إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز المـنوط به تسوية النزاعات بين الدول وعن تعهدها بقبول النتائج كافة التي يسفر عنها حكم المحكمة الدولية باعتباره حكماً قائماً على الحجج والأسانيد القانونية[3].

**رابعاً: الموقف الإيراني:**

مقابل هذا الموقف الإماراتي الهادئ، المتزن، الثابت والمنسجم مع ذاته يبرز الموقف الإيرانـي انفعالـياً، متوتراً، مفتقداً إلى الحجة والبرهان[4] والرافض لبحث ومناقشة موضوع

---

[1] التدمري، مرجع سابق، ص 312-313.

[2] موبرلي، مرجع سابق، ص 22.

[3] العيسى، مرجع سابق، ص 61.

[4] القاسمي، الخليج العربي من عالم متغير، ص 271.

احـــتلال إيـــران للجـــزر العربـــية ولقـــد أكـــد مسؤولون إيرانيون رفضهم التام بحث هذا الموضوع[1].

فقـــد عبر نائب طهران محمد جواد لاريجاني مستشار المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني عن سياسة حكومته في خطبة الجمعة التي ألقاها يوم 1992/10/2 في جامعة طهران يهدد دول الخليج العربية بقوله: "إن هذه الدول تلعب بذيل الأسد، وأضاف: لقد مارست إيران ســيادتها على المنطقة ولم يكن لها وجود قبل (70) عاماً، ولقد ولدتم إثر العدوان البريطاني الاستعماري على المنطقة".

وقـــال: "من أنتم؟ أنكم بدون هوية ولم تحملوا جواز سفر إلا منذ سنوات، وأن طرح المطالب بشأن الحدود لن يشكل تهديداً لإيران بل لجميع الدول الأخرى في المنطقة"[2].

وفي 9 كانون الأول 1992 قابل السفير الإيراني حسن امينيان الشيخ صقر بن محمد القاسمي الذي حاول الدوران حول المشكلة الأساسية –وهي مشكلة الجزر– وأخيراً أشار: "... أما موضوع الجزر فالواقع أنها إيرانية وأمرها يعود إلى شعب إيران والوثائق تثبت حقنا فيها، والشـــعب الإيرانـــي لا يسمح أن نتحدث عن هذا الحق الثابت ... أن هذه الجزر الصغيرة لا تغنـــيكم ولا تغنينا ولا تكون حصيلة الخلاف إلا الخسارة للجميع ... ويضيف: في الواقع أن الشعب الإيراني هو صاحب الحق في هذا الموضوع"[3].

وقد صرح أيضاً الشيخ ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإيرانية في رده على بيان دول مجلس التعاون الخليجي قائلاً: "أن قادة الدول العربية الخليجية ربما نسوا التاريخ، فحتى

---

[1] العيسى، مرجع سابق، ص 60-61.

[2] الفيل، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني، ص 274-275.

[3] المرجع نفسه، ص 273-274.

إلـــى مـــا قـــبل أن يكسبوا كيانهم من الاستعمار البريطاني كانت هذه الجزر إيرانية ولم تزل إيرانية وستظل إيرانية"[1].

ويعكـــس هـــذا التصريح مدى تجذر الموقف الإيراني في أن هذه الجزر هي جزء لا يـــتجزأ من إيران إلا أن مثل هذا الشعور ليس وقفاً على إيران الحالية ذلك أن الشاه في أيلول 1971م قال: "سندافع عن جزيرتنا مهما كانت التضحيات" وقال أيضاً: "الجزر ... لنا، ونحن بحاجـــة إلـــيها، وسوف نأخذها، ولن تمنعنا قوة على وجه الأرض". وبالتالي فإن النزاع على الجزر صار في إيران اليوم قضية قومية، لا يمكن للجمهورية الإسلامية أن تفاوض على أي تنازل في شأنها دون أن تعرض بقاء الجمهورية نفسه للخطر[2].

وحذر الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني في 25 كانون الأول 1992 من التعرض للجزر وهدد قائلاً: "أن الطريق إلى هذه الجزر يمر عبر بحر من الدماء"[3].

وقـــد أصدرت السفارة الإيرانية في أبو ظبي بياناً حول الاجتماعات الثنائية (الإيرانية الإماراتـــية) جاء رداً على بيان وزارة خارجية الإمارات وتضمن اتهامات للإمارات العربية باســـتغلال حسن نوايا إيران أثناء المفاوضات بإثارتها مطالب غير أصولية وغير منطقية لا أســـاس لها من الصحة ولا علاقة لها بقضية جزيرة أبو موسى مشيراً إلى أن مفاوضات أبو ظبـــي كـــان مقرراً أن تتركز حول مسألة الخلاف في وجهات نظر الجانبين حول جزيرة أبو موســـى لاســـيما وأن الاتصالات التي سبقت المفاوضات تركزت حول هذا الموضوع بالذات الأمـــر الـــذي يثير الشكوك حول حقيقة الإدعاء بوجود مشترك في جزيرة أبو موسى وحمل البيان الإيراني دولة الإمارات مسؤولية فشل المفاوضات[4].

---

(1) العيسى، مرجع سابق، ص 61.

(2) أحمدي، مرجع سابق، ص 48.

(3) زاده، الخلافات حول جزر الخليج وجهة نظر إيرانية، ص 100.

(4) عيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، ج4، ص 158.

وأشـــار البـــيان الإيراني أن الجمهورية الإسلامية في إيران تعتقد أن الأسلوب الذي تعاملت به الأمارات حول هذه القضية وإصدارها بياناً متسرعاً يلوح بعدم جدوى المفاوضات حـــول جزيـــرة أبو موسى بأنه يتعارض ومصلحة العلاقات بين البلدين مضيفاً إن طرح أية مـــزاعم تاريخـــية فـــي المنطقة سيؤدي إلى إثارة سلسلة من المزاعم والخلافات الجديدة التي ستفرز نتائج مضرة بأمن المنطقة، وإن ذلك لن يؤمن سوى مصالح الأجانب[1].

وأعلن البيان الإيراني التأكيد على عدم تغيير سياستها تجاه جزيرة أبو موسى إلى ما كـــان الوضـــع فـــي الماضي واستعدادها لمواصلة المحادثات وإزالة أي سوء فهم وذلك على أساس احترام السيادة وعلاقات حسن الجوار كذلك الحفاظ على هدوء وأمن المنطقة[2].

وقـــد ردت إيـــران على استمرار الإمارات في دعوتها الداعية إلى الوصول إلى حل بالطرق السلمية بتأكيد موقفها، وهو:

1. إن جزيـــرة طنب الكبرى وطنب الصغرى جزيرتان إيرانيتان، وإنهما جزء لا يتجزأ من أراضي إيران، وإن السيادة الإيرانية عليهما ليست مطروحة للمناقشة مع الآخرين أبداً.
2. إن التفاوض بشأن جزيرة أبو موسى يجب أن يتم في إطار مذكرة التفاهم وعلى نحو يحقق مصالح إيران الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية في الخليج.
3. إبعـــاد المسألة عن تدخلات القوى الكبرى تحت أي ستار كان والتوقف عن إثارة أية مطالب إقليمية في المحافل الدولية[3].

---

[1] التدوي، مرجع سابق، ص 314-315.

[2] عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، ص 364-365.

[3] يحـــيى حلمـــي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1999)، ص 360.

وهكذا وبالنظر إلى الشكوك والمخاوف الموجودة بالفعل تجاه نوايا إيران الطويلة الأمد وتجاه تعدي إيران على المنطقة التي تقع تحت سلطة الشارقة من جزيرة أبو موسى – بمقتضى مذكرة التفاهم لعام 1971– فقد جاء تحرك إيران بوضع القيود على دخول أبناء الجنسيات الأخرى إلى أبو موسى لهز الثقة لدى الإمارات وباقي دول الخليج في حسن النوايا الإيرانية[1].

**خامساً: موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية:**

مثلما كان لطرفي الأزمة (الإمارات وإيران) موقفهما من قضية ملكية الجزر الثلاث كان لدول مجلس التعاون الخليجي موقفها من هذه الأزمة فمنذ انتهاء حرب الخليج الثانية أصبح لدى دول مجلس التعاون الخليجي إحساس بعدم الارتياح تجاه طموحات إيران عبر الخليج في أن تلعب دوراً إقليمياً مسيطراً بحيث تطور الموقف العربي الخليجي بصورة واضحة ومحددة للرد على الإجراءات غير المشروعة التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى، نظراً لما تمثله في انتهاك لسيادة وحدة أراضي دولة الإمارات[2].

وفي الدورة الثالثة عشرة لاجتماعات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي عقدت في أبو ظبي خلال الفترة ما بين 27–29 كانون الأول 1992 استمع المجلس إلى شرح من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حول الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية في جزيرة أبو موسى واستمرار الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ليستنكر تلك

---

[1] موبرلي، مرجع سابق، ص 22.

[2] أحمد عبد الرزاق شكاره، البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون، عدد 28، (الرياض: الشؤون الإعلامية للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1992)، ص 22.

الإجـــراءات واســـتمرار الاحـــتلال لما يمثله من انتهاك لسيادة وحدة أراضي دولة الإمارات وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة[1].

أدانـــت دول المجلس بالإجماع لأول مرة بلغة حاسمة الاعتداءات الإيرانية في جزيرة أبـــو موســـى وعن دعمها الكامل والمطلق لدولة الإمارات في حقها لاستعادة جزرها الثلاث المحـــتلة وناشد المجلس الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث لكي يسود الأمن والاستقرار في المنطقة[2].

وترتيباً على ذلك أكد البيان الوزاري لدول مجلس التعاون جملة قضايا هامة وهي:

1. مطالبة حكومة إيران، باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها إمارة الشارقة وإيران عام 1971.
2. الإصـــرار على أن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسؤولية دولة الإمارات منذ قيام الاتحاد.
3. الـــرفض القـــاطع لاســـتمرار احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات.
4. الإعـــراب عـــن الأسف الشديد لاتخاذ إيران تلك الإجراءات غير المبررة والتي من شـــأنها الإخـــلال بالرغبة في تطوير العلاقات بين الجانبين واعتبر السلوك الإيراني مخالفـــاً ومتعارضاً مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين مجلس التعاون وإيران، واتفـــاق الجانبين على إقامة علاقات مبنية على أساس الالتزام بمبادئ القانون الدولي

(1) رجب، مرجع سابق، ص 358، وانظر أيضاً: التدمري، مرجع سابق، ص 357.

(2) العوري، مرجع سابق، ص 67-68. وانظر أيضاً: الفيل، دول الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني، ص 269.

واحـــترام اســتقلال وسيادة ووحدة أراضي الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ اللجوء أو التهديد باستخدامها[1].

وفـــي 15 تشرين الثاني 1992 أكد وزراء الدفاع لدول مجلس التعاون دعمهم لدولة الإمارات في تأكيد تبعية الجزر إلى دولة الإمارات.

وعند اجتماع المجلس الوزاري الذي يضم وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزراء دول الاتحاد الأوروبي في الرياض طالبوا إيران بالتجاوب مع مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة التي أعلنها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة لحل قضية الجزر عن طريق المفاوضات وفقاً لبنود القانون الدولي والتعايش السلمي[2].

**سادساً: موقف جامعة الدول العربية**

رغم الانتقادات الكبرى التي توجه لجامعة الدول العربية شعبياً ورسمياً، إلا أنها قامت بجهود كبيرة وتفاعلت بشكل حقيقي مع قضية جزر الإمارات منذ أحداث آب 1992[3].

فقد أعلنت جامعة الدول العربية موقفها تجاه الإجراءات العدوانية الإيرانية في جزيرة أبـــو موسى على لسان السفير عدنان عمران الأمين العام المساعد للجامعة العربية الذي قال: "إن الاحـــتلال الإيرانـــي لجـــزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى كان مظهراً من مظاهر الرعونة التي تميز بها حكم الشاه محمد رضا بهلوي". وأضاف: " أنه كان أمراً مفاجئاً أن تقـــوم إيران بعد سقوط الشاه بإجراءات جديدة تسير في نفس الخط، وأكد أن الدول العربية جميعها تقف مع الإمارات في الدفاع عن حقها المشروع في الجزر"[4].

---

[1] شكارة، مرجع سابق، ص 38.

[2] الفيل، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني، ص 269، وانظر أيضاً: التدمري، مرجع سابق، ص 358.

[3] العوري، مرجع سابق، ص 69.

[4] التدمري، مرجع سابق، ص 353.

ففي 15 أيلول 1992 أدان مجلس الجامعة العربية في دورته العادية الثامنة والتسعين احتلال إيران لجزر دولة الإمارات ودعا إلى احترام سيادة دولة الإمارات على أراضيها، كما شكل المجلس لجنة البحث ومتابعة تطورات هذه المشكلة وأعرب المجلس في ختام أعماله عن وقوفـــه إلـــى جانب دولة الإمارات ضد هذا الاحتلال غير المشروع[1]، كما أعرب عن تأييده المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها الإمارات تأكيداً لسيادتها على تلك الجزر ومطالبة إيران باحترام المواثيق والمعاهدات الدولية الموقعة مع الإمارات وسيادتها على الجزر الثلاث ورفع الانتهاكات الإيرانية التي تعرض الأمن والاستقرار في المنطقة للخطر[2].

كمـــا تحركـــت الجامعة العربية في أروقة الأمم المتحدة لتنسيق مواقف الدول العربية استعداداً لطرح القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين وأكد الدكـــتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية يومئذ، دعم الجامعة الكامل لموقـــف الإمـــارات واســتعداد الجامعة للتحرك دولياً على كل المستويات من أجل تأييد حق الإمارات في استعادة جزرها المحتلة الثلاث.وبالفعل فقد طرحت قضية الجزر.

وبالفعل فقد طرحت قضية الجزر على الجمعية العامة من قبل الوفود العربية بشكل لم يســـبق له مثـــيل مما جعل قضية الجزر تتصدر القضايا الدولية التي تناولتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين عام 1992.

واستمر التفاعل العربي مع قضية الجزر لدعم موقف دولة الإمارات وأصبحت قضية جـــزر الإمـــارات قضـــية أساسية على جدول أعمال وزراء خارجية الدول العربية منذ ذلك التاريخ[3].

---

[1] رجب، مرجع سابق، ص 358.

[2] عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، ص 359.

[3] العوري، مرجع سابق، ص 70.

**سابعاً: موقف مجلس دول إعلان دمشق[1]:**

تمخض عن حرب الخليج الثانية التي زعزعت وحدة الصف العربي ومزقت أشلاءه ولادة مجلس دول إعلان دمشق والذي يضم مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الستة[2].

فقد ذكر البيان الصحفي للاجتماع السادس لوزراء خارجية دول إعلان دمشق الذي عقد في الدوحة بتاريخ 10 أيلول 1992، إن الوزراء تابعوا بقلق شديد الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وتطورت الأحداث الأخيرة فيها، وعبروا عن استنكارهم الشديد للإجراءات غير المبررة التي اتخذتها في الجزيرة، منتهكة بذلك سيادة ووحدة الأراضي الإقليمية لدولة الإمارات الأمر الذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي واحترام استقلال وسيادة ووحدة الدول وعدم التدخل في شؤونها ونبذ اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السمية[3].

وقال البيان أن الوزراء يطالبون إيران باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت لها إمارة الشارقة وإيران آنذاك. مؤكدين على أن جزيرة أبو موسى أصبحت مسؤولية دولة الإمارات

---

(1) أدى الغزو العراقي إلى سقوط مفهوم النظام الأمني العربي الذي يقوم بالأساس على معاهدة الدفاع العربي المشتركة المبرمة في عام 1950م، وأثبتت عملية تحرير الكويت بقوات غير عربية عجز وعدم فاعلية الأمن الجماعي العربي. ولقد ولد إعلان دمشق في ظروف استثنائية حيث تم الإسراع بالتوقيع على هذا الإعلان بعد حوالي أسبوع من تحرير الكويت في 26 شباط، 1991م، ويهدف إعلان دمشق إلى ملء الفراغ الأمني في منطقة الخليج العربي ووضع تصورات وترتيبات أمنية تلبي الحاجات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي وحاجات الأمن العربي القومي. انظر: عبد الله العنزي، أمن الخليج العربي، دراسة في الأسباب والمعطيات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 83، (الكويت، 1996)، ص 257-260.

(2) شكارة، مرجع سابق، ص 39.

(3) الفيل، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني، ص 270.

العربـــية منذ قيام الاتحاد، كما يعربون عن رفضهم القاطع لاستمرار احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات.

وأضـــاف البيان أيضاً أن الوزراء إذ يعبرون عن الأمل في أن تراجع إيران مواقفها مـــن هـــذه القضية، فإنهم يؤكدون وقوفهم التام إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى وتأييدهم المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة[1].

**ثامناً: موقف الأمم المتحدة:**

بعـــد انهيار مفاوضات أبو ظبي أعلنت دولة الإمارات عبر بيانها الرسمي أنها ستلجأ إلـــى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث من ضمنها إحالة النزاع إلى الأمم المتحدة.

وفـــي هذا الإطار أحاطت دولة الإمارات المجتمع الدولي علماً بالتجاوزات الإيرانية وخـــلال وجـــود وزيـــر الخارجية الإماراتي السيد راشد عبدالله النعيمي في نيويورك اجتمع بـــنظرائه العـــرب وأطلعهم على تطورات الوضع في الجزر وأبدى الوزراء العرب تأييدهم لمسعى الإمارات في عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس أمنها[2].

وفـــي خطـــوة أخـــرى لعرض القضية على الأمم المتحدة عقد السيد وزير خارجية الإمـــارات في نيويورك اجتماعات مع رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك أمينها العام الدكتور بطرس غالي.

---

[1] التدمري، مرجع سابق، ص 359، وانظر أيضاً، شكارة مرجع سابق، ص 39.

[2] عبدول، الجزر العربي الثلاث في الخليج العربي، ص 368.

كمـــا عقـــد مندوب الإمارات الدائم الأمم المتحدة محمد جاسم سمحان اجتماعات مع رئـــيس مجلـــس الأمن السفير الفرنسي جان برنارد (Jean Bernard) ومع سفير الولايات المتحدة الأمريكية أدوارد بركنر (Edward Bregner) حيث بحث معهما آخر التطورات في المـــنطقة طالـــباً من رئيس مجلس الأمن إبلاغ المجلس أن حكومته ستقدم إلى المجلس بطلب لإصدار قرار حول قضية الجزر. وأفادت الأنباء الواردة من نيويورك أن رئيس مجلس الأمن الدولـــي قـــام بإطلاع أعضاء المجلس على موقف الإمارات، وقد أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجـــية الفرنســـية أن فرنســـا باعتبارها رئيسة الدورة الحالية لمجلس الأمن على استعداد لإجراء اتصالات ومناقشات غير رسمية للنزاع بين الإمارات وإيران حول الجزر[1].

وفـــي 30 أيلول 1992، أعلن وزير خارجية الإمارات راشد عبد الله النعيمي موقف الإمارات بوضوح وكذلك مساعيها الدائمة لحل مشكلة الجزر بالتفاهم والحوار الودي وذلك في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين[2].

حيـــث أوضح فيه أن دولة الإمارات والدول الشقيقة في مجلس التعاون الخليجي تعمل على وضع قواعد وأسس تحكم العلاقات والروابط بين دول المنطقة وخلال عشرين عاماً من الاحـــتلال الإيرانـــي للجزر الثلاث اعتمدت الإمارات القنوات السياسية كوسيلة هامة، متبعة الدبلوماسية الهادئة منطلقة من قناعتها بأن الحق في جانبها، وأن هذه الجزر ستعود يوماً إلى ســـيادة الإمارات وقد عزز هذه القناعة المناخ لدولي القائم ورغبة الإمارات والمجتمع الدولي لحـــل المشـــاكل الإقليمية القائمة بالطرق الدبلوماسية ومن خلال القوانين الدولية، حفاظاً على الأمـــن والاستقرار وإن الإمارات قد عقدت لقاءات ثنائية بين البلدين إلا أن الجانب الإيراني

---

(1) حسن علي عبد الله الميرزا، القواسم والتطور التاريخي لقضية الجزر العربية الثلاث، ص 224.

(2) التدمري، مرجع سابق، ص 316.

رفض مناقشة إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرة طنب الكبرى وطنب الصغرى كما رفض إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية ولم يكن أمام الإمارات سوى اللجوء إلى المجتمع الدولي[1].

وخلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وأثناء الاجتماع في 30 أيلول 1992 أفسح المجال لوفدي الإمارات وإيران لإصدار بيانات كل منهما رداً على ما ورد في كلماتهما أمام الجمعية انطلاقاً من مبدأ حق الرد.

**الرد الإيراني:-**

ردت إيران على مطالبة إيران على مطالبة الإمارات بتسوية قضية الجزر بأن إيران تقوم على صيانة وتعزيز علاقات الصداقة وحسن الجوار.

وإن الحكومة الإيرانية حاولت أن تحسم عدم التفاهم القائم فيما يتعلق بوضع الأفراد المقيمين في جزيرة أبو موسى من غير مواطني دولة الإمارات وتحقيقاً لهذه الغاية وإدراكاً لحاجة المنطقة إلى الهدوء التي هي حاجة ماسة أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى وأن يحكم التفاهم وحسن الجوار العلاقات بين البلدين في منطقة الخليج "الفارسي"، ودخلنا في مفاوضات إلا إن الإمارات أثارت بعض المسائل في المفاوضات كانت كلها على غير صلة بالموضوع مما دفع بالمحادثات إلى التوقف، وترى إيران إن إصدار بيان عن حالة المفاوضات يتعارض مع مصالح البلدين والمنطقة بأسرها، وإن إيران واثقة بأن هناك عناصر خارجية تحاول إذكاء نيران صراع ليس في مصلحة الإمارات أو إيران أو منطقة الخليج "الفارسي"[2].

---

(1) الميرزا، مرجع سابق، ص 224-225.

(2) التدمري، مرجع سابق، ص 318-320.

**ممثل الإمارات:**

إن الإمــارات تؤكــد سيادتها على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ورفضــها للاحــتلال العسكري الإيراني للجزر وما زالت ترفض هذا الاحتلال وتعتبره غير مشروع، ومخالفاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

ولقد أكدت الإمارات رفضها الوجود الإيراني، وكانت تأمل بأن تقوم إيران بإعادة تلك الجــزر إلــى الإمارات، ومن المؤسف أن حكومة إيران لم تستجب لمحاولات الإمارات، بل قامــت بتصــعيد الــنزاع عن طريق اللجوء إلى مجموعة من الممارسات والإجراءات غير الشــرعية ضد مواطني الإمارات في جزيرة أبو موسى بما في ذلك استعمال القوة العسكرية، ورغم ذلك فإن الإمارات تؤكد تمسكها بالطرق السلمية وذلك حرصاً منها على أمن واستقرار منطقة الخليج[1].

**ممثل إيران:**

إنــه لمن المؤسف أن يستخدم وفد الإمارات عبارات استفزازية وإثارية بشأن مشكلة الحالــة في جزيرة أبو موسى والتي يمكن حلها بسهولة وأن ما نحتاجه في المنطقة هو السلم والهدوء والاستقرار وعلاقات حسن الجوار، والتفاهم ومشاعر الصدق والإخلاص بين الأشقاء ويجب أن لا نسمح للعناصر الخارجية أن تؤجج النار[2].

ويبدو أن مجلس الأمن الدولي غير مستعد في الوقت الحاضر لإصدار قرار ذي فعالية حــول الجــزر نظــراً لانشــغاله بقضــايا دولية أكثر إلحاحاً كالصراع العرقي الدموي في

---

[1] الميرزا، مرجع سابق، ص 226- 227.

[2] التدمري، مرجع سابق، ص 321-322.

جمهوريـــات يوغســـلافيا الســـابقة والحـــرب الأهلية في الصومال وما تفرع عنها من مآس إنسانية[1].

وممـــا يجـــدر ذكره أن مجلس الأمن الدولي سبق وأن نظر في الشكوى المقدمة في العراق ضد إيران نيابة عن حكومة رأس الخيمة وذلك بعد احتلال الجزر العربية الثلاث من قبل إيران عام 1971 بيد أن المجلس لم يتوصل إلى حل نهائي الشكوى.

ولا يـــزال الموقـــف فـــي الجزر العربية الثلاث كما كان سابقاً، فهي محتلة عسكرياً وتجـــاوزات إيـــران فـــي جزيرة أبو موسى قائمة وماضية في مؤشر تصاعدي، وتبذل دولة الإمـــارات جهودهـــا لتنفيذ مطالبها عبر منظمة الأمم المتحدة مع إبقاء الأبواب مفتوحة أمام وسائل التسوية السلمية الأخرى[2].



---

[1] عبدول، الجزر العربي الثلاث في الخليج العربي، ص 369.

[2]عبدول ،مرجع سابق، ص369.

## الخاتمة:

أوضحت الدراسة أن مسألة الجزر العربية في الخليج كانت حلقة مهمة في العلاقات العربية الإيرانية منذ بدء محاولات إيران السيطرة عليها حتى احتلالها في 30 تشرين الثاني عام 1971م، ويمكن تلخيص النتائج التالية المستفادة من هذه الدراسة:

**أولاً:** أن قضاء بريطانيا على قوة القواسم في الخليج العربي عام 1819 قد ساعد إيران على التحرك للسيطرة على إمارة لنجة في جنوب إيران وإنهاء الحكم العربي فيها، ساعدها على ذلك صراع الأسر العربية الحاكمة فيها، ثم الاندفاع للمطالبة في الجزر العربية في الخليج ومن ثم احتلالها.

**ثانياً:** يلاحظ طول نفس إيران وإصرارها على احتلال الجزر، فمحاولاتها لإثبات مطالبها في الجزر قد تكررت دون كلل على مدى أكثر من 80 سنة، حتى توجتها بعملية الاحتلال عندما أصبح الوقت مناسباً لذلك.

**ثالثاً:** يمكن تحديد دوافع إيران في احتلال الجزر العربية بالآتي:

1. الموقع الاستراتيجي للجزر عند مدخل مضيق هرمز.
2. أهمية الجزر كموانئ تجارية لعبت دوراً كبيراً في النشاط التجاري في المنطقة.
3. وجود المعادن فيها مثل أكسيد الحديد والنفط.
4. إطماع إيران التوسعية في المنطقة.

**رابعاً:** كان للعامل الاقتصادي دوراً مهماً في مسألة احتلال الجزر، فهذه الجزر تحتوي على كميات تجارية من أكسيد الحديد والنفط وأن هذين المعدنين لهما أهمية بالتجارة العالمية،

كمـــا أن مصالح بريطانيا في إيران والإمارات العربية المتحدة كانت باستمرار هاجس السلطات البريطانية في المنطقة في تحديد موقفها من هذه القضية.

**خامســاً**: إن الموقف العربي خلال هذه السنوات الطويلة التي كانت إيران تطالب فيها بالجزر حتى أجهزت عليها كان موقفاً غائباً في أغلب الأحيان ومن ثم ضعيفاً بعد الاحتلال، إذا لم يتعدى المطالبة اللفظية باستعادة الجزر وتأكيد عروبتها.

**سادساً**: أصبحت بريطانيا بعد عقد المعاهدة المانعة مع شيوخ المنطقة الحاكم الفعلي والمسيطر الأساسي على المقدرات الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

**سـسابعاً**: ما حدث في فلسطين تكراراً لما حدث في الجزر العربية الثلاثة، فقد عملت بريطانيا علـــى تسليم فلسطين لليهود قبل خروجها منها، وكذلك الحال عندما خرجت من منطقة الخلـــيج العربـــي عام 1971م، عملت على تسليم الجزر الثلاث إلى إيران. وأيضاً فإن القضـــية الفلســـطينية وقضـــية الجـــزر لا تزال حتى اليوم تراوح مكانها. بعد كل هذه الجولات من المحادثات والمشاورات.

**ثامـــناً**: أدى تدمـــير القوة العسكرية العراقية وغياب الدور العراقي الرادع لإيران في منطقة الخلـــيج العربـــي إلـــى استمرار إيران في احتلالها للجزر الثلاث وشعورها بأنها القوة الإقليمية الكبرى وربما الوحيدة في منطقة الخليج العربي.

**تاســـعاً**: لـــم تتخذ الأمم المتحدة أي قرار يدين الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث سواء في عام 1971م، أو عام 1992م لجزيرة أبو موسى، بل ترك الأمر دون حل.

**الملاحق:**

**ملحق رقم (1):** خريطة لدول الخليج العربي تظهر فيها الجزر الثلاث.

**ملحـــق رقـــم (2):** رســـالة مـــن الشيخ سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة إلى كرنك بيلي (Krink Belly) المقيم السياسي البريطاني في بوشهر.

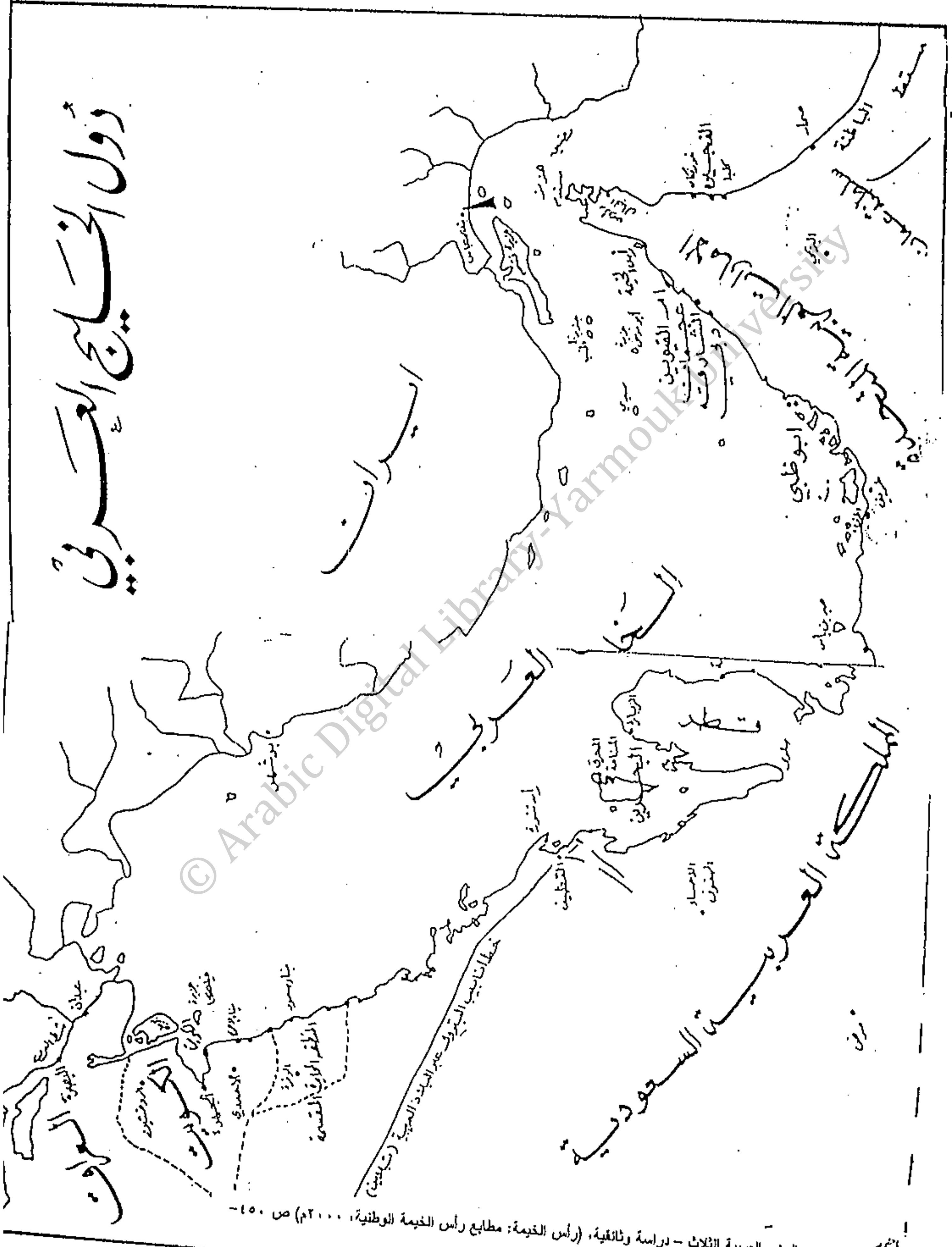
**ملحق رقم (3):** تعهد من شيخ الشارقة بتأسيس فنار في جزيرة طنب.

**ملحق رقم (4):** برقية سرية بريطانية موجهة إلى البحرين ودبي.

**ملحق رقم (5):** البلاغ الأخير الصادر من مركز شرطة رأس الخيمة في جزيرة طنب الكبرى في يوم 1971/11/30م.

**ملحق رقم (6):** صورة وترجمة المنشور الذي ألقته الطائرات الإيرانية فوق جزيرة طنب في محاولة لكسب الأهالي.

**ملحـــق رقم (7):** صورة لرسالة وزير خارجية إيران إلى وزير خارجية بريطانيا بتاريخ 25 تشـــرين الثانـــي 1971م وصورة لرسالة وزير خارجية بريطانيا إلى وزير خارجية إيران بتاريخ 26 تشرين الثاني 1971.




مد جلال التدمري، الجزر العربية الثلاث – دراسة وثائقية، (رأس الخيمة: مطابع رأس الخيمة الوطنية، ٢٠٠٠م) ص ١٥٠-

ملحق رقم (٢)

صحيح صقر بن خالد القاسمي



مطابق الأصل مسودة كتاب الوالد الشيخ سلطان بن صقر الى الكرنل بيلي باليوز في خليج فارس

ولا يخفا على جنابك قد بلغنا وصولك الى بندر عباس وظهورك الى الميناو وثم رجوعك الى بلدك

والظن انك تصل الى طرفنا ولا اراد الله سبحانه بالاجتماع عليك ثم لا يخفا جنابك العام الماضي

عرفناك عن طرف تعدي اهل الدبي على جزيرة بوموسى وانهم عبروا بوشهم وغنمهم فيها وهذي

الجزيرة منسوبة الينا منا والصير ابوموسى والصير من دور الاباء والاجداد ولا احد يتعدا او يعبر

فيها شي بغير راينا وانت ما رجعت لنا جواب ولا هو في القانون والقاعدة منكم ذلك فلان لما

صارت السكتة منا ومنكم هذي السنة عبروا بوشهم فيها وشكينا عند حاكم يعقوب وعرض عليكم

ورجع الجواب ان هذي الجزر متعلقات بالبحر ولا تختص لاحد ولا تمتنع الا بخط السركار فالان تعرف ان ما حصل

المنع منكم والا لازم يوقع لغشاش فيها سبب لانا ما نتركها ابدا ولا نرضى احد يحط فيها شي بغير اذن

وهذي امر محقق من قديم الزمان الجزر لنا وصرى الى قواسم لنجة وهنيام الى السيد ثويني وفرور

الى المرازيج وانت اسأل وتخبر وتعرف عن ذلك لتكون مطلع عربها في رجب ٢٨ سنة ١٢٨١

وليد حمدي الأعظمي، النزاع بين دولة الأمارات العربية وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية ١٧٦٤ – ١٩٧١، (لندن: دار الحكمة ١٩٩٣م) ص١٩٣.

ملحق رقم (٣)

تعهد من شيخ الشارقة

بتأسيس منار في جزيرة طنب

تحريرا في غرة ذي القعدة ١٣٣١ الثالث عشر من أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩١٢

من الشيخ صقر بن سلطان شيخ الشارقة.

إلى الليفتنانت كيرنيل السير برسي كوكس . كي .سي .آي .آي .سي. اس .آي المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

بعد التحيات والسؤال عن صحتكم ، أرجو إبلاغكم أن حالتنا حسنة وأن الأحوال هادئة . وقد تسلمت رسالتكم المحترمة ، المؤرخة في السادس عشر من شوال (الثامن والعشرين من سبتمبر – ايلول) في أول ذي القعدة (الثالث عشر من أكتوبر (تشرين اول) ١٩١٢) ، وقد تفهمت تماماً جميع ماذكرته ، ورجاءك مني التصريح بإقامة فنار فوقها لإرشاد البواخر.

ومع الموافقة فإني آمل منكم أن لايحدث تدخل في شئون الجزيرة عدا هذا . إن هذا شرط منا ، وثقتنا أننا سنتسلم بمشيئة الله منكم كتاباً الينا بذلك . وبالنسبة لممثلنا هناك فإننا سوف لانهمل أمره كما ذكرتم.

وإنه لاعتبره شرفا ان انفذ ما طلبتموه منا.

خالد محمد القاسمي، الجزر العربية الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٧ م)، ص٥٣.

ملحق رقم (٤)



Registry No. NB
DEPARTMENT Arabian

* Date and time (G.M.T.) telegram should reach addressee(s)

SECURITY CLASSIFICATION: ~~Top Secret~~ ~~Secret~~ Confidential ~~Restricted~~ Unclassified

PRIORITY MARKINGS: ~~Flash~~ Immediate ~~Priority~~ ~~Routine~~

(Date) 30/10 A
Despatched 1748

CYPHER

PRIVACY MARKING: ~~In Confidence~~

En Clair. ~~Code~~ Cypher

[Security classification — if any] Confidential

[Privacy marking — if any]

[Codeword—if any]



Addressed to RESIDENCY BAHRAIN

telegram No. 1111 ~~(FLASH)~~ (date)

And to DUBAI ~~Immediate~~ FLASH

repeated for information to ~~FLASH~~ TEHRAN, ROUTINE: JEDDA

Saving to DOHA, DUBAI, WASHINGTON, AGENCY BAHRAIN, Kuwait

Draft Telegram to: RESIDENCY BAHRAIN
No. 1111
(Date) 30/10
And to:— DUBAI (FLASH)
Repeat to:— Flash: TEHRAN
Routine: JEDDA
Saving to:— Doha, Dubai, Washington, Agency Bahrain, Kuwait
Dept'l Distribution:— Arabian, Near Eastern, D.P., Commodities & Oil
Copies to:— E Dept. first

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN

Your tel. No. 653 and Dubai tel. No. 494 to you, both of 30 October:

The Tunbs.

Pending ~~clarification of~~ whatever the Iranian version may be we should correct any ~~possible or~~ apparent misrepresentation of the position, state the facts, but also avoid saying anything which though literally true now might in the light of any later accommodation or discussions be ~~later~~ regarded as having been misleading.

2. We think it important that the Political Agent Dubai should not defer his meeting with the Ruler. The more spontaneous his replies may appear to be the better.

/3.

EXAMINED AT 1653/30/10
SIGNATURE
28/10

جريدة الخليج العدد ٧٥٥٢، بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٠م وموقعها على الإنترنت

Http: //www. Emirates- Islands.org. ae / htm- Docs/secret/22-1.htm

3. P.A. Dubai should say:-

(a) we have reached no agreement (between the Trucial States and Iran) with Iran on the median line. We have never even got the Iranians to indicate what basis of construction they might consider. We have not ~~approved~~ approached an agreement or even reached understanding with the Iranians over island problems generally. We should prefer that ~~he~~ Ballard did not repeat not use the latter part of 1(a) of your tel. under reference. It is literally true, but the Iranians ~~would~~ will surely have assumed from our package proposals that a median line might in our view predetermine a settlement on islands.

(b) We have always recognised Ras al Khaimah's sovereignty over the Tunbs. The Ruler has recent knowledge of this from the PA's discussions of the recent Iranian draft. Our view on sovereignty has been very well known to the Shah for many years.

(c) If essential, that the Prime Minister's statement quoted in 1(c) of your tel. remains unchanged.

4. We should prefer to use (c) above only if essential because there is in the longer term little point in encouraging Ras al Khaimah to think that she can rely on us to avoid facing a problem ~~her probelm~~ which ultimately will be for her. At the same time ~~we agree that~~ it does look to me that if the present exercise has gone ~~wrong~~ sour the blame, on the face of it, lies on the Iranians. See my tel. No.2024 to Tehran.

20/10.

كتب السجلات العامة
الإشارة: إف سي أو ٨/٩٦٠
بالشفرة / فئة »أ« وعن طريق الحقيبة
عاجل مكتب الخارجية والكومنولث بطهران
٣٠ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٦٨
رقم البرقية ١١١١
سري
موجهة إلى البحرين رقم البرقية ١١١١ بتاريخ ٣٠ أكتوبر والى دبي مكررة لإبلاغ طهران وجدة، والحفظ في الدوحة ودبي وواشنطن ووكالة البحرين.
برقيتكم رقم ٦٥٣ وبرقية دبي رقم ٤٩٤ إليكم، وتاريخ البرقيتين ٣٠ أكتوبر.

جزيرتا طنب
في الوقت الذي ننتظر فيه النسخة الإيرانية أيا كانت صيغتها، ينبغي علينا تصحيح سوء فهم واضح للموقف، وتوضيح الحقائق، ويتعين علينا أيضا تفادي قول أي شيء حتى وإن بدا موضوعيا الآن، إذ ربما يتضح انه يؤدي في ضوء ترتيبات، أو مناقشات لاحقة - إلى سوء فهم.
٢- اننا نعتقد أن من المهم بالنسبة للوكيل السياسي في دبي أن لا يؤجل اجتماعه مع الحاكم. وكلما بدت إجاباته أكثر عفوية كلما كان ذلك افضل.
٣- ينبغي على الوكيل السياسي في دبي أن يقول:
أ. لم نتوصل إلى اتفاق مع إيران بشأن خط الوسط البحري بين الإمارات المتصالحة وإيران. ولم ننجح حتى في جعل الإيرانيين يوضحون أسس الصياغة التي ربما رغبوا بها.
ولم نقترب* من الوصول لاتفاق أو حتى لتفاهم مع الإيرانيين حول مشاكل الجزر على نحو عام. وعلينا أن نفضل عدم قيام بولارد بتكرار واستخدام الجزء الأخير من ١(أ) من برقيتكم تحت الإشارة. والأمر صحيح من الناحية الموضوعية ولكن الإيرانيين لا بد أن يكونوا قد افترضوا من مجموعة مقترحاتنا أن الخط الوسط ربما يحدد مسبقا من وجهة نظرنا، تسوية لموضوع الجزر.

ب - لقد اعترفنا دائما بسيادة رأس الخيمة على جزيرتي طنب. وقد علم الحاكم مؤخرا بهذا، من مناقشات الوكيل السياسي للمسودة الإيرانية الأخيرة. وموقفنا بشأن السيادة ظل معروفا تماما لدى الشاه منذ عدة سنين.
ج - وإذا كان من الضروري، يبقى بيان رئيس الوزراء المقتبس في ١ (ج) من برقيتكم دون تعديل.

٤- ينبغي أن نحبذ استخدام (ج) أعلاه فقط في حال كان ذلك ضروريا، لأنه لا توجد على المدى البعيد إلا ميزة طفيفة وراء تشجيع رأس الخيمة على التفكير في أنها تستطيع الاعتماد علينا لتفادي مواجهة مشكلة ستكون مشكلتها نهاية المطاف.
وفي الوقت ذاته، يبدو بالفعل انه في حال تحول هذه الممارسة إلى تجربة مريرة فإن اللوم يقع على الإيرانيين. انظر برقيتي رقم ٢٠٢٤ إلى طهران.

ملحق رقم (٩)

- البلاغ الأخير الصادر من مركز شرطة رأس الخيمة في جزيرة طنب الكبرى فجر يوم 1971/11/30.

RAS AL KHAIMAH POLICE
WIRELESS MESSAGE FORM

شرطة رأس الخيمة
نموذج رسالة لاسلكية

| Date التاريخ ١٩٧١/١١/٣٠ | Time الزمن ٥,٢٠ | No. of Words عدد الكلمات | Instructions تعليمات: مستعجل جداً |
|---|---|---|---|

From من: مركز طنب

To إلى: الإدارة الشرطة [illegible] رئيس [illegible]

Reference المرجع: أخطر بلاغ صدر من جزيرة طنب

نبلغكم علماً بأنه في تمام الساعة الخامسة والنصف صباحاً قد
طلعت [illegible] الجزيرة طنب طائرة هليكوبتر إيرانية ومن جهة البحر [illegible]
حربية و طرادات وقد أحاطت بنا من جميع الجهات والطائرة تقذف
منشورات وهذا العلم مرسل
مسؤول مركز طنب سالم سهيل

ملاحظة (١)
هبطت طائرة قرب مشرف الجزيرة

ملاحظة (٢)
نزل جيش وأحاط بنا من جميع الجهات ابتدأنا [illegible]

ملاحظة (٣)
إن الطائرة قد تقطع [illegible] اللاسلكي [illegible]

ملاحظة (٤)
يسمع صوت إطلاق رصاص من الجزيرة ومخفر المركز

ملاحظة (٥)
انقطع الإرسال في الساعة ٨,١٠

| Opr's Use | R | Date | Time | System | Opr's | O | Date | Time | System | Opr's | Releasing Officer's Signa. / Rank: [illegible] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| For | [illegible] | | | | [illegible] | ١٨١ | ١١/٣٠ | ٥,٣٠ | RT | ٠٢٦ | سالم سهيل |

التدمري، المرجع السابق، ٤٠٨.

هموطنان عزیز

اهالی محترم جزیره تنب

بفرمان مطاع مبارک شاهنشاه آریامهر واحدهای نیروی دریائی شاهنشاهی

ایران برای الحاق جزیره تنب به مام میهن پس از سالها دوری از کشور عزیز خود ایران

تصمیم گرفته اند تا به جزیره تنب برسند

با مامورین دریائی و واحدهای نظامی و هواپیماها و هلیکوپترهای ارتش شاهنشاهی

مواطنونا الاعزاء ..

اهالي جزيرة طنب المحترمين بامر الملك المطاع قامت وحدات
من القوة البحرية الايرانية بالوصول الى جزيرة طنب
واسترجاعها والحاقها بالام بعد سنوات من البعد .. ويجب على
مأموري البحار ووحدات الطيران النظامي وهليوكبترات الجيش
الشاهنشاهي بالتعاون مع اخوانهم الجنود ، وربط الصداقة
وتقديم التعاون كان اخ وصل لمساعدة اخوه

... شعب طنب بحق لكم ان تفتخروا لانكم ارتبطتم منذ اليوم
بثلاثين مليون نفس من وطننا العزيز ايران وسوف يكون لكم
نفس المميزات التي يتمتع بها الشعب الايراني .

نحن جئنا حاملين لكم - مواطنونا الاعزاء - المدارس
الممتازة والمستشفيات الممتازة واعمار جزيرة طنب الخضراء
الكبرى والصغرى .

لا تقعوا تحت تاثير الخونة والضالين ، واي مقاومة سوف
تقمع بقوة وبشدة .

يعيش شاهنشاه اريامهر
شاهنشاه ايران الكبير

يعيش وطننا العزيز ايران

صورة وترجمة المنشور الذي ألقته الطائرات الإيرانية فوق جزيرة طنب في محاولة لكسب الأهالي والحد من مقاومتهم .

التدمري، المرجع السابق، ٤٠٩.

ملحق رقم (٧)

صورة لرسالة وزير خارجية إيران إلى وزير خارجية بريطانيا الصادرة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٧١. (باللغة الإنجليزية).



Tehran, 25th November, 1971.
No. M/21284

Your Excellency,

With reference to my letter No. M/21282 of today's date and in reply to yours of 24th November, 1971, I am instructed by my Government to inform you that Iran's acceptance of the arrangements relating to Abu Musa set out in the enclosure to your aforesaid letter is given on the understanding that nothing in the said arrangements shall be taken as restricting the freedom of Iran to take any measures in the Island of Abu Musa which in its opinion would be necessary to safeguard the security of the Island or of the Iranian forces.

I would be grateful for confirmation that this understanding has been conveyed to the Ruler of Sharjah.

Abbas Ali Khalatbari
Minister for Foreign Affairs

The Principal Secretary of State
for Foreign and Commonwealth Affairs,
London.

زاده، جزر طنب وأبو موسى السعي الإيراني عن السلام، ص١٧٦-١٧٧، ١٨٠-١٨١.

ترجمة الرسالة إلى العربية:

طهران، ٢٥ نوفمبر ١٩٧١.

الرقم: م/٢١٢٨٤

صاحب المعالي،

إلحاقاً برسالتي ذات الرقم م/٢١٢٨٢ والصادرة بتاريخ هذا اليوم التي هي رد على رسالتكم المؤرخة ٢٤ نوفمبر ١٩٧١، لقد كلفت من قبل دولة بلادي بأن أعلمكم بأن قبول إيران بالترتيبات المتعلقة بأبو موسى والمدرجة في مرفق رسالتكم المذكورة أعلاه، قد جاء على أساس فهم أن لا شيء في هذه الترتيبات سوف يتخذ كوسيلة لتحديد حرية إيران في اتخاذ أي إجراءات في جزيرة أبو موسى تراها ضرورية للحفاظ على أمن الجزيرة أو القوات الإيرانية.

وسوف أكون شاكراً للمصادقة على أن هذا التفهم قد نقل إلى حاكم الشارقة.

التوقيع

عباس علي خلعتبري

وزير الشؤون الخارجية

إلى: كاتب الدولة للشؤون الخارجية والكمنولث - لندن.

صورة لرسالة وزير خارجية بريطانيا إلى وزير خارجية إيران تحمل تاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٧١. (باللغة الإنجليزية).



Foreign and Commonwealth Office

London S.W.1

26 November, 1971

My dear Colleague,

With reference to your letter number M/21284 of 25 November 1971 I have taken note of the understanding on which your government's acceptance of the arrangements relating to Abu Musa is given and have conveyed that understanding to the Ruler of Sharjah.

Yours sincerely,

Alec Douglas-Home

(ALEC DOUGLAS-HOME)

ترجمة الرسالة إلى العربية:

٢٦ نوفمبر ١٩٧١

عودة إلى رسالتكم ذات الرقم م/٢١٢٨٤ المؤرخة ٢٥ نوفمبر ١٩٧١، لقد أخذت في الاعتبار الفهم الذي اعتمدته دولتكم عند قبولها بالترتيبات المتعلقة بأبو موسى وقد تم نقل هذا الفهم إلى حاكم الشارقة.

التوقيع

ألك دوغلاس هوم

**قائمة المصادر والمراجع:**

**أولاً:** الوثائق غير المنشورة.

**أ-** الأجنبية:

**ثانياً:** الوثائق المنشورة.

1- العربية.

2- الأجنبية.

**ثالثاً:** المراجع العربية والمعربة

**رابعاً:** المراجع الأجنبية.

**خامساً:** الدوريات العربية والمعربة.

**سادساً:** الدوريات الأجنبية.

**سابعاً:** محاضرات.

**ثامناً:** الموسوعات.

**تاسعاً:** الرسائل الجامعية غير المنشورة.

**عشراً:** مواقع الإنترنت.

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

أ- الأجنبية:

1- IOR: L/P. 307/P4512/28 (Status of the Island of Little Tamb, Abu Musa and Sirri), (Confidential). In R. E. Vol. 7 pp. 702-703.
2- IOR: L/P. 127 Shaikh Sagar bin Khalid's explanation of the position in regard to Abu Musa . In R. E. Vol. 6, pp. 531-532.
3- IOR: L/P. 397 "Temporary Persian Occupation of Abu Musa and Tamb, 1904". In R.E, Vol. 7 pp. 704-705.
4- IOR:L/P. Statement of the Conditions Required by the Ruler of Ras-Al-Khaimah, in R.E. Vil. 7, p 743.
5- IOR: L/ P & S /10/127, papers Submitted by political resident [major P. Z. Cox], in R. E Vol. 6. pp. 535-550.
6- IOR: R/15/196 Shaikh Suker bin Khalid, Chief of Sharjah to Colonel Ross, 16 October, 1887", in A. B. Vol. 13. pp. 36-37, 39.
7- IOR: R/15/1/246: "Lieutenant-Colonel E. G. Ross to Residency Agent Sharjah, 9 May, 1892". In A. B Vol. 13. pp. 11-12.

ثانياً: الوثائق المنشورة.

1- العربية.

- جامعة الدول العربية، دور الاجتماع العادي السادس والخمسين لمجلس جامعة الدول العربية 11 سبتمبر (أيلول)- 7 من ديسمبر (كانون أول) 1971م، ويحوي الوثائق التالية:

  - مذكرة اجتماع السيد سليم اليافي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية مع خسرو خسرواني في القاهرة بتاريخ 1971/12/4م، ص 960-961.

- تقرير عن احتلال إيران جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بناء على ما أذاعته وكالات الأنباء والصحف بتاريخ 1971/12/1، ص 980.
- الـــتقرير الثانـــي عـــن احـــتلال إيـــران جـــزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بناء على ما أذعته وكالات الأنباء والصحف بتاريخ 12/2/ 1971م، ص 982.
- مذكـــرة اجتماع السيد سليم اليافي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية المتحدة مع القائم بالأعمال الإيرانية في القاهرة علي خيرادوة بتاريخ 12/4/ 1971م، ص 958.
- مذكرة سفارة الجمهورية العراقية في القاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة، رقم س/713/1/9، تاريخ 1971/11/27، ص 929.
- مذكرة سفارة الجمهورية العراقية في القاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة، رقم س/1735/1/9، تاريخ 1971/12/2، ص 931.
- مذكرة سفارة دولة الكويت في القاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فـــي القاهرة ورقم 820/19/1/2، سري وعاجل جداً، تاريخ 1971/12/1، ص 934.
- مذكرة سفارة دولة الكويت في القاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة، رقم 823/19/1/2، سري جداً، تاريخ 1971/12/4، ص933.

2- الأجنبية.

وهـــي مجموعـــة من الوثائق البريطانية (Foreign Office. F. O) المحفوظة في دار الســـجلات البريطانية (Public Records Office) أصبح يشار إليها بعد سنة 1966ب

( Foreign Confidential Office "FCO") وقـد نشرت على موقع جريدة الخليج على الإنترنت:

http://www.emirates-:islands.org.ae/HTM-Docs/Secret/22-1/htm.

- P.R.O., FCO, 8/960, The Tunbs, No.1111, 30/10/1968.
- P.R.O., FCO, 8/960/1, The Tunbs, No. 1656, 30/10/197.
- P.R.O., FCO, 8/960/1, The Tunbs, No. 1656, 19/11/1968.
- P.R.O., FCO, 8/960, The Tunbs, No. 494, 30/10/1968.
- P.R.O., FCO, 8/960/1, Saudi Arabia and the Gulf, No. 662, 9/11/1968.
- P.R.O., FCO, 8/960/1, The Tunbs, No. 2024, 30/10/1968.
- P.R.O., FCO, 8/960/1, The Tunbs, No. 531, 5/12/1968.
- P.R.O., FCO, 8/960/1, Police Fost on Abu Musa, 30/9/1969.

**ثالثاً: المراجع العربية والمعربة**


1. إبراهـيم: عـبد العزيز عبد الغني، علاقة ساحل عُمان ببريطانيا، (الرياض: دار الملك عبد العزيز)، 1982م.
2. الأشعل: عبد الله قضية الحدود في الخليج العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام) 1978م.
3. الأعظمي: وليد حمدي، النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول جزر أبو موسى وطنـب الكـبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية 1764-1971، (لندن: دار الحكمة)، 1993م.
4. (د.م): الجزر العربية بين الإطماع الأجنبية والاستراتيجية، (بغداد: وزارة الإعلام دائرة شؤون الخليج العربي)، د.ت.

5. بحري: لؤي، الأطماع الأجنبية في جزيرة أبو موسى العربية، (بغداد: دار الحرية للطباعة)، 1971م.

6. بوريل: ر.م، الخليج العربي، ترجمة حبيب مكي مؤمن، (بغداد: مركز دراسات الخليج العربي)، 1976م.

7. التدمري: أحمد جلال، الجزر العربية الثلاث-دراسة وثائقية، (رأس الخيمة: مطابع رأس الخيمة الوطنية)، 2000م.

8. حسن: عادل عبد الله، التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية)، 1997م.

9. حسين: ندا حسين، الأهمية الاستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي، (بغداد: منشورات وزارة الثقافة) 1980م.

10. حنظل: فالح، المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج(1+2)، (أبو ظبي: منشورات لجنة التراث والتاريخ)، 1983م.

11. ــــــــــــ، معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، (أبو ظبي: وزارة الإعلام والثقافة)، 1998م.

12. خرخور: أحمد حسن، جزر لها تاريخ- نبذة تاريخية عن جزر الإمارات الثلاث، (رأس الخيمة: مطبعة جلفار)، 1998م.

13. الخصوصي: بدر الدين، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج(1)، (الكويت: منشورات ذات السلاسل)، 1984م.

14. خونساري: ورداد، الأفاق الإيرانية بخصوص جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى، بحث منشور ضمن كتاب ندوة جزر الخليج العربي-أسباب النزاع ومتطلبات الحل)، ((د.م): مركز الدراسات العربي-الأوروبي)، 1994م.

15. الداود: محمود علي، أحاديث عن الخليج العربي، (بغداد: مديرية الفنون الشعبية، وزارة الشباب)، د.ت.

16. ـــــــــــــ، عوامل الوحدة والتجزئة في الجزيرة العربية في التجربة الوحدوية المعاصرة تجربة الإمارات العربية المتحدة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 1999م.

17. دشتي: محمد إسماعيل وأحمد عقيل، شقائق النعمان في تاريخ الخليج العربي والكويت وإيران والإمارات العربية وعُمان، (دمشق: دار المحبة)، 2004-2005م.

18. راشد: علي محمد ، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية بين إمارات ساحل عُمان وبريطانيا 1806-1971م، (أبو ظبي: منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات)، 1989 م.

19. الراوي: جابر إبراهيم، الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من احتلالها بالقوة، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام)، 1981م.

20. رجب: يحيى حلمي، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، (القاهرة: دار النهضة العربية)، 1999م.

21. الرفاعي: محمد علي، الجامعة العربية وقضايا التحرر، (القاهرة: (د.ن))، 1972م.

22. زاده: بيروز مجتهد، جزر طنب وأبو موسى السعي عن السلام والتعاون في الخليج، ترجمة محمد الناهض، (بيروت: دار المنتظر للطباعة والنشر)، 2000م.

23. الزياتـــي: أمل إبراهيم، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، (القاهرة: (د.ن))، 1977م.

24. السكســك: محمـــد، زايــد والسياســة الخارجية 1966-1991، تحرير شمس الدين الضعيفي (أبو ظبي: ديوان الرئاسة)، 1991م.

25. سمور: زهدي عبد المجيد، تاريخ ساحل عُمان السياسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ج(2)، (الكويت: منشورات ذات السلاسل)، 1985م.

26. الســويدي: جمال سند، المأزق الأمني في الخليج العربي والولايات المتحدة وإيران، بحـث منشــور ضمن كتاب إيران والخليج البحث عن الاستقرار (تحرير) جمال سند السويدي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية)، 1996م.

27. شـكري: محمـــد عزيز، مسالة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي، (دمشق: د،ن))، 1972م.

28. شهاب: مفيد محمود، المنظمات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية)، 1976م.

29. ـــــــــــــــ، الأسانيد القانونية والتاريخية لتبعية الجزر الثلاث وسيادتها طبقاً لقواعـد القـانون الدولــي، بحث منشور في كتاب جزر الخليج العربي أسباب النزاع ومتطلبات الحل، ((د.م)، مركز الدراسات العربي الأوروبي)، 1994م.

30. طـيار، صالح بكر، إشكالية أزمة جزر الخليج العربي، بحث منشور في كتاب ندوة جزر الخليج أسباب النزاع ومتطلبات الحل ((د.م): مركز الدراسات العربي-الأوربي)، 1994م.

31. العـابد: صالح محمد، دور القواسم في الخليج العربي 1747-1820، (بغداد: مطبعة العاني)، 1976م.

32. العابد: فؤاد سعيد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي 1853-1914، ج(2)، (الكويت: منشورات ذات السلاسل)، 1984م.

33. عبد: طاهر موسى، الاحتلال العسكري الإيراني لجزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام)، 1983م.

34. عبد الله: محمد مرسي، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، (الكويت: دار القلم)، 1981م.

35. عبد المؤمن: محمد سعيد، إيران من الداخل: رؤية مصرية، بحث منشور التقرير الإستراتيجي العربي (إشراف) السيد ياسين، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، 1995م.

36. عبد الوهاب: عبد المنعم، جغرافية العلاقات السياسية، (الكويت: منشورات مؤسسة الوحدة)، 1977م.

37. عبدول: عبد الوهاب، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة، (رأس الخيمة: مركز الدراسات والوثائق)، 2001م.

38. العزي: خالد، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، (بغداد: مطبعة الجاحظ)، 1972م.

39. العقاد: صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، ((د.م): مكتبة الأنجلو المصرية)، 1974م.

40. العوري: أيمن وبرين أوكانيل، الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، المساعي السلمية والآثار الإقليمية والدولية، (واشنطن: مركز واشنطن للدراسات الدولية)، 2002م.

41. العيدروس: محمد حسن، التطورات السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، (الكويت: منشورات ذات السلاسل)، 1983م.

42. ــــــــــــــــ، العلاقات العربية الإيرانية، 1921-1971م، (الكويت: منشورات ذات السلاسل)، 1985م.

43. ــــــــــــــــ، الجزر العربية الثلاث والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية 1797-1921، ج(1)، (دبي: دار الكتاب الحديث)،2002م.

44. ــــــــــــــــ، الجزر العربية الثلاث والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية 1921-1941، ج(2)، (دبي: دار الكتاب الحديث)،2002م.

45. ــــــــــــــــ، الجزر العربية الثلاث والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية 1941-1979، ج(3)، (دبي: دار الكتاب الحديث)،2002م.

46. ــــــــــــــــ، الجزر العربية الثلاث والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية 1979-1997، ج(4)، (دبي: دار الكتاب الحديث)،2002م.

47. ــــــــــــــــ، الجزر العربية الثلاث والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية 1997-2000، ج(5)، (دبي: دار الكتاب الحديث)،2002م.

48. غنيم: عبد الحميد، الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية، (الكويت: مكتبة الفلاح)، 1987م.

49. فارس: علي عبدالله، شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي، 1600-1858، (الشارقة: المسار للدراسات والنشر)، 1997م.

50. الفرزلي: نيقولا، الصراع العربي الفارسي، (باريس: إصدار مؤسسة الدراسات والأبحاث في منشورات العالم العربي)، 1981م.

51. الفـــيل: محمـــد رشيد: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، (الكويت: منشورات ذات السلاسل)، 1988م.

52. ـــــــــــــــ، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى (أبو ظبي: مركز الخليج العربي)، 1999م.

53. قاســـم: جمـــال زكـــريا، الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر 1945-1971م، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات)، 1974م.

54. ـــــــــــــــ، دارسة لتاريخ الإمارات العربية في عهد التوسع الأوروبي الأول 1507-1840م، (القاهرة: دار الفكر العربي)، 1985م.

55. ـــــــــــــــ، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث)، 1997م.

56. القاســـمي: خالد محمد، الجزر العربية الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث)، 1997م.

57. ـــــــــــــــ، الخليج العربي في عالم متغير، رؤية تاريخية-سياسية، ج(1)، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث)، 2000م.

58. قـــرقاش: أنـــور، إيـــران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل، بحث منشور ضمن كتاب إيران والخلـــيج البحـــث عـــن الاســـتقرار، (تحرير) جمال سند السويدي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، 1996م.

59. قلعجي: قدري، الخليج العربي (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر)، 1992م.

60. كوردزمـــان: انتولـــي، قـــدرات إيـــران العسكرية، بحث منشور ضمن كتاب إيران والخلـــيج، البحـــث عـــن الاســـتقرار (تحرير) جمال سند السويدي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، 1996م.

61. لوريمـــر: ج. ج.، دليل الخليج القسم الجغرافي، ج(4)+ ج(7)، قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، (الدوحة: مطابع علي بن علي)، د.ت.

62. ـــــــــــــــ، دلـــيل الخليج، القسم التاريخي، ج(1) + ج(2)، قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، (الدوحة: مطابع علي بن علي)، د.ت.

63. اللوزي: سليم، رصاصتان في الخليج، (بيروت: منشورات الحوادث)، 1971م.

64. مشكور: سالم، نزاعات الحدود في الخليج: معضلة السيادة والشرعية مفردات مشكلة الخليج، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية)، 1993م.

65. أبو مغل: محمد وصفي، إيران دراسة عامة، (بغداد: منشورات مركز دراسات الخليج العربي)، 1985م.

66. مقلـــد: إسماعيل صبري، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، (الكويت: منشورات ذات السلاسل)، 1984م.

67. ابـــن مـــنظور: جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم، ت 711هـــ، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، ج(1)، (بيروت: دار الكتب العلمية)، 2003م.

68. مهـــنا: محمد نصر، الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر أمن الخليج والتطلعات الإيرانية (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة)، 1996م.

69. النبراوي: فتحية، ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، (الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر)، 1988م.

70. نبيل: مصطفى، مثلث الخطر، مضيق هرمز، باب المندب، جبل طارق، (بيروت: دار الكلمة للنشر)، 1983م.

71. النجار: مصطفى عبد القادر وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (البصرة: مطبعة جامعة البصرة)، 1984م.

72. النعيمي: عبد الرحمن، الصراع على الخليج العربي (بيروت: الكنوز الأدبية)، 1994م.

73. نوفل: سيد، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية. الكتاب الثاني، "إمارات ساحل عُمان"، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية)، 1972م.

74. النيادي: مطر حامد، المناطق البحرية لدولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مقارنة بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتشريعات الدول المجاورة، (أبو ظبي: (د.ن))، 2001م.

75. نيل: زكريا، بؤرة الخطر في الخليج، (القاهرة: مطابع الأهرام)، 1974م.

76. هاشم: علي، رحلة عمر، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر)، 1991م.

77. الهيتي: صبري فارس، الخليج العربي –دراسة الجغرافية السياسية، (بغداد: دار الرشيد للنشر)، 1981م.

78. ولكر: جوليان، الأسس التاريخية للنزاع حول جزر الخليج حتى سنة 1971م، بحث منشور ضمن كتاب ندوة جزر الخليج العربي، أسباب النزاع ومتطلبات الحل ((د.م): مركز الدراسات العربي-الأمريكي)، 1994م.

79. ويلسون: أرنولد ت. تاريخ الخليج، ترجمة محمد أمين عبد الله، (لندن: دار الحكمة)، 2001م.

80. اليوسفي: فؤاد، رداً على محاولات التجزئة الاستعمارية، جزر أبو موسى طنب الصغرى والكبرى، الاحتلال الإيراني لأراضي الإمارات العربية المتحدة، (أبو ظبي: شركة أبو ظبي للطباعة والنشر)، 1995م.

**رابعاً: المراجع الأجنبية.**

1. Abdullah: Muhammad Morsy, The United Arab Emirates, A Modern History, (London: Crom Helm), 1978.
2. Afraslabli: K. L., After Khomeini: New Directions in the Iran's Foreign Policy Boulder, (Co. West view Press), 1994.
3. Al Baharha: Husain,, The Arabian Gulf States: Their Legal and Political and their International Problem, (Singapore: Tieh wan Press), 1978.
4. Kelly: J. B., Arabia The Gulf and the West, (USA: Basic Books, Inc.), 1980.
5. Zahlan: Rosemarie Said, The Origins of the United Arab Emirates, (London: the Macmillan Press, Ltd.), 1978.

**خامساً: الدوريات العربية والمعربة.**

1. أحمدي، هوشانج أميري، النزاع الإيراني-الإماراتي الأبعاد الاستعمارية والسياسية، مجلة شؤون الأوسط، (لبنان: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق)، عدد (44)، 1995م.

2. الأسدي: رياض جاسم، النشاط الألماني في الخليج العربي، 1900-1914، مجلة دراسات تاريخية، (جامعة دمشق)، العددان (73-74)، 2001م.

3. بهجـــت: جودت، وحسن جوهر، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي في التسعينات، إرهاصات الداخل وضغوط الخارج، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) عدد (211)، 1996م.

4. التميمي: عبد الملك خلف، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج العربي-دراسة فـــي العلاقـــات العربـــية الإيرانية 1887-1971م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (جامعة الكويت)، عدد (55)، 1988م.

5. ـــــــــــــــ، مســمى الخليج دراسة في العلاقات العربية-الإيرانية، مجلة شؤون عربية، (القاهرة: جامعة الدول العربية)، عدد (78)، 1994م.

6. أبو جبل: كامليا، سياسية بريطانيا تجاه مشيخات الساحل العماني 1840-1971، مجلة دراسات تاريخية، (جامعة دمشق) العددان (81-82)، 2003م.

7. بـــن جـــدو: غسان، إيران إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، عدد (235)، 1998م.

8. بـــن جـــدو: غسان، إيران إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، عدد (254)، 2000م.

9. جـــواد: سعد ناجي ومنعم العمار، الخليج العربي في عالم متغير: دراسة في معضلة الأمـــن الخارجـــي وترتيباته، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام)، عدد (125)، 1996م.

10. الدســـوقي: مراد، أمن الخليج بين التوجه العروبي والتوجه الخارجي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام)، عدد (105)، 1993م.

11. الرشدان: عبد الفتاح، الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينات، دراسة في أسباب الأزمة ومصادر التهديد، مجلة شؤون عربية، (القاهرة: جامعة الدول العربية)، عدد (91)، 1991م.

12. الركن: محمد عبد الله، البعد التاريخي والقانوني بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون، (الرياض: الشؤون الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية)، عدد (28)، 1992م.

13. زاده: بيروز مجتهد، الخلاف حول جزر الخليج وجهة نظر إيرانية، مجلة الباحث العربي، (لندن: مركز الدراسات العربية)، عدد (323)، 1993م.

14. ________، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، عدد (206)، 1996م.

15. زبال: سليم، جزيرة أبو موسى، مجلة العربي، (الكويت)، عدد (119)، 1968م.

16. السعدون: جاسم، العلاقة بين إيران ومجلس التعاون الخليجي وتأثيرها على التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، (جامعة الكويت)، مجلد 25، عدد(1)، 1997م.

17. سعيد: روز ماري، النزاع حول الجزر العربية في الخليج 1928-1971م، دراسة للعلاقات العربية الإيرانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (جامعة الكويت)، عدد (6)، 1976م.

18. سكوفيد: ريتشارد، الخلاف حول جزر الخليج أبو موسى وجزر طنب خلفية تاريخية، مجلة الباحث العربي، (لندن: مركز الدراسات العربية)، عدد (32)، 1992م.

19. السهر: عبد الله يوسف، السياسية الخارجية الإيرانية: تحليل صناعة القرار، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام)، عدد (138)، 1999م.

20. السوارية، نوفان رجا، وإبراهيم فاعور الشرعة، عروبة الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موســى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)، 1750-1971م، دراسة تاريخية وثائقية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، (الجامعة الأردنية)، عدد 2، 2005.

21. شــكارة: أحمــد عبد الرزاق، البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون، (الرياض: الشؤون الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية)، عدد (28)، 1992م.

22. شــوبين: شوهرام وسابير زابيه، العلاقات الخارجية الإيرانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة والعربية، (جامعة الكويت)، عدد (10)، 1977م.

23. صفوة: نجدة فتحي، الشؤون العربية في الوثائق البريطانية-السيادة على جزر الخليج العربي، مجلة الباحث العربي، (لندن: مركز الدراسات العربية)، عدد (32)، 1993م.

24. أبــو طالــب: حسن، نحو فهم أعمق لقضايا الحدود العربية الإقليمية، مجلة السياسية الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام)، العدد (112)، 1993م.

25. عبد الغني: محمد، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (جامعة الكويت)، عدد (20)، 1975م.

26. عبد الكريم: عمرو، تمايزات النخبة الدينية الحاكمة في إيران، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام)، عدد (130)، 1997م.

27. عــبدول: عــبد الوهــاب، الأسانيد القانونية المثبتة تبعية الجزر العربية الثلاث لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التاريخ العربي، (المغرب: جمعية المؤرخين المغاربة)، عدد(1)، 1996م.

28. العنزي: عبد الله، أمن الخليج العربي دراسة في الأسباب والمعطيات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (جامعة الكويت)، عدد (83)، 1996.

29. عـيدروس: محمد حسن، التدخل الفارسي في عُمان، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (جامعة الكويت)، عدد (55)، 1988م.

30. العيسـى: شملان، الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر العربية، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، عدد (206)، 1996م.

31. الفيل: محمد رشيد، مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (جامعة الكويت)، عدد (8)، 1976م.

32. القحطانـي: عـبد القـادر حمود، مضيق هرمز وأمن الخليج العربي، مجلة الوثيقة، (البحرين: مركز الوثائق التاريخية)، عدد (38)، 2000م.

33. مجلة الدراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، (جامعة الكويت)،عدد (2)، 1975م.

34. مجلـة كيهان العربي، الجزر الإيرانية الثلاث بين الشواهد العربية والتأليب الغربي، طهران، 8 تشرين الأول، 1994م.

35. المدنـي: عمر، جمهورية إيران الإسلامية، مجلة آفاق الإسلام، (عمان: الدار المتحدة للنشر) عدد(3)، 1993م.

36. ممـتاز: جمشـيد، الوضـع القانوني لبعض جزر الخليج- أبو موسى وطنب الكبرى والصـغرى، مجلـة شـؤون الأوسط، (لبنان: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق)، عدد (47)، 1995م.

37. مهابة: أحمد، إيران ومجلس الأمن الخليج: الخليج بعد الحرب، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام)، عدد (105)، 1997م.

38. المهـــدي: قطبي، العلاقات العربية الإيرانية من منظور النظام الأمني الخليجي، مجلة دراسات إستراتيجية، (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية) عدد (3)، 1995م.

39. موبرلـــي: جـــون، العوامـــل التي أدت إلى تجدد التوتر وردود الفعل المختلفة، مجلة الباحث العربي، (لندن: مركز الدراسات العربية)، عدد (32)، 1992-1993م.

40. الــنجار: مصطفى عبد القادر، بريطانيا وتحديد السيادة على جزر الخليج العربي في فـــترة مـــا بين الحربين العالميتين كما تكشفها الوثائق البريطانية، مجلة الخليج العربي، (جامعة البصرة)، عدد (8)، 1977م.

41. مجلـــة اليمامة، جزيرة أبو موسى: حورية قيد الاستيلاب، (الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية)، عدد (1236)، 1992م.

سادساً: الدوريات الأجنبية.

1. Amuzegar: Jahangir, The Iranian Economy Before and After the Revolution, The Middle East Journal, (Washington), 46, No.3, Summer, 1992.
2. Ramzani R. K., Iran's Foreign Policy: North and South. The Middle East Journal (Washington), 46, No.3, Summer, 1992.

سابعاً: محاضرات.

1. ســـمور: زهـــدي، أبعاد الموقف الإيراني في جزيرة أبو موسى، محاضرة ألقيت في منتدى عبد الحميد شومان الثقافي (عمان) بتاريخ 1992/10/31.

**ثامناً: الموسوعات.**

1. الخونـــد: مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج (5)، (بيروت: مؤسسة هانياد)، 1995.
2. الكيالـــي: عـــبد الوهـــاب ، الموسوعة السياسية، ج(2)، (بيروت: المؤسسة العربية للنشر)، 1981م.

**تاسعاً: الرسائل الجامعية غير المنشورة.**

1. شـــكر: محمـــد جاسم، الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وتكون دولة الإمارات العربـــية المتحدة (1960-1971م)، رسالة ماجستير غير منشورة. (بيروت: جامعة القديس يوسف)، 1997.
2. الميرزا: حسن علي عبد الله، القواسم والتطور التاريخي لقضية الجزر العربية لثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، (1748-1948م)، رسالة ماجستير غير منشورة، (بيروت: جامعة القديس يوسف)، 1996م.

**عشراً: مواقع الإنترنت.**

- www.emarites-islands.org.ae
- http:// www.emarites-islands.org.ae
- http://www.emirates-:islands.org.ae/HTM-Docs/secret/22-1/htm.
- www.emirates-islands.org.ae/Htm-Docs/nezaa.p3htm.
- http:// www.emarites-island.org.ae./HTM-Docs/nadwal/12htm.
- www.emirates-islands.org.ae/HTM-Docs/nezaa/48.htm

بسم الله الرحمن الرحيم

## الملخص

# النزاع الإماراتي الإيراني حول جزر أبو موسى طنب الكبرى وطنب الصغرى (1971-1992)م


إعداد

محمد عبد القادر فالح البشابشة

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد جوارنة





تناقش هذه الدراسة النزاع الإماراتي الإيراني حول جزر أبو موسى طنب الكبرى وطنب الصغرى خلال الفترة الممتدة بين عامي 1971-1992م. وهي فترة تميزت بأحداث كان لها تأثير مباشر وغير مباشر على البلدان العربية والإسلامية المحيطة بالخليج العربي.

جاءت الدراسة في خمسة فصول وخاتمة، هدف الفصل الأول إلى إظهار الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للجزر الثلاث والجذور التاريخية للنزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاثة.

وتناول الفصل الثاني الحديث عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث عام 1971م، حيث اشتمل مقدمات الاحتلال والاحتلال الإيراني للجزر والمواقف الإقليمية والعربية والدولية من الاحتلال.

واستهدف الفصل الثالث الحديث عن التبريرات الإيرانية لاحتلال الجزر العربية الثلاث، وهي الحق التاريخي، والخرائط البريطانية، والمصالح الاستراتيجية الإيرانية والأدلة على الملكية والاعتراف العربي بالسيادة الفارسية ومناقشة هذه التبريرات.

وتضمن الفصل الرابع الحديث عن الوثائق التاريخية والأسانيد القانونية لدولة الإمارات العربية في مواجهة الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث وتشمل المراسلات التي تمت بين شيوخ القواسم على الجانب الغربي والشرقي للخليج العربي، والرسائل المتبادلة بين حكام الشارقة ورأس الخيمة والسلطات البريطانية ومنح امتيازات استخراج الموارد الطبيعية للشركات الأجنبية.

أما الفصل الخامس، فقد بحث المستجدات على صعيد الجزر الثلاث في فترة التسعينات من أبرزها التجاوزات الإيرانية لمذكرة التفاهم في جزيرة أبو موسى عام 1992م، والخلفية السياسية للتجاوزات الإيرانية وتطرقت الدراسة إلى موقف الإمارات من الاحتلال الإيراني ومواقف كل من إيران ومجلس تعاون دول الخليج العربي، والجامعة العربية، ودول إعلان دمشق والأمم المتحدة من الاحتلال الإيراني لجزيرة أبو موسى.

وقد اعتمد الباحث على مجموعة من الوثائق غير المنشورة والمنشورة -عربية وأجنبية، وعلى مجموعة كبيرة من المصادر والمراجع.

ونخلص إلى القول بأن قضية النزاع الإماراتي-الإيراني على الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى هي قضية أوجدتها بريطانيا أثناء وجودها في المنطقة وبعد خروجها. وأن الجزر الثلاث لها ارتباط تاريخي وثيق بمشيختي الشارقة ورأس الخيمة، وبطلان الادعاءات الإيرانية بملكية هذه الجزر ومماطلة الأمم المتحدة في اتخاذ قرار يدين الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث. وتجدد النزاع بين الإمارات وإيران في فترة التسعينات، بعد انهيار قوة العراق العسكرية التي كانت تحد من التهديد الإيراني لمنطقة الخليج العربي.

**The Emirates – Iranian Conflict About the Three Islands: Abu Mousa, Tunb Great, Tunb Small (1971-1992).**

**By**

**Mohammad Abdel Khader Al-Bashabsheh**

**Supervisor:**

**Prof. Dr. Ahmad Jawarneh**



**Abstract**

The current study discussed the Iranian-Emirates conflict on Abu-Moussa, Big Tunb, small Tunb islands between 1971-1992. This period was characterized by some important events which had a direct and indirect impact on Arabic and Islamic countries surrounding Arab "Persian" Gulf.

This study included 5 chapters, and a conclusion, the first chapter aimed at clarifying the economical and strategic importance of the three islands, in addition to clarifying the historical roots of the conflict between Iran and UAE. over these three Islands.

The second chapter talked about the Iranian occupation of the three islands in 1971. The chapter included the situation before the occupation, Iranian military occupation of the three islands, in addition to regional, Arabic, international positions concerning this occupation.

The Third chapter talked about the Iranian justifications for the military occupation of the three islands which were: the historical rights, British maps, Iranian strategic interests, evidences about the Iranian property of these islands, in addition to Arab recognition of the Persian sovereign for these three islands, then discussing these Iranian justifications.

The fourth chapter included talking about historical legal evidences presented by UAE against the Iranian occupation of the three islands. These included the historical contacts and letters between Al-Qawasemeh

Sheikes on both eastern and western sides of the Arab Gulf. The chapter also included the mutual letters between Al-Shariga and Ras-Al-Khaimah Sheikes and British authorities, and giving the privileges of mineral and natural resources mining for foreign companies.

The fifth chapter talked about the new issues appearing on this case in the 1990s, including the Iranian violations of the understanding agreement signed between Iran and UAE in 1992. The study also talked about the political background of Iranian violations. The study also talked about UAE position about Iranian occupation, in addition to the Iranian position, Arab Gulf Countries Council position, Arab University position, Damascus Declaration Countries position U. N position.

The researcher depended on a set of unpublished and published Arabic and foreign documents, in addition to several resources and references.

Finally, we concluded that the Iranian-Emirate conflict over the three islands "Abu-Moussa, Big Tunb, Small Tunb" is a problem created by Great Britain during its reign to this region and after leaving the region. These three islands are strongly attached and related to Ras Al-Khaimah and Al-Shariqa Sheikes, and the Iranian claims of owning these islands are totally false, and UN hesitation in issuing a decision condemning the Iranian occupation of the three islands, the renewal of conflict between Iran and UAE after the collapse of Iraqi military strength during the 1990s, which was standing in the way of Iranian threats for the Arab Gulf countries.